



الموضوع

دور مبادئ الحوكمة في الرفع من الكفاءة التشغيلية
للمصارف الإسلامية
(دراسة حالة بنك البركة الجزائري).

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وحاكمة الشركات.

إشراف الأستاذ(ة):

جمال خنشور.

إعداد الطالب(ة):

حليمي راجح.

السنة الجامعية : 2013-2014

تشكرات

بسم الله و الحمد لله الذي رزقنا العقل ووهبنا التفكير وحسن التوكل عليه،
ورزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، والذي سهل لنا السبيل لإنجاز هذا العمل التواضع.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى:

✿ الأستاذ المشرف: خنشور جمال.

على إشرافه وتبجه إنجاز هذه المذكرة وتشجيعه لي لإنهاء هذا العمل مقدمة لي
كل النصائح والتوجيهات اللازمة.

✿ الأستاذة: من جامعة بسكرة : أ.بوزاهر ، أ. محزون ، أ. نوري .

من جامعة سوق أهراس: أ. بن سليم ، أ. بن بو زيد

على تعاونهم في إنجاز هذه المذكرة وتشجيعهم لي.

✿ كل موظفي وأساتذة جامعة بسكرة و جامعة محمد الشريف مساعدية.

✿ إلى مدربي الوكالات بسكرة ، باتنة ، سكيكدة ، عنابة، على تقديم العون

وحسن المعاملة والإستقبال.

✿ كل من ساعدنا ومد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات.

VI-I	فهرس المحتويات
IIIIV-VI	فهرس الجداول والأشكال
IX	ملخص بالعربية
X	ملخص بالفرنسية
أ-ز	مقدمة عامة
أ	إشكالية البحث
ب	التساؤلات الفرعية
ب	الفرضيات
ب	أهمية الدراسة
ج	أهداف الدراسة
ج	منهج البحث
ج	حدود البحث
ج	أسباب إختيار الموضوع
د-ه	الدراسات السابقة
ه-و	أهم ما يميز الدراسة
و	صعوبات الدراسة
و	أدوات البحث
و-ز	خطة الدراسة
50-2	الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة والحوكمة المصرفية
02	تمهيد.
03	المبحث الأول : مدخل الحوكمة الشركات .
03	المطلب الأول: حوكمة الشركات النشأة، المفهوم، الأهمية والأهداف.
10	المطلب الثاني: حوكمة الشركات، المحددات، الآليات والركائز.

15	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات.
21	المطلب الرابع: نماذج حوكمة الشركات.
24	المبحث الثاني : ماهية الحوكمة المصرفية .
24	المطلب الأول: حوكمة المصارف المفهوم والأهمية والمحددات.
27	المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة في المصارف.
33	المطلب الثالث: الأطراف المطبقة للحوكمة المصرفية.
36	المطلب الرابع: دور المصارف في تفعيل (تعزيز) حوكمة الشركات.
38	المبحث الثالث : الحوكمة في المصارف الإسلامية .
38	المطلب الأول : مدخل للحوكمة في المصارف الإسلامية .
41	المطلب الثاني : الحوكمة في المصارف الإسلامية المعايير، الأهداف، آليات و إستراتيجيات التطوير.
43	المطلب الثالث : دور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الحوكمة .
46	المطلب الرابع : أهمية و دور الحوكمة الإسلامية في الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية.
50	خلاصة الفصل.
100-52	الفصل الثاني: المصارف الإسلامية كفاءتها التشغيلية وطرق قياسها.
52	تمهيد
53	مبحث الأول : ماهية المصارف الإسلامية .
53	المطلب الأول: المصارف الإسلامية النشأة و المفهوم.
54	المطلب الثاني: المصارف الإسلامية الخصائص والأهداف.
60	المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.
67	المطلب الرابع: تحديات المصارف الإسلامية والحلول المقترحة لها.
71	مبحث ثاني : الكفاءة تشغيلية في المؤسسات المصرفية .
71	المطلب الأول: الكفاءة في الفكر الإداري.
75	المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة والمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة.

80	المطلب الثالث: الكفاءة في المؤسسات المصرفية.
81	المطلب الرابع: الكفاءة في المصارف الإسلامية.
84	المبحث الثالث: طرق قياس التكلفة التشغيلية في المصارف الإسلامية.
84	المطلب الأول: طريقة النسب المالية.
90	المطلب الثاني: طريقة (CAMELS).
92	المطلب الثالث: طريقة خلق القيمة.
96	المطلب الرابع: طريقة الكفاءة -X.
100	خلاصة الفصل.
149-102	الفصل التطبيقي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري.
102	تمهيد.
103	المبحث الأول: تقديم البنك محل الدراسة.
103	المطلب الأول: مفهوم بنك البركة الجزائري و خصائصه.
109	المطلب الثاني: تقديم الفروع محل الدراسة.
111	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للفروع محل الدراسة.
114	المبحث الثاني: دراسة مالية للكفاءة التشغيلية لبنك البركة الجزائري .
114	المطلب الأول: النسب المالية المستخدمة في الدراسة.
115	المطلب الثاني: المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية.
120	المطلب الثالث: نتائج الدراسة المالية.
125	المبحث الثالث: المنهج المستخدم في الدراسة، التحليل الإحصائي للبيانات.
125	المطلب الأول: المنهج المستخدم، التحليل الإحصائي.
130	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات.
140	المطلب الثالث: العلاقة بين مبادئ الحوكمة والكفاءة التشغيلية.
147	خلاصة الفصل.
149	الخاتمة العامة

	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال.

أولاً: فهرس الجداول.

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
55	تطور المصارف الإسلامية من 1963-2010.	الجدول (1-2)
96	أهم مؤشرات خلق القيمة.	الجدول (2-2)
115	النسب المالية المستخدمة في قياس الكفاءة التشغيلية لبنك البركة الجزائري.	جدول (1-3)
116	المؤشرات المستخدمة في الدراسة حسب السنوات.	الجدول (2-3)
120	نتائج الدراسة المالية للفترة 2008-2012.	الجدول (3-3)
125	مقياس ليكارت الخماسي.	الجدول (4-3)
130-128	معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبيان.	الجدول (5-3)
131	نتائج البيانات المتعلقة بالفروع محل الدراسة.	الجدول (6-3)
132	نتائج البيانات المتعلقة بالجنس.	الجدول (7-3)
133	نتائج الفئات العمرية لعينة الدراسة.	الجدول (8-3)
134	نتائج المستوى العلمي لعينة الدراسة.	الجدول (9-3)
135	نتائج التخصص العلمي لعينة الدراسة.	الجدول (10-3)
136	نتائج الخبرة المهنية لعينة الدراسة.	الجدول (11-3)
137	نتائج المنصب لعينة الدراسة	الجدول (12-3)
138	النتائج المتعلقة بمبادئ لجنة بازل للحوكمة المصرفية.	الجدول (13-3)
138	النتائج المتعلقة بمبادئ الحوكمة حسب منظمة (ODEC).	الجدول (14-3)
140	النتائج المتعلقة بمبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية.	الجدول (15-3)
140	النتائج النهائية لمحاورة الدراسة للمتغيرين الحوكمة والكفاءة التشغيلية.	الجدول (16-3)
141	اختبار الاستقلالية بين المنصب والتخصص بواسطة	الجدول (17-3)

141	اختبار الاستقلالية بين المنصب والتخصص بواسطة معامل سيبرمان.	الجدول (3-18)
142	معامل الارتباط بين مبادئ الحوكمة والكفاءة التشغيلية.	الجدول (3-19)
143	معامل الارتباط بين مبادئ الحوكمة التي جاءت بها ODEC والكفاءة التشغيلية.	الجدول (3-21)
144	معامل الارتباط بين متغيري الدراسة.	الجدول (3-22)
145	تحليل تباين ANOVA بين المستوى و متغيرات الدراسة.	الجدول (3-23)
146	تحليل تباين ANOVA بين التخصص و متغيرات الدراسة.	الجدول (3-24)
146	تحليل تباين ANOVA بين الخبرة و متغيرات الدراسة.	الجدول (3-25)
	تحليل تباين ANOVA بين المنصب و متغيرات الدراسة.	

ثانيا: فهرس الأشكال .

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
8	أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات.	الشكل (1-1)
12	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.	الشكل (2-1)
15	ركائز حوكمة الشركات.	الشكل (3-1)
27	يبين بوضوح أهم محددات حوكمة المؤسسات المصرفية.	الشكل (4-1)
33	المصرفية.	الشكل (5-1)
56	يبين بوضوح الكود الموحد لحوكمة الشركات في إنجلترا.	الشكل (1-2)
62	إنجلترا.	الشكل (2-2)
66	أهم المراحل التي مر بها التمويل الإسلامي	الشكل (3-2)
67	صيع التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة.	الشكل (4-2)
79	أنواع التمويل بالاستصناع	الشكل (5-2)
107	صيع التمويل بالهامش المعلوم	الشكل (1-3)
111	العلاقة بين الكفاءة والفعالية والإنتاجية.	الشكل (2-3)
116	الهيكل التنظيمي لبنك البركة	الشكل (3-3)
	الهيكل التنظيمي لفروع بنك البركة محل الدراسة.	
117	تطور الربح الصافي لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).	الشكل (4-3)
118	تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).	الشكل (5-3)
118	تطور حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).	الشكل (6-3)
119	تطور الإيرادات لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).	الشكل (7-3)
119	تطور التكاليف لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).	الشكل (8-3)
121	أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري المستخدمة في	الشكل (9-3)
121	الدراسة المالية خلال الفترة (2008-2012).	الشكل (10-3)

122	تطور نسب ROE خلال الفترة (2012-2008).	الشكل (3-11)
122	تطور نسب ROA خلال الفترة (2012-2008).	الشكل (3-12)
123	تطور نسب AU خلال الفترة (2012-2008).	الشكل (3-13)
123	تطور نسب EM خلال الفترة (2012-2008).	الشكل (3-14)
124	تطور نسب PM خلال الفترة (2012-2008).	الشكل (3-15)
131	تطور نسب CTI خلال الفترة (2012-2008).	
	تطور أهم النسب المالية المستخدمة في الدراسة خلال	الشكل (3-16)
132	الفترة (2012-2008).	الشكل (3-17)
133	تمثيل عينة الدراسة حسب الفروع.	الشكل (3-18)
134	تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس.	الشكل (3-19)
135	تمثيل عينة الدراسة حسب العمر.	الشكل (3-20)
136	تمثيل عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.	الشكل (3-21)
137	تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	الشكل (3-22)
	تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	
	تمثيل عينة الدراسة حسب المنصب.	

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الرسالة موضوع " دور مبادئ الحوكمة في الرفع من الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية" ، وذلك بهدف تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في توليد الأرباح والتحكم في التكاليف ودور مبادئ الحوكمة في الرفع من كفاءة هذه المصارف.

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة والحوكمة المصرفية.

الفصل الثاني: المصارف الإسلامية كفاءتها التشغيلية وطرق قياسها.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر بنك البركة ذو كفاءة تشغيلية جيدة من خلال قدرته على توليد أرباح بتكاليف قليلة وذلك بتحكمه في كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف.
- بنك البركة يعتمد على المبادئ التي جاءت بها كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية.
- وجود علاقة ارتباط قوية مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية و الكفاءة التشغيلية و هذا ما يدل على تأثير الحوكمة على المصارف الإسلامية.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين مبادئ الحوكمة في بنك البركة الجزائري والكفاءة التشغيلية وهذا يدل على تأثير هذه المبادئ على كفاءة بنك البركة الجزائري التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المصارف الإسلامية، الكفاءة التشغيلية.

Résumé de l'étude :

Ce mémoire portait sur le thème « le rôle des principes de gouvernance d'entreprise dans la levée de l'efficacité opérationnelle des banques islamiques », afin d'évaluer l'efficacité des banques islamiques à générer des bénéfices et des coûts de contrôle et le rôle des principes de gouvernance d'entreprise en accroître l'efficacité de ces banques .

La recherche a été divisée en trois catégories, comme suit :

Chapitre I: cadre conceptuel pour la gouvernance d'entreprise et la gouvernance bancaire.

Chapitre II : Les banques islamiques efficacité opérationnelle et de façon mesurable.

Chapitre appliquée : une étude de cas d'Al Baraka Bank Algérie.

L'étude a révélé une série de résultats, y compris :

- Baraka Bank est une bonne efficacité opérationnelle grâce à sa capacité à générer des profits et qui coûte un peu Ptgmh des gains d'efficience et de l'efficacité des coûts.
- Baraka Bank sur la base des principes qui sont sortis de chaque du Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, les principes de l'Organisation de coopération et de développement économiques, ainsi que les principes de gouvernance d'entreprise comme il est venu textes islamiques.
- Il existe un fort principe de gouvernance de corrélation dans le secteur bancaire islamique et l'efficacité opérationnelle, et c'est la preuve de l'impact de la gouvernance sur les banques islamiques.
- Il existe une forte corrélation entre les principes de gouvernance d'entreprise dans l'Al Baraka Bank Algérie et l'efficacité opérationnelle, ce qui montre l'impact de ces principes sur l'efficacité d'Al Baraka Bank Algérie opérationnelle.

تهدف المجتمعات الاقتصادية لتخصيص مواردها بغرض تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية، انطلاقاً من مزج عناصر الإنتاج والحصول على أكبر منتج، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم نقطة للكفاءة الاقتصادية والتسيير، كما أعطى الاقتصاديون للكفاءة أهمية عظمى وبتوضيح ذلك من خلال وصف الاقتصادي جيفونز (JEVONS) لمشكلة الكفاءة بأنها المشكلة الأساسية في الاقتصاد، وتكمن أهمية الكفاءة في مبدأ الانتفاع من الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة، ويحتل موضوع رفع الكفاءة في العمل المصرفي الإسلامي موقعا هاما، خاصة في المرحلة الراهنة، حيث شهدت المصارف الإسلامية في العقدين الأخيرين تطورا كبيرا وانتشارا واسعا في العديد من الدول الإسلامية والدول الغير الإسلامية نتيجة عوامل متعددة، حيث انعكس ذلك على نسبة نمو الودائع و الأصول ونسب الأرباح لهذه المؤسسات، وحتى تقوم البنوك الإسلامية بتقديم خدماتها المصرفية بكفاءة عالية لبد من تنويع منتجاتها من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة على مستوى المدخلات أو التقليل من تكلفة هذه العناصر على مستوى الخدمات التي تقدمها، ولا يتأتى هذا العمل إلا في إطار حوكمة مصرفية رشيدة وذلك بتطبيق مبادئ الحوكمة ومفهومها في قطاع البنوك، لأن الحوكمة ليست مجرد أسلوب أخلاقي جيد يجب إتباعه، بل الحوكمة هي وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والمصرفية، مما يؤدي إلى ضمان تحقيق الأهداف والربحية والنمو الاقتصادي.

ولمعرفة الدور الذي تلعبه الحوكمة في الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية وذلك من خلال قياس الكفاءة التشغيلية لهذه المصارف في ظل المبادئ التي جاءت بها حوكمة الشركات في القطاع المصرفي، خاصة في المصارف الإسلامية الجزائرية التي تعاني من خلال موضوع مذكرتنا هذه.

إشكالية البحث:

اثر التطورات التي شهدتها الساحة العالمية، والأزمات التي توالى على منظومتها المصرفية وظهور حوكمة الشركات كحل لهذه الفقاعات، وكأداة لرفع من كفاءة المصارف الإسلامية وذلك لمواجهة التحديات والأوضاع الاقتصادية الوطنية والعالمية وكشرط للبقاء إرتأينا طرح الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة للرفع من الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية.

التساؤلات الفرعية:

- ✚ ما المقصود بحوكمة الشركات وحوكمة المصارف والمصارف الإسلامية؟
- ✚ ما هي المبادئ التي تركز عليها الحوكمة في المصارف الإسلامية؟
- ✚ ما المقصود بالكفاءة التشغيلية، وما هي الطرق التي تقاس بها؟
- ✚ كيف تساهم مبادئ الحوكمة المصرفية في الرفع من كفاءة المصرف الإسلامي؟
- ✚ ماهو واقع حوكمة المصارف الإسلامية في الجزائر؟ وكيف ترفع الحوكمة المصرفية من كفاءة هذه المصارف؟

الفرضيات:

- على ضوء إشكالية البحث ارتأينا صياغة مجموعة من الفرضيات التالية:
- ✚ يوجد في المؤسسة المصرفية نظام يتم من خلاله إدارة المنشأة حيث يسهر على تطبيقه كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح والمساهمين.
 - ✚ هناك مجموعة من المبادئ التي جاءت بها منظمة بازل للرقابة المصرفية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ الشريعة الإسلامية تركز عليها الحوكمة في المصارف الإسلامية.
 - ✚ توجد علاقة ايجابية بين مبادئ الحوكمة والكفاءة التشغيلية.
 - ✚ يطبق بنك البركة مبادئ الحوكمة ويستخدمها للرفع من كفاءته التشغيلية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز أهمية الحوكمة في الرفع من كفاءة البنوك الإسلامية، وذلك لرصد الانحرافات والمعوقات التي تواجهها هذه الأخيرة ومحاولة تفاديها خاصة وأن التجارب الأخيرة تظهر أن طبيعة الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى تدمير الاقتصاديات القومية بشكل كبير، وعليه فإن العمل بما جاءت به مبادئ الحوكمة والالتزام بقواعدها يعمل على تطوير المنظومة المصرفية خاصة منها المصارف الإسلامية، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد القومي وكذلك ترسيخ ودعم جهود هذه اللجنة من لبنات النظام الاقتصادي الإسلامي.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة الأمور وهي:

- ✚ توضيح مفهوم الحوكمة وأهميتها وأهدافها.
- ✚ التعرف على الحوكمة المصرفية وأهم مبادئها.
- ✚ معرفة مفهوم الكفاءة التشغيلية.
- ✚ إبراز أهم الطرق لقياس الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية.
- ✚ إلقاء الضوء على مبادئ الحوكمة المصرفية في بنك البركة ودورها في الرفع من كفاءته التشغيلية.

منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على كل من المنهج الوصفي، التحليلي والتاريخي وقد استخدمت هذه المناهج في وصف وتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة وذلك لإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وكذلك دراسة الحالة لربط الجزء النظري بما يوازيه على أرض الواقع من خلال الأدوات الإحصائية.

حدود البحث:

في الجانب النظري تم تحديد مبادئ حوكمة الشركات و الكفاءة التشغيلية ومتطلبات تفعيل العلاقة بينهما، أما الجانب التطبيقي فقد تم دراسة حالة بنك البركة الجزائري والمتمثل في فروعه في كل من ولاية عنابة، سكيكدة، باتنة، بسكرة.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✚ إبراز دور الحوكمة المصرفية في الرفع من كفاءة البنوك الإسلامية.
- ✚ أهمية الموضوع في الوقت الحالي وذلك لزيادة كفاءة البنوك الإسلامية أمام نظيرتها التقليدية.
- ✚ يعتبر موضوع الكفاءة في المصارف بشكل عام وموضوع الكفاءة في المصارف الإسلامية من المواضيع التي لا تم تتل نصيبها من البحث.
- ✚ دخول الموضوع ضمن التخصص.
- ✚ الميل إلى الدراسات المصرفية.

الدراسات السابقة:

دراسة فكري عبد الغني جوده (2008): "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية دراسة حالة بنك فلسطين". وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النقاط تمثلت في:

- ✓ يرى مجتمع الدراسة بأن البنك يحتفظ بأنظمة تدقيق مستقلة ونزيهة وفعالة يحددها.
- ✓ بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الإفصاح والشفافية كما يلتزم بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.
- ✓ لدى البنك إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم.
- ✓ أظهرت الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر إيجابيا على أداء المصرف.

دراسة عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون، تحت عنوان: إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، زهي عبارة عن مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بمحمد خيضر المنعقدة بالفترة 6-7 ماي 2012.

حاولت هذه المداخلة الى ابراز الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين التعاوني.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها:

- ◀ توجد علاقة ارتباط كبيرة بين الحوكمة و الاداء المالي_ .
- ◀ تساعد مبادئ الحوكمة وبالأخص مبدأ الإفصاح و الشفافية في المعلومات المحاسبية على زيادة_ فعالية وكفاءة شركات التأمين التعاوني.

دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام بعنوان أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية لشركات المدرجة في البورصة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهي عبارة على مذكرة ماجستير غير منشورة في قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2009.

حاولت هذه الدراسة التعرف على قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية وإبراز أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها:

◀ عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات في وضع خطط إستراتيجية مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس في متابعة أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات.

◀ عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مما تؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

◀ يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمرا ضروريا لضبط الأداء لكافة الشركات في السوق المالي

دراسة حميم أحمد مختار وآخرون(2007):"الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف في البنوك الإسلامية في

ماليزيا". تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 1997-2003 من خلال قياس الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف باستخدام طريقة التحليل بتطويق البيانات ولقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج مفادها:

✓ في التوسط كفاءة البنوك الإسلامية ارتفعت خلال فترة الدراسة.

✓ البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية ولكنها أقل كفاءة من البنوك التقليدية.

✓ النوافذ الإسلامية في البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية في البنوك المحلية.

دراسة دونسيا يودستيرا (Donsyah yudistira) (2004):"كفاءة المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية

في ثمانية عشر مصرفا". يطرح الباحث في بحثه عدة تساؤلات:

✓ هل للمصارف الإسلامية قاعدة بيانات ثابتة وكيف يمكن قياسها؟.

✓ هل هناك معايير لقياس كفاءة المصارف الإسلامية من خلال البيانات المتاحة؟.

✓ ماهي المعايير المقترحة لقياس الكفاءة؟.

ويوضح الباحث كيف عانت المصارف الإسلامية من العولمة وعليها أن تواجه التحديات والتطورات

خلال هذه المرحلة ثم يقدم الباحث اقتراحات لمواجهة هذه الحالة من خلال حجم المصرف الإسلامي

والاندماج.

أهم ما يميز الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن غيره من البحوث بـ:

- ◀ وجود متغير كمي متمثل (كفاءة تشغيلية) ومتغير نوعي متمثل في (الحوكمة).
- ◀ الدراسات السابقة ركزت على الدراسة القياسية أو المالية فقط، أم هذه الدراسة فقد ركزت على الدراسة المالية ورفع الكفاءة بدخول الحوكمة كمتغير نوعي للرفع من كفاءة المصارف الإسلامية.
- ◀ دراسة كل من الكفاءة التشغيلية والحوكمة بجميع جوانبها وذلك بالتطرق إلى جميع التفاصيل الخاصة بهما في الجانب النظري من خلال الفصلين الأول و الثاني.

صعوبات الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع مرت بنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- ◀ صعوبة في إيجاد مراجع خاصة من ناحية الكفاءة التشغيلية.
- ◀ صعوبة التنقل بين ولايات الفروع محل الدراسة.
- ◀ صعوبة استرجاع نموذج الاستبيان من الفروع في الوقت المحدد.

أدوات البحث:

قصد تحليل البحث وتبيان أهم المعالم المرتبطة به، قمنا باستعمال بعض الأدوات المهمة في البحث العلمي، ومن أبرز هذه الأدوات ما يلي:

المسح المكتبي: ويتمثل في الاطلاع على الكتب، والمذكرات والدوريات وكل ما يتعلق بالموضوع من أجل تعزيز وفهم الموضوع.

المقابلة: قمنا بمجموعة من المقابلات المباشرة مع أهل الاختصاص والمتمثلين في الأساتذة مالية وحوكمة الشركات وأساتذة المالية والنقود، أما من ناحية الجانب التطبيقي قمنا بمقابلات مدري الفروع ومساعدتهم.

استمارة بحث: وذلك من خلال طرح مجموعة من العبارات، التي تنصب في موضوع مبادئ حوكمة المصارف الإسلامية، وتجميع إجابات أفراد الدراسة، ثم تفرغها وتحليلها بالاستعانة ببرنامج SPSS

خطة الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول جاءت كالتالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة والحوكمة المصرفية، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل لحوكمة الشركات.

المبحث الثاني: ماهية الحوكمة المصرفية.

المبحث الثالث: الحوكمة في المصارف الإسلامية.

الفصل الثاني: المصارف الإسلامية كفاءتها التشغيلية وطرق قياسها، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية.

المبحث الثالث: طرق قياس الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم البنك محل الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة مالية للكفاءة التشغيلية لبنك البركة الجزائري.

المبحث الثالث: المنهج المستخدم في الدراسة، التحليل الإحصائي.

تمهيد:

وضعت الأزمات التي مر بها الإقتصاد العالمي منذ سنة 1997 تاريخ حدوث أزمة جنوب شرق آسيا و فضيحة شركتي " أنرون و وارد كوم " سنة 2003 إلى الأزمة المالية الحالية و ما صاحبها من ضياع حقوق أصحاب المصالح و فقد الثقة في المستثمرين الأجانب و المحليين، مفهوم الحوكمة كأسلوب لتفادي هذه الأزمات و التقليل من حداتها و ذلك من خلال الالتزام بمجموعة من الضوابط و الأخلاقيات، حتى تحقق الشركات أهدافها بالشكل الذي تكون فيه جميع الأطراف المعينة بتطبيق الحوكمة ملزمة بتنفيذ مبادئ و آليات التي جاءت بها المنظمات الدولية و الهيئات العالمية و ذلك من خلال التطبيق الجيد لهذه المعايير .

و للإمام بالموضوع إرتأينا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : مدخل الحوكمة الشركات .
- المبحث الثاني : ماهية الحوكمة المصرفية .
- المبحث الثالث : الحوكمة في المصارف الإسلامية .

المبحث الأول: مدخل لحوكمة الشركات.

المطلب الأول: حوكمة الشركات النشأة، المفهوم، الأهمية والأهداف.

الفرع الأول: نشأة حوكمة الشركات.

إن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يعود لنظرية الوكالة ويعود ظهوره أولاً

للأمريكيين **Means&Berle** سنة 1932 اللذان تطرقا لمفهوم الحوكمة في كتابهم: "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" الذي يعني أداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد، فضلاً على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة.¹

ظهور نظرية الوكالة: أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين. وهكذا نادت هذه النظرية بضرورة التعبير عن جميع حالات التعارض في المصالح حيث درست المشاكل الناتجة عن تعارض في المصالح لفئات المختلفة المرتبطة بالشركة، وهذا كله أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمس بزمام الأمور داخل الشركات.²

وكذلك تطرق كل من **Jensen&Meckling** في سنة 1976 و **Foma** سنة 1980 للإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات. وبإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ في الفصل بين الملكية والتسيير والإدارة.³

¹ طالب علاء فرحان، إيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

² محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 15-16.

³ عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الاقتصاد، جامعة المدينة، 2008-2009، ص 7.

وفي عام 1985 تطرق **williamson** في نظرية تكاليف الصفقات وذلك نتيجة توسع الشركة وزيادة حجم نشاطها إلى ظهور اهتمام كبير بالمعاملات المتعلقة بها، والتي أصبحت تشكل العديد من النقاشات خاصة لدى متخذي القرارات.¹

ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم بدأ بالظهور بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات الأكبر في و.م.أ بتعريف الحوكمة وإلقاء الضوء على أهميتها حيث ظهرت مشاركات العديد من منظمات والهيئات الدولية المتخصصة نذكر منها:2

في عام 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في القوائم المالية التابعة ل (SEC) Securities and exchange commission بإصدار تقرير يتضمن توضيحات لقواعد الحوكمة وتقوية مهنة المراجعة لمنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.

وفي عام 1995 صدر تقرير " Hample Repport " وفي عام 1999 أصدر كل من " NYSE " New York Stock Exchange بورصة نيويورك للأوراق المالية و " NASD " تقريرهما المعروف بـ " Blue Ribbon Repport " والذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام، بالإضافة لمساهمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) عام 1999 بتحديد خمس قواعد (مبادئ) أساسية لحوكمة الشركات والتي عدلت في عام 2004 لتصبح 6 مبادئ والتي تعتبر المبادئ الأشمل والأوضح لتطبيق نظام الحوكمة والاستفادة منه، وبالإضافة لظهور العديد من التقارير نذكر منها تقرير " sarbanes-oxley act " عام 2002 في و.م.أ، حيث ركز على الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.

كما أصدر مركز المشروعات الدولية الخاضعة (Privatefor Center Enterprise International) تقريراً حول " حوكمة الشركات " حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة بالشركات والقطاعات الاقتصادية.³

¹ Fateh Dabla, **le sysTeme de gouvernement d'entprise nouvelment priva Tisses An Algeria. (Etude duquelquès)**, Mémoir magister en science economiques, 2006-2007, p 40.

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص، ص15، 17،

³ رحمانى موسى، جودة سامية، تقنية المعلومات أداة إستراتيجية لحماية وأمن المعلومة، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد

المالي والإداري، جامعة محمد خيضر -بسكرة -المنعقد في 07 ماي 2012 ، ص- 4 .

كما أن الانهيارات المذهلة لمنشآت الأعمال كالفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولية و كارثة بنوك الادخار والاقتراض في الولايات المتحدة والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المسؤولين التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات بالإضافة إلى الإفلاس التي تعرضت لها الكثير من الشركات وبالأخص الدول المتقدمة مثل التي حدثت في أسواق دول جنوب شرق آسيا 1997 وأمريكا اللاتينية بالإضافة لأزمة شركة أنرن enron لمطابقة عام 2001 وكذلك أزمة شركة والد كوم woldcom 1999 الأمريكية للاتصالات عام 2002،¹ والتي تبين فيما بعد فيما بعد أن العيب ليس في معايير المحاسبة وإنما في سلوكيات مطبقها فما جاء في قضية إنرون أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها إلا أن إدارة إنرون لم تنقيد بها وقامت بالتواطؤ مع مكتب شركة (آرثر اندرسون) العالمية للتدقيق التي قامت بالتواطؤ مع شركة إنرن؛ أي أن الشركة ومراجع حساباتها اتبعا أسلوبا غير أخلاقي وهذا مما أدى بالحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون (Sarbanes- Oxley Act of 2002) الذي يلزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتنقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة المؤسسات والذي أحدث تغيرات جوهرية عمى بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص.²

الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات.

أ - مفهوم الحوكمة لغويا:

مصطلح الحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب يمكن إيجازها فيما يلي:³

-الحكمة :وما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

-الحكم :وما يقتضيه من السيطرة عمى الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

-الاحتكام :وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات ومن ثم الحصول عليه من خلال تجارب سابقة.

-التحاكم :طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين كما تعني أيضا

استقلالية سلطة الموافقة والإقرار، ومنح التراخيص ، منح شهادات الإبراء والبراءة، والحكم عمى نتائج الأعمال، كما تعني أيضا سلطة التدخل للحد من الممارسات الخاطئة.

¹ كاترين لكونشا هلبينغ وآخرون، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية، والصاعدة، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز

المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة واشنطن، 2003، ص . 221

² عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 05 .

³ الطيب داودي ، عبد الرزاق بن الزاوي، أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مقال بمجلة العموم الإنسانية، جامعة محمد

خيضر -بسكرة -الجزائر - العدد 24 مارس 2012، ص387

مفهوم الحوكمة اصطلاحاً:

لها مجموعة من التعاريف من بينها:¹

- هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.
- هو مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.
- هو مجموعة من القواعد و الحوافز التي تهدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

كما عرفت بعض الهيئات الدولية واللجان كما يلي:

❖ تعريف منظمة التمويل الدولية(IFC) :

تعرفها على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " أي أن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التي تؤثر على الأداء، كما تستعمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد.²

❖ عرفت منظمة التعاون الاقتصادية (OECD) على أنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير

التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها".³

❖ عرفها البنك الدولي على أنها: الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى

للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل.⁴

❖ تعريف كادبوري: 1992 Cadbury .

صدر تقرير كادبوري عام ديسمبر 1992 بمنذ من طرف سير أدريان كادبوري حيث عرف الحوكمة في تقريره الشهير (**the financial aspects of corporate governance**) على أن الحوكمة هي " النظام الذي تدار وتراقب به الشركات وأن مجالس الإدارة هي المسؤولة عن حوكمة شركائها وأن دور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، ط1، 2006، ص15.

² هوام جمعة،. بعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، يومي 08 - 07 ديسمبر 2010 ص 5 .

³ سفيان عبد العزيز، المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر الدولي الأول، للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04-05 ديسمبر 2012ص7.

⁴ محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، 2005، ص54.

مكانه، كما أن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف ومراقبة إدارة العمل ورفع التقارير للمساهمين التأكد من أن مجالس الإدارة تلتزم بالقوانين واللوائح وتعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العمومية.¹

في حين عرفها " wolfensoln " على أنها " النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية. بينما عرفها 1998 " williamson " على أنها النظام الذي يقيس مقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ضمن إطار أخلاقي محدد نابغ من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهيكلها الإدارية، دون الاعتماد على سلطة أي فرد أو نفوذها الشخصي.²

وعرفها معهد المدققين الداخليين "IIA" على أنها: "هي العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة".³

الفرع الثالث: أهمية حوكمة الشركات.

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة الشركات وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى الشركات والدول على حد سواء، ويمكن التمييز بين أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للمساهمين من خلال ما يلي:⁴

¹ the committee of the financial aspects of corporate governance. London December 1992,P14.

² الطيب داودي وعبد الرزاق بن الزاوي ، مرجع سبق ذكره ص 388 .

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات و الأزمات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005 ، ص 149

⁴ Spivey Stephen, Corporate Governance & The Role of Government , InternationalJournal of Disclosure & Governance , Vol.1 , No. 4 , September 2004.p310.

أولاً: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات.

يمكن توضيح حوكمة الشركة بالنسبة للشركات في الشكل التالي:

الشكل (1-1): أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات.



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2005، القاهرة، ص58

ومنه نجد أن الحوكمة هي أساس للإستقامة والصحة الأخلاقية وتظهر فيما يلي:

- ❖ مكافحة الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه و عدم السماح بعودته مرة أخرى.
- ❖ تحقيق و ضمان النزاهة و الإستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- ❖ تحقيق السلامة و الصحة و عدم وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد و منع استمرار هذا الخطأ أو القصور بل جعل كل شيء في إتمامه صالحا.

- ❖ محاربة الانحرافات و عدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي تشكل وجودها تهديدا للمصالح أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال و تحتاج الى تدخل إصلاحي عاجل¹
- ثانيا :أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:
- يمكن أن نلخص أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين فيما يلي:
- ❖ تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.
- ❖ الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا
- ❖ يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة عن الإستثمار في هذه الشركات².
- ❖ كما تزايدت أهمية حوكمة نتيجة لإتجاه كثير من الدول إلى النظم الإقتصادية العالمية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الإقتصادي؛ وقد أدى إتساع حجم تلك المشروعات إلى إنفصال الملكية عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصدر للتمويل أقل تكلفة³.
- ❖ تلعب الحوكمة دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه السوق و العمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، و بالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي⁴.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، ايمان نعمون،إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر، المنعقدة بالفترة 06-07 فيفري 2012، ص10 .

² فكري عبد الغني، محمد جوده، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية . ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير .تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 ، ص 59.

³ جبار عبد الرزاق، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع، جامعة الشلف الجزائر، ص 78.

⁴ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص 15.

الفرع الرابع: أهداف حوكمة الشركات.

تسعى الحوكمة إلى تحقيق النقاط التالية:¹

- ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تجنب الغش والتدليس عن طريق لجنة مراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة.
- توفير حماية لحقوق المساهمين وتعظيم حصصهم.
- منع الوساطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير مصلحة الشركة.
- توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي.
- تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار المحمي والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.
- الالتزام بأحكام القانون والعمل على مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة رأس المال.

المطلب الثاني: حوكمة الشركات، المحددات، الآليات والركائز.

الفرع الأول : محددات حوكمة الشركات.

رغم الاختلاف في التحديد الدقيق لمفهوم حوكمة الشركات إلا أنه يوجد هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى وجودة مجموعتين من المحددات سنعرضها في مايلي:

أولاً:المحددات الخارجية.

بصورة عامة تتمثل المحددات الخارجية فيما يلي:²

- المناخ الاستثماري للدولة والذي يشمل عمى سبيل المثال القوانين والتشريعات المنظمة لعمل السوق مثل قوانين السوق المالي والمؤسسات المدرجة فهو وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات وقوانين الإفلاس.. الخ.
- كفاءة القطاع المالي من هيئات مالية وبنوك في توفير التمويل اللازم للمؤسسات.
- درجة تنافسية أسواق السمع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة عمى المؤسسات.

¹ فيصل محمود الشواربة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة الفساد، مقال بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 127-128.

² بن تومي سارة، فوضيلي سمية، مداخلة بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04 - 05 ديسمبر 2012، ص 16.

• المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين... الخ.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تتيح بحسن تسيير المؤسسات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص بالمؤسسة من جهة أخرى.

ثانياً: المحددات الداخلية.

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي تؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

مما سبق نجد أن هذه المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي:¹

- آلية توزيع السلطة داخل الشركة.
- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة.
- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولاً لتكامل هذه المصالح.

ويمكن تلخيص هذه المحددات في النقاط التالية:²

- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
 - الحكومة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
 - زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
 - العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.
 - العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.
- والشكل التالي يبرز المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات:

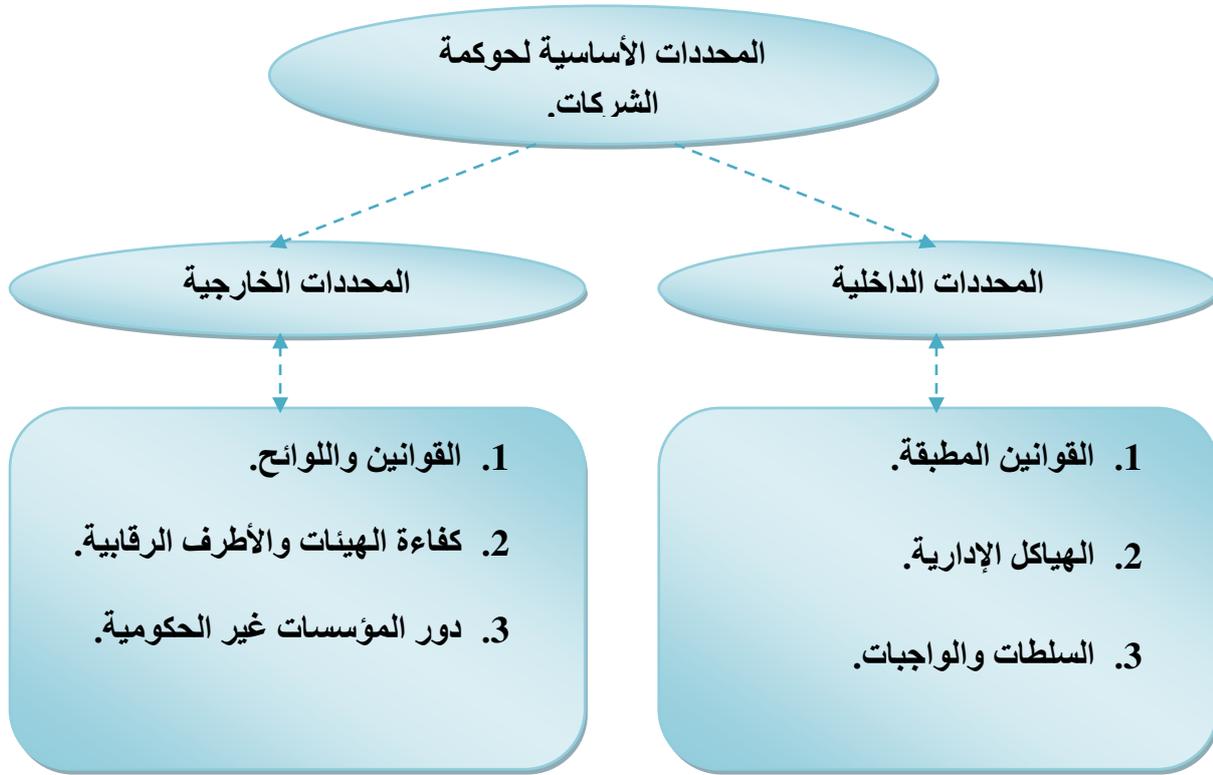
¹ قريشي بالعيد ، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني

حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي 2012 ص4.

² مناور حداد ، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ، مؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي ، كلية

الاقتصاد ، دمشق ، 15-16 تشرين ، 2008 ، ص 40 .

الشكل (1-2) : المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.



المصدر : ماجد إسماعيل أبو حمام ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2009 ، ص

28

الفرع الثاني : آليات حوكمة الشركات.

تنقسم آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وآليات خارجية نوجزها في مايلي:

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات

اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي¹ :

1. مجلس الإدارة :يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، و بالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي يتمكن مجلس

¹ فريد كورتل، حوكمة المؤسسات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، أيام 15 و 16 أكتوبر، ص9.

الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه و المراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

2. **لجنة التدقيق:** يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تصفح عنها المؤسسات، وذلك من خلال إعدادها التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

3. **لجنة المكافآت:** تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

4. **لجنة التعيينات:** يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهارتهم وخبراتهم مع المهارات و الخبرات المحددة من المؤسسة وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين وتقويم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

ثانياً: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة و الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة ، حيث تمثل مصدر ضغط من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن أمثلة ذلك نجد مايلي: ¹

1. **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:** تعد منافسة سوق المنتجات أو

الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، و بالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

2. **الاندماجات و الاكتساب:** مما لا شك فيه أن الاندماجات و الاكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة

الهيكلية في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالباً ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

3. **التدقيق الخارجي:** يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوف

المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوف، ومع تزايد

¹ حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني

حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، -بسكرة -المنعقد في 6-7 ماي 2012 ، ص 4.

التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة و النشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، و بالتالي اختيار المدققين و المختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة.

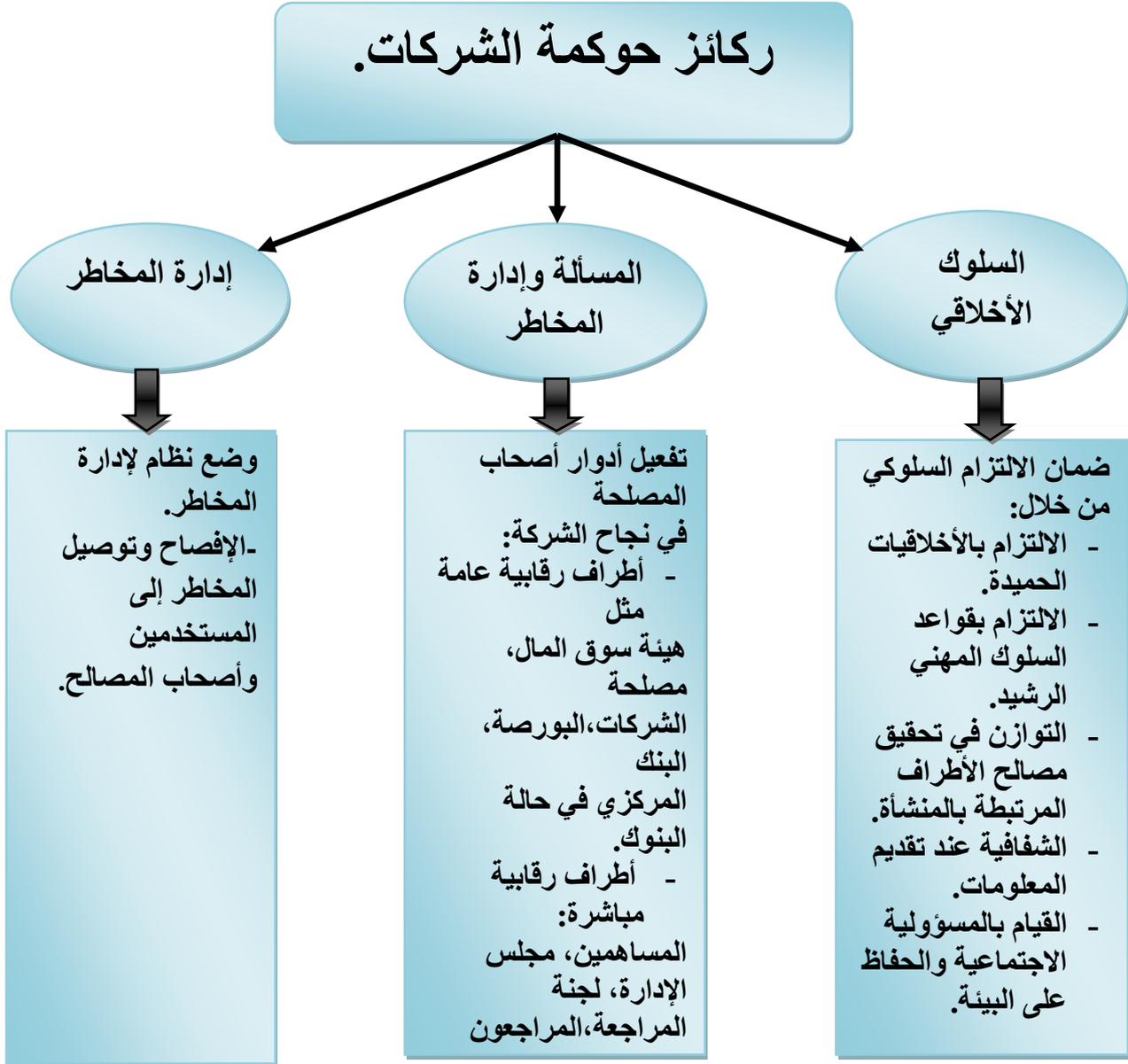
4. **التشريع والقوانين:** غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

الفرع الثالث: ركائز حوكمة الشركات.

حتى تؤدي الحوكمة الدور المنوط بها لأبد من تواجد ركائز أساسية تساهم في تعزيز هذا النظام في الشركات عموما والبنوك خاصة من أهم الركائز التي تناولها الباحثون والمحللون ثلاثة منها نظهرها في الشكل الموالي وهناك من حددها في تسعة ركائز أساسية من خلال ثلاثة أخرى هي: الكفاءة والمهارات، الهيكل التنظيمي، التشريعات والأنظمة القانونية.¹

¹ طالب علاء فرحان، إيمان شيجان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

الشكل (1-3) : ركائز حوكمة الشركات.



المصدر: طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب شركات قطاع، عام وخاص للمصارف

ف)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2007-2008، ص49.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات.

الفرع الأول: نظرية الوكالة.

أولاً: تعريف نظرية الوكالة.

تعرف نظرية الوكالة بأنها إطار فكري أستخدم كأداة بحث لتفسير ظاهرة العلاقات التعاقدية التي

عرفت في ميادين كثيرة من ميادين العمل والفكر الإنساني. وتنشأ علاقة الوكالة عندما يفوض

(يوكل) شخص معين (أو مجموعة من الأشخاص) يسمى الأصيل شخصاً آخر (أو مجموعة من الأشخاص) يسمى الوكيل للقيام بأداء خدمة أو مهمة محددة بالنيابة عن الأصيل¹.

ثانياً:فروض نظرية الوكالة.

تركز نظرية الوكالة على الفروض التالية²:

1- إن أطراف الوكالة (أصلاء ووكلاء) يتمتعون بالرشد نسبياً وأن تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية.

2- إن دوال أهداف الأصيل والوكيل غير متوافقة تماماً وأن هناك قدراً من التعارض في المنافع بينهما.

3- أنه بالرغم من وجود تعارض في دوال أهداف الوكلاء والأصلاء فإن هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو المنشأة قوية في مواجهة المنشآت الأخرى.

4- إن هناك عدم تماثل في هيكل المعلومات لدى كل من الأصيل والوكيل في ما يتعلق بموضوع الوكالة.

5- يترتب على ما سبق ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل يمكنه من اتخاذ بعض القرارات والقيام ببعض التصرفات دون الرجوع للأصيل.

6- إن الأصيل لديه الرغبة في تعميم عقود للوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم منفعة طرف الوكالة ويحول دون تصرف الوكيل على نحو يضر بمصالح الأصيل.

ثالثاً:مشاكل الوكالة.

تتعرض الوكالة لنوعين أساسيين من المشاكل هما³:

1- مشكلة التخلخل الخلفي: تنشأ عندما لا يستطيع الأصيل ملاحظة أداء الوكيل (إختياراته)، وعندما تختلف تفضيلات كل من الأصيل والوكيل حول البدائل المتاحة للإختيار.

2- مشكلة التخلخل العكسي (الإختيار العكسي): تنشأ عندما تكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل وذلك قبل قيامه بالأداء أو الإختيار في الوقت الذي لا تتوفر للأصيل فيه هذه المعلومات.

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، 2007، ص64.

² عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص66.

الفرع الثاني: نظرية تكلفة الصفقات.

أولاً: تعريف نظرية تكلفة الصفقات.

حسب رونالد كوز Ronald Coase سنة 1937 فإن تكاليف المعاملات هي تكاليف التنظيم والإنتاج التي تتحملها المؤسسة عن طريق آلية السوق، حيث يتم التنسيق بين الأفراد عبر السوق بآلية السعر، لكن المؤسسة بدورها تقوم بالتنسيق بين الأفراد وحتى يتم اللجوء إلى السوق تتحمل المؤسسة تكاليف تسمى " تكاليف المعاملات " والتي تتمثل في تكاليف التفاوض ، تكاليف البحث عن المعلومة ، والمؤسسة تتطور وتتمو ما دامت تكاليف المعاملات أكبر من تكاليف التنظيم الداخلي.¹ وقد رجع R.Coase إلى مفهوم كفاءة الأسواق وطرح تساؤل حول وجود الشركات الكبرى الجديدة وكانت الإجابة على أن هذه الشركات تتركز على طبيعة المعاملات المنجزة والمحققة ، وأن الوجود والديمومة الاقتصادية لهذه الشركات مرتبط بشرط أن تكون تكلفة معاملاتها أقل مما هي في السوق ، وهذا خاصة في وجود حالة عدم اليقين حول سيرورة هذه المعاملات ، والأصول الخاصة بها وتكرار هذه المعاملات بنفس الطبيعة.

هذه النظرية طورت بعد ذلك من طرف " ويليامسون Williamson خلال الفترة (1975_1985

(

مفهوم هذه النظرية يركز على مجموع المصاريف التي صدرت من أجل تحويل الملكية في المؤسسة، هذه المصاريف التي تراكمها حتما يؤدي إلى تكلفة ومجموع هذه الأخيرة يشكل تكاليف، إذن هذه التكاليف لها علاقة مباشرة بسلوك الأفراد المكلفين بتحويل الملكية حسب الأهداف الموافقة للسوق، هذا السلوك محدد بشرطين أساسيين وهما العقلانية المطلقة والمبادرة من أجل البحث عن الفائدة الشخصية للمؤسسة ورسم طريقة تنظيمية أساسية تبني عليها المؤسسة مسارها الداخلي وتحويل التكاليف إلى الخارج من أجل دعم المسار التنسيقي للمؤسسة.

وضع " ويليامسون Williamson " نمطين تنظيميين أساسيين

1- النمط U

كل وحدة عملية تنجز نشاط وظيفية منتظمة (بيع، مالية، إنتاج، موارد بشرية..) لكل مجموعة سلسلة

إنتاج في المؤسسة، في هذا النمط هناك نوع من المركزية (المراقبة).

¹ هشام سفیان صلواتشي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل لتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء" دراسة حالة مؤسسة "جتوب" رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم علوم التنسيق ، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر 2008 ، ص16.

2- النمط M

الهيكل في هذا النمط مكون من فروع تعمل كأنها مؤسسات صغيرة مستقلة عن بعضها من أجل دعم وإتمام مجموعة الوظائف المتخصصة من أجل منتج واحد فقط، في هذا النمط M هناك نوع من في المؤسسة اللامركزية في التسير وهو يشبه حالياً (وحدات النشاط الإستراتيجية)، رسخ النمط النامية يضع عدة مشاكل:

- ✓ نمو المؤسسة يؤدي إلى فقدان نوع من المراقبة بسبب نشأة طبقة جديدة من الأفراد؛
- ✓ المستوى التدريجي الجديد يكلف المؤسسة وعاء رقابياً تدعىها آخر؛
- ✓ نقص المراقبة يجعل المسيرين يفتقرون إلى المعلومات الفعالة¹.
- ✓ مركزية القرارات يجعل المسيرين يتهاونون عن القرارات الإستراتيجية والبحث عن هياكل بديلة من أجل مراقبة فعالة.
- ✓ يجعل المسيرين ينظمون وظائفهم حسب كل نشاط إستراتيجي التي كل منها لها هدف واحد وخاص ، إذن هناك استقلالية في القرارات خاصة الإستراتيجية هي مهمة جداً، في هذا النمط تستجد الإدارة الرئيسية بفرق متخصصين ينشطون في فروعهم باستقلالية، كما يسمح هذا النمط بتقوى الكفاءات بأكثر سهولة لكل فرع.

إن تفكير " وليمسون Williamson في هذه النظرية كان مهم لعدة أسباب هي:

- 1 - يهتم بفكرة الأداء المنسوبة إلى عدة مستويات تنظيمية؛
- 2 - يهتم بعدة مؤشرات تنظيمية، دور المسيرين و خصائص التعاقدات في السوق؛
- 3 - يهتم بمشاكل القرارات خاصة الإستراتيجية.

وأكمل " وليمسون Williamson " حيث بناء على أعماله أسس تيار المؤسساتيين الجدد ففهم تكاليف المعاملات إلى:

- 1 - تكاليف قبلية : تكاليف إبرام العقود....
- 2 - تكاليف بعدية : تتمثل في تكاليف إدارة العقود....

ثانياً: مصادر تكاليف الصفقات.

← العقلانية المحدودة ← إختيار حل مرضي وليس أمثل

¹ جلاب محمد "حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر "3"، ص 86 - 87.

← عدم تناظر المعلومات ← ومنه عدم اكتمال العقود
 ← السلوك الانتهازي ← يؤدي إلى الضرر المعنوي نتيجة لغياب الثقة .
 ← خصوصية الأصل ← كلما كان الأصل خاصا كلما كانت علاقة التبعية بين الأفراد مهمة ، وبالتالي ارتفاع درجة الأضرار في حالات السلوك الانتهازي ، ويقصد بأن يكون الأصل خاصا أو مميّزا عندما لا يكون إلا في إطار صفقة معينة ، وإذا استخدم في صفقة أخرى فسيكون ذا تكاليف أكثر.

أنماط الحوكمة : حسب ويليامسون تضبط التعاملات الاقتصادية بالآليات التالية:

- السوق بالمفهوم الكلاسيكي هو نظام الأسعار ، والمؤسسات تتنافس في السوق على الزبائن أو الموارد.
- السلمية ويقصد بها المنظمة أو المؤسسة السلمية في ضبط التعاملات بإستعمال الأوامر والسلطة.
- الشكل الهجين وهي الآلية التي تمزج بين الشكلين السابقين.

خصائص المعاملات : تتحدد خصائص المعاملات بمجموعة من الخصائص هي:

- ✚ السلوك الفردي.
- ✚ المعاملات نفسها.
- ✚ الحوافز والأدوات البيروقراطية

ثالثا: نقائص نظرية تكاليف المعاملات.

- 1- صعوبة المقارنة بين تكاليف الإنتاج وتكاليف الاقتناء الخارجي.
- 2- صعوبة تحديد تكاليف المعاملات نفسها.
- 3- تجاهل إمكانية تكيف المؤسسة مع المعطيات الجديدة لمحيطها¹.

الفرع الثالث: نظرية التجذر

أولا: مفهوم نظرية التجذر

¹ بادن عبد القادر بدور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007-2008، ص88.

هي نظرية تفسر علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين في المنظمات والذين يبحثون عن أدوات للتأثير على نظام القرارات بعد تفضيل وتخصيص المصالح والأهداف الشخصية، أصبح الشغل الشاغل مع تطور سلطة المساهمين في المؤسسة المعاصرة وأسلوب التمويل عن طريق اللاموساطة (لأسواق المالية)؛ هذه العلاقات خلقت مساحة وجو من المواجهات والتحالفات بين شكلين من السلطة:

1 سلطة الملكية ممثلة في المساهمين والملاك؛

2 سلطة الإدارة ممثلة في المديرين الموكلين.

تفترض نظرية التجذر، أن الفاعلين في المؤسسة يطورون إستراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالمنظمة والعمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها، هذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالمنظمة، حيث أن المديرين يتكونون من وكلاء ذو هيئة؛ خاصة الذين يمكنهم استعمال موارد المؤسسة من أجل التجذر والرفع من قدرتهم وسلطتهم والحصول على مزايا أخرى (حرية النشاط، الحماية أثناء العمل والمكافآت).

وينتج تجذر المديرين كرد فعل عن الرقابة الداخلية والخارجية الموجهة إليهم، حيث تعمل إستراتيجية التجذر كمرحلة أولى على تحييد الرقابة الداخلية (مجلس الإدارة، المساهمين والأجراء) وكمرحلة ثانية تحييد الرقابة الخارجية، حيث عرف كل من أليكساندر و بيكيرو (ALEXANDRE et PEQUEROT) سنة 2000 إستراتيجية التجذر من جانب المديرين بأنها هادف إلى رفع مساحة الحذر والإدراك باستعمال وسائل تحت تصرفهم مثل رأس المال البشري، لتحديد الرقابة والرفع من تبعية مجموع شركاء المنشأة، عملية التجذر هذه تمر من خلال مجلس الإدارة الذي يتكون من المديرين الداخليين والخارجيين باعتبارهم من يقيم مشاريع الاستثمار المقترحة من طرف فريق الإدارة، وتوجيه إستراتيجية المؤسسة وتسعى نظرية التجذر كذلك إلى تفسير سبب استمرار مختلف الفاعلين عديمي الفعالية في الوجود في سوق يفترض أنه تنافسي والبقاء فيه للأفضل والأحسن¹.

ثانيا: معايير لتصنيف تجذر المديرين

هناك ثلاثة معايير لتصنيف تجذر المديرين وهي:

1 التجذر والفعالية.

صنف جيرارد شارو (G.CHARREAUX) 1996 إستراتيجية تجذر المديرين وفق هذا المعيار إلى:

¹ بادن عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 28

أ - التجذر المقابل للفعالية، ويقوم على التلاعب بالمعلومات والرقابة على الموارد، حيث تقوم إستراتيجية المدير على عدم التبعية لأصحاب رأس المال الخارجيين؛

ب - التجذر المطابق للفعالية، والذي يمر من طريق الاستثمارات التي تخص المديرين.

2 التجذر التنظيمي والسوقي.

أقر كوماز 1996 (P.Y.GOMEZ) بوجود صيغتين من هذا المعيار:

أ - التجذر التنظيمي، ويشتمل على حالات يوجه فيها المديرون الاستثمارات نحو الميادين التي يعرفونها جيدا، ويمكنهم ذلك من وضع سياسة أجور مقبولة للمستخدمين؛

ب - التجذر السوقي، ويعتبر أسلوب آخر لانتهازية المديرين من خلال وضع شبكة علاقات تفضيلية خارجية والتي تضم كل الشركاء الخارجيين للمنشأة.

3 إستراتيجية التلاعب والتحييد.

أ - إستراتيجية التلاعب، والتي يعدها المديرون بهدف الرفع وإستغلال عدم تماثل المعلومات التي تميز العلاقة بين المديرين وباقي شركاء المنشأة؛

ب - إستراتيجية التحييد، وترتكز على منطوق العدول الناتج إما عن ضياع المزايا وإما عن ظهور تكاليف

محظورة وغير مسموح بها، وتحتاج هذه الإستراتيجية إلى رقابة داخلية تفرض من قبل مجلس الإدارة، باقي أعضاء المجلس والأجراء¹.

المطلب الرابع: نماذج حوكمة الشركات.

الفرع الأول: النموذج الأنجلوساكسوني (Anglo Saxon)

يمثل هذا النموذج نظام الحوكمة السائد في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ويتميز هذا النموذج في أن الأسواق المالية تحتل مكان مركزي في أنظمة التمويل ومراقبة انضباط سموك المديرين كما أن المؤسسات المصرفية تعتبر في كثير من الأحيان كمقدم للإئتمان فقط، ويتميز هذا النموذج بديناميكية خاصة بالنظر لأهمية المساهمين والمستثمرين من المؤسسات في حياة الشركات، كما يتميز النموذج بوجود مجموعة من القيود القانونية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المصرفية والحد من ميميا إلى امتلاك أسهم في الشركات الصناعية مثل عدم السماح للبنوك الأمريكية بامتلاك أكثر من 54% من رأس مال شركة خاصة، كما يوجد القيود المالية ومكافحة الاحتكار مما يحد من فرص تشكيل شبكات أسهم بين الشركات².

¹ بادن عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 29

² makhfi amine et brouba athmed elhadj intervention intitulée : **examen empirique des principaux systèmes de gouvernance dans le monde d'entreprise, ofruna national sur la : la gouvernance d'entreprise comme un**

كما يتميز النموذج بالخصائص التالية¹:

- ◀ وجود عدد كبير من الشركات المدرج في البورصة (السوق المالي).
 - ◀ تشكيل رأس مال الشركات من مساهمات مهمة تفرض ضرورة فصل الملكية عن الرقابة.
 - ◀ أسواق مالية جد متطورة وبها سيولة كبيرة.
 - ◀ قواعد محاسبية ملزمة ينشأ عنها ضرورة الشفافية في الشركات.
 - ◀ ضعف إدراج المؤسسات المالية لمناهج حوكمة الشركات في هياكل الإدارة بها.
 - ◀ رأس مال وحقوق التصويت مشتتة بين عدد من المساهمين.
 - ◀ وجود مخاطر التضارب بين المساهمين والمديرين.
- وهذا النموذج موجه نحو البنوك والسوق أي نموذج بنكي سوقي إذا نظام خارجي، كما يعرف هذا النموذج ثلاث مشاكل²:

- المخاطرة: المنافسة الشديدة تدفع كل مسير نحو المخاطرة ومحاولة الحصول على قروض بنكية.
- السوق المراقب: الدولة المعدلة تلعب دورها كما ينبغي في السوق للمحافظة النظام السوقي.
- صرامة القوانين: تطبيق القوانين عمى كل من يتجاوز حدودها.

ثانيا: النموذج الياباني - الألماني

يدعى كذلك نموذج البنوك أو نموذج (block holder) ويتصف بملكية مركزة أي السيطرة على الشركة تكون في يد عدد صغير من الأفراد أو العائلات أو المديرين والتنفيذيين والشركات القابضة يطلق عليها اسم الداخليين وتوجد هذه الهياكل من الملكية في معظم الدول خاصة تلك التي يحكمها القانون المدني حيث يمارس الداخليون سيطرتهم من خلال امتلاك معظم أسهم الشركة، فهذا النموذج لا يعتمد على كل آليات السوق المالي، وإنما على البنوك³.

ويتميز نموذج البنوك بالخصائص التالية⁴:

- عدد الشركات المدرجة في السوق ضعيف مقارنة بنموذج السوق.
- أسواق رأس المال بها سيولة قليلة ومنه في مراقبة لعروض الشراء العامة.
- عملية تقديم وعرض القوائم المالية عرضية وغير ملزمة وغير محددة الفترات.
- مساهمات متقاطعة بين المؤسسات المالية وروابط رأسمالية مهمة بين البنوك والمؤسسات غير المالية.

¹ بادن عبد القادر، مرجع سابق، ص 34

² هشام سفويان صلواتشي، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

³ بادن عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁴ بادن عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- وجود مناهج لحوكمة الشركات في هياكل إدارة البنوك بشكل كبير.
- وجود مخاطر التضارب بين مساهمي الأغلبية ومساهمي الأقلية.
- ارتكاز نظام الحوكمة على الثقافة الوطنية وعلى التضامن القوي، خاصة بعد إنهزام كل من ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية وضرورة دعم وتمويل شركاتها.

ثالثا: نموذج الهجين

يسمى بالنظام الهجين لأنو بشكل وسط بين أنظمة الموجهة للأسواق والموجهة للبنوك ويظهر هذا النظام بقوى في فرنسا وإيطاليا ويتميز ب تدخل الدولة لتشكيل نظام الحوكمة ويتميز النموذج الفرنسي بنسبة الديون المرتفعة نسبيا والبنوك تلعب دورا في العلاقة المستدامة بين تمويل الشركات والحفاظ عمى الروابط أكثر بالإضافة إلى امتلاك المستثمرين المؤسسات ي ين والدولة لأسهم في رأس مال الشركات مما يتيح ليم ممارسة الرقابة على هذه الشركات¹.

¹ mekhfi amine et brouba ahmed el hadj P14.

المبحث الثاني: ماهية الحوكمة المصرفية.

المطلب الأول: حوكمة المصارف المفهوم والأهمية والمحددات.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية.

إن مفهوم الحوكمة في المصارف لا يختلف كثيرا عن المفاهيم السابقة والذي يعتبر الحوكمة هي وضع الضوابط والوسائل الرقابية التي تضمن حسن إدارة المصرف، بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، ويحد من التصرفات الغير سليمة للمدريين التنفيذيين فيها وتفعيل دور مجالس الإدارة بها. وذلك لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة عملاء المصرف ومساهمييه وتعتمد على الأنظمة القانونية والنظامية، إضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال المصرفية من ثقة وصدق وأمانة. ومنه حوكمة المصارف هي الطريقة التي تدار بها أعمال المصرف بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية ، وإدارة المخاطر، وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب أمن وسليم من جهة أخرى¹.

أما لجنة(بازل)، فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تداريها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي²:

1- وضع أهداف المصرف.

2- إدارة العمليات اليومية في المصرف.

3- إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة ووفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين.

4- مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع المصرف ، بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.

يمكننا القول أن حوكمة المصارف هي:"النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها ، فهو بالتالي، النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين المؤسسين³.

¹ طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات" المفاهيم-المبادئ-التجارب-المتطلبات" شركات قطاع عام وخاص ومصارف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2007 - 2008، ص438.

² عبد القادر بربيش"قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد01، 2006، ص07.

³ جوناثان تشاركهام: إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005 ، ص 09

ويعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين¹.

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة المصرفية.²

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضا يؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها، فيما يعرف بسوق ما بين المصارف (Marché interbancaire) .

وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله ومجودته، مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي .ومن أهم مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف نجد :

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن تم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الرأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائداتهم، مع مراعاة مصالح المجتمع.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ودرءا لحدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية.

¹ أ/حبار عبد الرزاق "الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي" -حالة دول شمال إفريقيا - جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا -العدد السابع، ص80.

² أمال عياري ، أبوبكر خوالد" تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية"- دراسة حالة الجزائر - مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر- بسكرة- يومي 06-07 ماي 2012،ص10.

▪ الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

الفرع الثالث:محددات الحوكمة المصرفية.

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات المصرفية على جودة مجموعتين من المحددات هما¹:

أولاً: المحددات الداخلية:تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.وتشمل المحددات الداخلية

1 **حملة الأسهم:**يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف.

2 **مجلس الإدارة:**وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.

3 **الإدارة التنفيذية:**لا بد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف، كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.

4 **المراجعين الداخليين:**أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

ثانياً:المحددات الخارجية:وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف، وتضم:

1 **الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:**يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمرا هاما وحيويا، هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي.

2 **دور العامة:**إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي :

أ **المودعين:**يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

ب **شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع:**يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان (نظام التأمين الضمني - نظام التأمين الصريح).

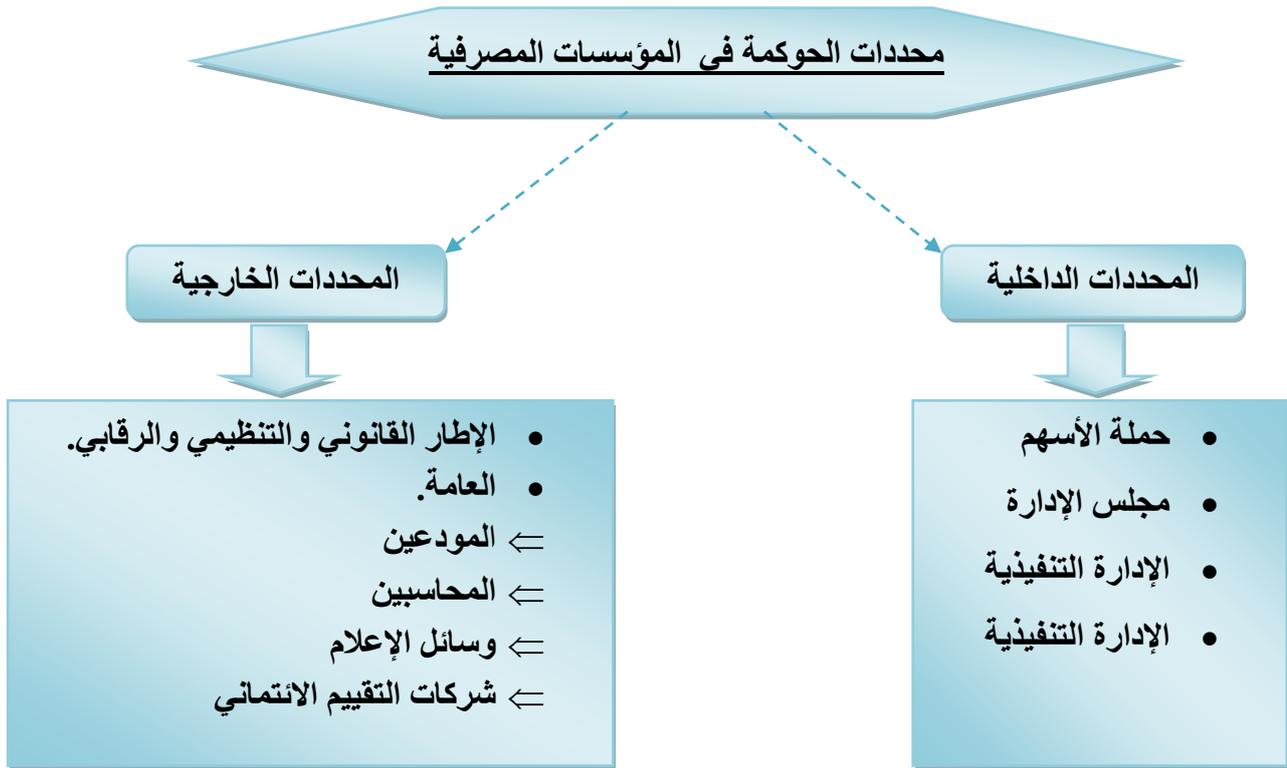
ت **وسائل الإعلام:**يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.

¹ أمال عياري ، أبو بكر خوالد ،مرجع سبق ذكره،ص8-9.

ت شركات التصنيف والتقييم الائتماني:تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن تم فان توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق

ج شركات التصنيف والتقييم الائتماني:تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن تم فان توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

الشكل(1-4)، يبين بوضوح أهم محددات حوكمة المؤسسات المصرفية.



المصدر: إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة الذكر.

المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة في المصارف.

أولا :مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تهدف قواعد ومبادئ وأسس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى مساعدة الحكومات

الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة في تقويم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لإدارة الشركات، وهي تقدم أيضا المشورة والاقتراحات للبورصات والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى التي تشترك في عملية تطوير قواعد جيد لإدارة الشركات¹.

¹ شهيرة عبد الشهيد، قواعد إدارة الشركات تصبح سعيا دوليا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سبتمبر 2001 ، ص14.

وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الشفافية والإفصاح أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها مفهوم الحوكمة.¹

وتغطي المبادئ المقدمة من طرف المنظمة الجوانب التالية²:

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة.

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

يعتبر هذا المبدأ الإطار العام لجميع مبادئ الحوكمة الأخرى، ويتناول تشجيع وضع إطار لحوكمة الشركات وأثره على كفاءة وشفافية السوق، وأن تكون متوافقة مع القوانين السائدة وأن يتم تحديد المسؤوليات من خلاله بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل الشركات، ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات فإن الأمر يستلزم وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المتعاملين الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم هذا الإطار عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي داخل المؤسسة.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين: ويتضمن هذا المبدأ³.

- حقوق المساهمين الأساسية والمتمثلة في الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية وحرية نقل ملكية الأسهم بالإضافة إلى حق الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب والمشاركة والتصويت في الجمعية العمومية لاختيار أعضاء مجلس الإدارة كما يحق للمساهمين بصفة أساسية الحصول على الأرباح.
- حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات وإعلامهم بشكل كافي في ما يتعلق بالتعديلات في النظام الأساسي لمشاركة.

- إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة ولإضافة مواضيع إلى جداول الأعمال على أن تكون في الحدود المعقولة، كما يمكن للمساهمين الموافقة واقتراح نظام الحوافز الخاص

¹ حمزة عبد الوهاب، أهمية الإفصاح المالي في الوقاية من جرائم البورصة وموقف المشرع الجزائري منه، مقال بمجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013، ص 189.

² مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص 08.

³ طالب علاء فرحان، إيمان شيجان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

بأعضاء مجلس الإدارة بالإضافة يحق للمساهمين الحضور الشخصي أو بالإنابة مع مراعاة المساواة في تأثير الصوت.

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة لكافة المساهمين

ينص هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمة الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين لم الحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم وعليه ينبغي معاملة حملة الأسهم من نفس الفئة معاملة متساوية في الحقوق وإلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت، كما يمنع تداول الأسهم بين الداخلين والتداول الشخصي الصوري في الشركة، كما تزداد ثقة المساهمين الأقلية، عندما يوفر نظام قانوني بآليات المساهمة لصغار المساهمين في رفع دعاوى قانونية إذا توفرت لديهم مبررات لذلك.¹

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح

ينبغي على إطار الحوكمة أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشأها القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح وخلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا.² ومن أجل الاستفادة من هذا المبدأ يجب³:

- أن يعمل إطار الحوكمة على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- إتاحة فرصة الحصول على تعويضات لأصحاب المصالح في حال انتهاك حقوقهم.
- ينبغي أن يسمح إطار حوكمة الشركات بإيجاد آليات مشاركة تسمح لأصحاب المصالح في المشاركة في تحسين مستويات الأداء.
- عند مشاركة أصحاب المصالح في عملية الحوكمة يجب أن توفر لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بالشركة.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

يجب أن يضمن إطار الحوكمة نشر المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب حول كل عنصر من

¹ كري عبد الغني محمد جودة، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2008، ص 28

² كري عبد الغني محمد جودة، مرجع السابق الذكر، ص 30.

³ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

العناصر ذات الصلة بالشركة وقطاع الأعمال بما في ذلك الوضع المالي والملكية ونظام الحكم والأداء والرقابة في الشركة.

ومن بين ما يجب أن يتضمنه الإفصاح الشامل للشركات مايلي: ¹

- النتائج المالية ونتائج عملية الشركة وأهدافها المسطرة.
- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.
- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة.
- العمليات المتصلة بالأفراد من الشركة وأقاربهم.
- عوامل المخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات الحوكمة بالإضافة إلى الموضوعات المتعمقة والخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى.

- ويجب أن يتم عملية إعداد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حسب مستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة وتتم بمراجعة سنوية مستقلة بواسطة مراجع حسابات خارجي كفيء ومؤهل.

المبدأ السادس :مسؤوليات مجلس الإدارة

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي لمشاركة والرقابة الفعالة لمجالس الإدارة عمى إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياته أمام الشركة والمساهمين ، وذلك من خلال النقاط التالية:

- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية والكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة لمشاركة والمساهمين.
- يجب عمى مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة من خلال العدالة في القرارات بين مجموعات المساهمين².

- كما ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة.

وينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائفهم الرئيسية كتوجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر والموازنات التقديرية وخطط العمل السنوية، ووضع الأهداف الأداء ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية وعمليات الاستحواذ والتخلي عن الاستثمار . وعلى مجلس الإدارة أن يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.³

ثانيا: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel commette)

¹ بادن عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص47-48.

² OECD , principles of corporate published by orrgangent internarional center for national private enterprise with governance 2004, paris page 17.

³ OECD , principles of corporate published by orrgangent internarional center for national private enterprise with governance 2004, paris page 18.

لا يملك من يريد تناول موضوع الحوكمة في المصارف، خاصة من جانب مبادئها، إلا التطرق للتقارير التي أصدرتها لجنة بازل عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1998 وسنة 1999 ، والتي أصدرت نسخة معدلة عنهما عام 2005 ، ثم في شهر فيفري سنة 2006 أصدرت نسخة جديدة ومحدثة وعلى أساسها فان مبادئ الحوكمة في المصارف تتمثل في:¹

- **المبدأ الأول:**ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال المصرف.
- **المبدأ الثاني:**ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وعلى قيمه.
- **المبدأ الثالث:**ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.
- **المبدأ الرابع:**على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته.
- **المبدأ الخامس:**ينبغي على المجلس والإدارة العليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.
- **المبدأ السادس:**على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة.
- **المبدأ السابع:**ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف.
- **المبدأ الثامن:**ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

وإدراكا من لجنة بازل لأهمية التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي، فقد أصدرت العديد من الأوراق والتقارير التي تبين من خلالها الأسس والشروط اللازمة لنجاح تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف، ومنها :

- ⇐ توفير دليل عمل ومعايير السلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
- ⇐ وضع إستراتيجية واضحة للمصرف يتم على ضوءها قياس مدى النجاح ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
- ⇐ التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.
- ⇐ وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات.
- ⇐ توفير نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن تحديد وظائف المراجعة الداخلية ووظائف إدارة المخاطر.

¹ أمال عياري ، أبوبكر خوالد ،مرجع سبق ذكره ،ص11-12.

← رقابة خاصة لمراكز المخاطر والمواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين وكبار المساهمين ومنتخذي القرار في المصرف. تدفق مناسب للمعلومات، سواء من داخل المصرف أو خارجه.

ثالثا: مبادئ حوكمة المؤسسات وفق مؤسسة التمويل الدولية.¹

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحكومة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، و ذلك على مستويات أربعة، جاءت كالتالي:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد والجديد.
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
- القيادة.

رابعا: مبادئ حوكمة المؤسسات وفق الكود الموحد لحوكمة الشركات بانجلترا.²

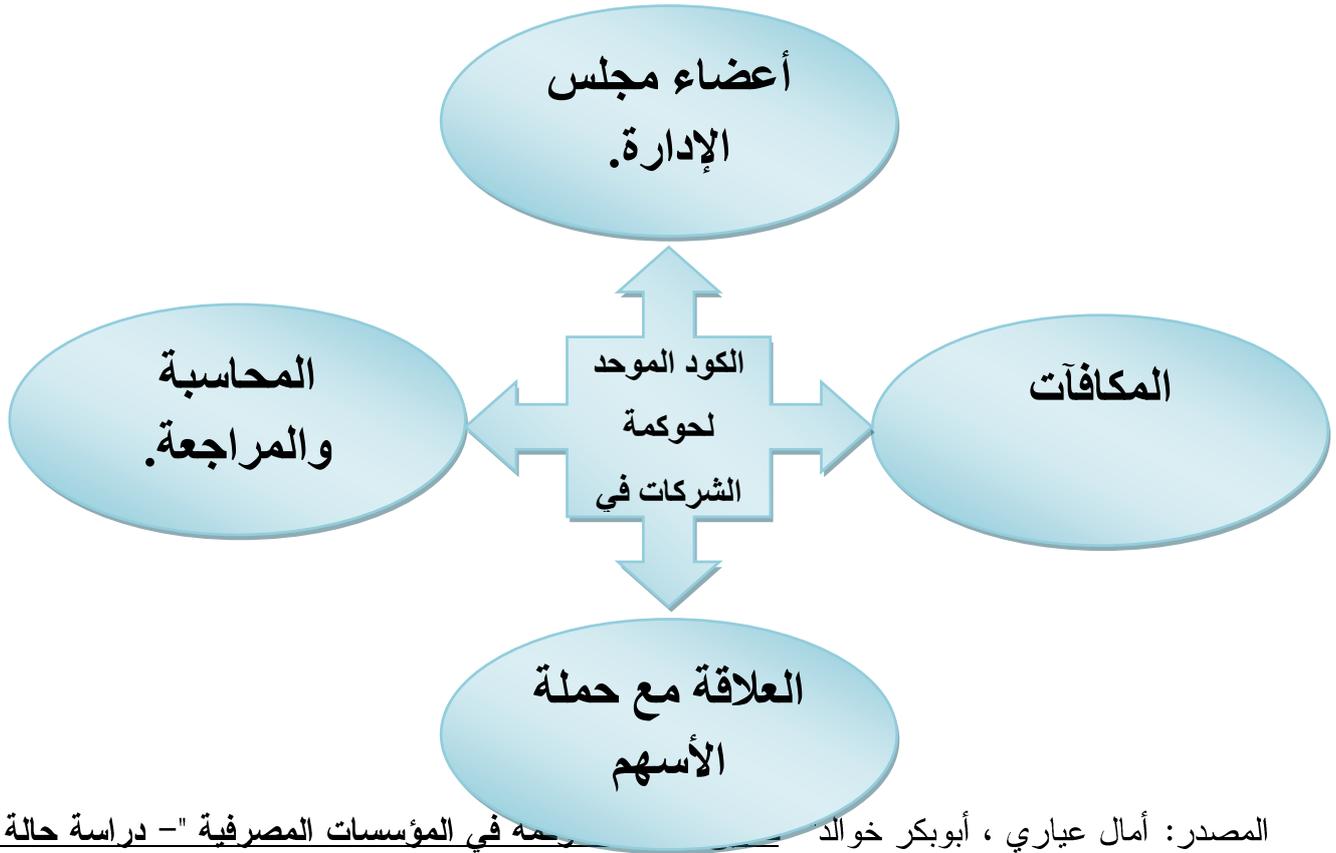
في جويلية 2003 ، أصدر مجلس إعداد التقارير المالية (FRC) بإنجلترا الكود الموحد لحوكمة الشركات، ويحتوي هذا الكود على مجموعة من المبادئ والاشتراطات اللازمة والتي توضح طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم، وكيفية تقييم عملهم، وذلك بالإضافة إلى توضيح كيفية تحديد مستوى المكافآت التي يحصلون عليها وفيما يتعلق بالمحاسبة والمراجعة، يحتوي الكود الموحد على مجموعة من المبادئ المتعلقة بإعداد التقارير المالية للشركة والمحافظة على وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، والتأكيد على ضرورة إنشاء لجنة المراجعة مع توضيح الدور الهام الذي يجب أن تقوم به.

أما فيما يتعلق بحملة الأسهم، فيوضح الكود طبيعة العلاقة بينهم وبين الشركة مع التركيز على كيفية قيام حملة الأسهم بمباشرة حقوقهم، والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ أمال عياري ، أبوبكر خوالد ، ص7.

² أمال عياري ، أبوبكر خوالد ، ص7.

الشكل (1-5): يبين بوضوح الكود الموحد لحوكمة الشركات في إنجلترا.



المصدر: أمال عياري ، أبوبكر خوالد - حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر - مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر- بسكرة- يومي 06-07 ماي 2012، ص7. **المطلب الثالث: الأطراف المطبقة للحوكمة المصرفية.**

سيتم التطرق هنا إلى الأطراف أو العناصر المسؤولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية والتي تقوم بمراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة السهم والمودعين ، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفعلين الخارجيين والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتتمثل أهم العناصر والأطراف الأساسية في عملية الحوكمة في ما يلي:

- حملة الأسهم في الشركة (المساهمون).

- مجلس الإدارة.
- لجنة المراجعة.
- المراجعة الداخلية.
- أصحاب المصالح.

الفرع الأول: حملة الأسهم (المساهمون).

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق تملكهم أسهمها ، وذلك مقابل توقع الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ، وهم بالتالي أيضا معنيون بتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهذا يحدد مدى استمرارية الشركة من عدمه ، ويحدد أرباحهم ونموها في الوقت نفسه . وفيما يتعلق بالحوكمة فإن إهتمام المساهمين وتحقيق أهدافهم يكون من خلال الإسهام في اختيار أعضاء مجالس الإدارة بصفة جيدة ، وحسن الاختيار للإدارة العليا لإدارة شؤون الشركة ، ضمن القوانين والسياسات المطلوبة . كما أن تعزيز الحوكمة يطمئن صغار المساهمين ويشجع الأطراف الأخرى على الاستثمار في الشركات المساهمة ، ولتست القوانين وحدها كافية لطمأنة المستثمرين في الشركة¹.

الفرع الثاني: مجلس الإدارة.

يعتبر مجلس الإدارة عضوا في الشركة يمارس اختصاصاته سواءً في ما يتعلق بالشؤون الداخلية أو الخارجية للبنك في حدود القانون والنظام المعمول به .

فيما يتعلق بالشؤون الداخلية للمجلس نذكر²:

- علاقة مجلس الإدارة بالجمعية العامة للمساهمين؛
- كل ما يخص المساهمين بصفتهم الفردية أو الجماعية؛
- التنظيم الداخلي للعمل بالبنك وتصريف شؤونه اليومية والإشراف عليه ورقابته؛

وأما الشؤون الخارجية نذكر:

- تمثيله للبنك في مواجهة الغير أو القضاء؛
- التعاقد باسم البنك مع الغير؛

¹ عدنان قباجة ، مهند حامد ، إبراهيم الشقائي ، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ، القدس ورام الله ، فلسطين ، 2008 ، ص 34

² سعودي محمد توفيق ، المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة عن أعمال الشركة ، دار الأمين ، القاهرة (مصر) ، 2002 ، ص 31-32

فمجلس الإدارة المعول عليه في عملية تنفيذ الحوكمة والإشراف عليها والتعامل معها، وهو أهم المنفذين له عن الشفافية ونشر البيانات والمعلومات، وكلما كان أعضاء المجلس ممثلين للجمعيات العمومية ويراعون. مصالح حملة الأسهم كلما كان دورهم في الحوكمة مؤثراً

الفرع الثالث: لجنة المراجعة

أكدت معظم الدراسات والمراجع الخاصة بحوكمة الشركات إن لم يكن جميعها على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة ، بل أشارت إلى أن وجود لجان للمراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالحوكمة الاقتصادية.

وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات لمحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة ، علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية¹

ومن الواضح أنه لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للجان المراجعة حيث تختلف من شركة لأخرى، وقد قام البعض بتعريف لجنة المراجعة " أنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة، وتكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وأيضاً إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وأيضاً مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل الشركة².

الفرع الرابع: المراجعة الداخلية

تم تعريف المراجعة الداخلية على أنها: "وظيفة تقييم مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم أنشطته المختلفة ويتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية ، وذلك بإمدادهم بالبيانات والمعلومات التحليلية وعمل الدراسات وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي تم مراجعتها³.

¹ فكري عبد الغني، محمد جوده، مرجع سبق ذكره ،ص38

² محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري" مرجع سبق ذكره، ص143.

³ عبدالقادر تمام هيبب ،"استقراء وتقييم مجالات التطور في المراجعة الداخلية دراسة مقارنة مع التطبيق على قطاع الأعمال في مصر"، رسالة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1993، ص33

وقد جاءت تسمية (داخلية) لهذا النوع من المراجعة بسبب كونها جزء من التنظيم الداخلي الإداري للمنشأة تتم في داخلها وتقوم بها هيئة مختارة من بين موظفيها الذين تتوافر فيهم كفاءة خاصة ولديهم دراية واسعة بكافة أوجه نشاط المنشأة وأساليب سير العمل بها في مختلف وحداتها وأقسامها.¹

الفرع الخامس: أصحاب المصالح الأخرى.

وهي مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل العملاء، والدائنين، والموردين، والعمال ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متضاربة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة الشركة على السداد ، في حين يهتم العمال والموظفون بقدرة الشركة على الاستمرار.

هذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة بالشركة ، فهم الذين يقومون فعلا بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج و تقديم السلع والخدمات ، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الإستراتيجيات الموضوعية للشركة فهم الأداة التي تحرك المنظمة . فالعملاء هم الطرف الذي يشتري الخدمة أو المنتج ، وبدونه لا داع لوجود شركة أو مؤسسة ، لذا يجب أن يكون مجلس الإدارة مدركا لهذه الحقائق ، وأن يتأكد من حسن إدارة الشركة لخدمة العميل وإرضائه ، وأن يرسخ في الشركة أهمية العميل ، أما إذا أغفل هذا الجانب من قبل الشركة، فهذا دليل قاطع على عدم وجود النظام الإداري القادر على تسيير الشركة بالطريقة الصحية.

أما الموردون فهم من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والبضائع والخدمات الأخرى ، لذلك تعتمد الشركة اعتمادا كليا على كفاءة هؤلاء الموردون في توريد المواد والسلع والخدمات في الوقت المناسب ، وبالجودة والتكلفة المناسبة ، وأي تأخير في تسليم هذه المواد و الخدمات ينتج عنه تأخير في عمليات الإنتاج في الشركة ، وبالتالي يؤثر على خدمة العميل.

أما فيما يتعلق بالمولدين ، المصارف والشركات المالية ، وجميع الأطراف التي تمنح الشركة تسهيلات ائتمانية ، ومنهم الموردون الذين يمنحون الشركة مهلة من الوقت لدفع المبالغ المستحقة على الشركة نتيجة الخدمات أو المواد التي يبيعونها لها.²

المطلب الرابع: دور المصارف في تفعيل (تعزير) حوكمة الشركات.

الفرع الأول: دور المصارف المركزية في تفعيل حوكمة الشركات.

¹ السيد القبطان ، «قواعد المراجعة في أعمال البنوك - شرح وفي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها» ، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص173

² جلاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص101.

تلعب المصارف المركزية دوراً أساسياً في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري،¹ ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي؛
- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين) ؛
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسات مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك؛
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك؛

وهذا لا يعني بأن مجلس الإدارة يجب عليه تكوين سياسات إدارة المخاطر بنفسه، ولكن يجب عليه التأكد والمصادقة على مثل هذه السياسات؛

- يجب أن نعترف بأنه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك؛

هناك أيضا المخاطر المتمثلة بتعيين أعضاء مجلس إدارة يطلق عليهم: "شبه مستقلين" لإعطاء انطباع خاطئ للحوكمة المؤسسية.

الفرع الثاني: دور البنوك في تفعيل حوكمة الشركات.

وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات حيث يوفر القطاع المصرفي الإئتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم المؤسسات التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات. ونجد إهتمام البنوك بقضايا حوكمة الشركات وتوفير الممارسات السليمة لها عند اتخاذ القرارات بمنح الإئتمان للعملاء هو المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مفاهيم الحوكمة بحيث يكون توفر ممارسات للحوكمة عامل فاعل بإتجاهين²:

¹ شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 171.

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 296.

المبحث الثالث : الحوكمة في المصارف الإسلامية .

المطلب الأول : مدخل للحوكمة في المصارف الإسلامية .

أولاً : الحوكمة من منظور إسلامي¹.

يقول : محسن الخضيرى ، أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته العقدية القائمة على العقيدة الإسلامية تضع لها قيوداً و محددات ن و ترسم لها طريقاً بحكم سلوك القائد الإداري ، و المنظمة الإدارية و الأفراد العاملين فيها سواء في علاقتهم بعضهم ببعض ، أو علاقتهم مع المجتمع المحيط بهم ، و من ثمة تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات و المعاملات و الأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منه على الأجزاء الأخرى .

نلاحظ من خلال هذا التعريف للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعاً ما إلى مفهوم حوكمة الشركات حيث يركز على العلاقة بين مختلف الأطراف المهمة بالمؤسسة و هو أساس قيام نظرية الحوكمة أي ضبط بين كل الأطراف بشكل يعالج المشكلة تعارض المصالح ، و يركز في تعريفه على دور هيئة الرقابة الشرعية في تفعيل هذا العلاج و المتمثلة أساساً في أربعة مبادئ هي العدالة و المسؤولية و المساءلة و الشفافية .

فأما العدالة فتعتبر من المنظور الإسلامي من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية و ذلك ما نجده في آيات عديدة في القرآن الكريم. منها قول الله عز وجل : ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله﴾ "سورة النساء الآية 135"؛ و قوله تعالى : ﴿و إذا قلتم فاعدلوا﴾ "سورة الأنعام الآية 152". أما المسؤولية و التي تعني تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة و العمل على أدائها بكل صدق و أمانة ، و أن مسؤولية كل طرف في الشركة حددتها الشريعة الإسلامية بشكل دقيق ، لأن أي مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره لا يكون مسؤولاً فقط أمام من تعاقد معه ، و إنما هو مسؤول أولاً أمام الله عز وجل ، وفقاً لقوله تعالى : " و كل إنسان أئتمنا طائرته في عنقه ، و يخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً" سورة الإسراء الآيات 13-14؛ و قوله عز وجل : ﴿يوم يبعثهم الله جميعاً فينبهم بما عملوا أحصاه الله و نوره﴾ سورة المجادلة الآية 06 " . و جاء في قول النبي (صلى) : ﴿كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته﴾ " . كما أن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتمي بقرار أتخذ في ضوء البيانات و المعلومات الصادقة ، بل هي ممتدة إلى نتائج هذا القرار.

¹ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره ، ص 154 - 156 .

بالنسبة للمساءلة : أي بمعنى ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته و ربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء في صورة إثابة المجد و معاقبة المقصر من خلال نظام داخلي في الشركة للحوافز و للعقوبات و تطبيقه على الجميع ؛ و هكذا وجود نظام قضائي عادل و حاسم في الدولة من المنظور الإسلامي وضعت الشريعة في تنظيمها لعقود المعاملات أساسا لمحاسبة ظل طرف على مدى إلتزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد و قررت عقوبات حاسمة لمن يخل بها ، و الأمر لا يقتصر على الجزاء الشرعي أو الإداري أو القضائي ، و إنما يتحداه إلى الجزاء الإلهي .

أما بالنسبة للشفافية ، بمعنى الصدق و الأمانة ، و الدقة و الشمول للمعلومات التي تقدم عن الأعمال و الشركة ، للأطراف الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال الشركة التي لهم فيها معالج للتعرف على مدى أمانة و كفاءة الإدارة في إدارة أموالهم و المحافظة على حقوقهم و تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقتهم بالشركة .

ثانيا : الحسبة أصل شرعي قديم لمصطلح الحوكمة .¹

الحسبة كما عرفها الإمام الماوردي الشافعي رحمه الله : " هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه و نهي عن المنكر إذا أظهر فعله " .

من تعريفات المحدثين لها لما ذكره الدكتور صالح صالح، بأنها الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر اللذان يتجسدان في العمل الرقابي التوجيهي الترشيدي للنشاط الاجتماعي العام و الخاص في المجتمع الإسلامي لينسجم مع الأصول المذهبية و القيم الأخلاقية و المعايير الموضوعية من أجل كفاءة الأداء الذي في إطاره يتحقق السلوك الرشيد الذي يعظم المصلحة المجتمعة الفردية و الجماعية ، الحالية و المستقبلية الدنيوية و الأخروية، وهي مكملة للأعمال الأمنية و القضائية و حلقة من حلقات الرسمية للتنظيم المجتمعي.

مؤسسة الحسبة من أهم المؤسسات الإقتصادية الإسلامي التي تنبثق عن تطبيق المذهبية الاقتصادية للمنهج التنموي الإسلامي لتجسيد منظومة المؤسسة في واقع الحياة الإنسانية و تتبع أهميتها من كونها الوسيلة الفعالة لرفع مستويات الأداء التي تتطلبها عمليات التغيير الجذري و الإصلاح الشامل لتحقيق أهداف التنمية و تجسيد أولويات و ربط حركية النشاط الاقتصادي و الاجتماعي بالضوابط الشرعية و الأخلاقية و العقائدية الإسلامية بصورة تساعد على سلامة الحياة الاقتصادية و الارتقاء بمستويات الأداء الاقتصادي لتجاوز أوضاع التخلف الحالية و أشكال الفساد المرتبطة بها .

¹ نجاح عثمان أو العنين : الحوكمة في المؤسسات الإسلامية ، المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة ، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارة ، جامعة اليرموك، أربد-الأردن، 17-18 أبريل 2013. ص 619-620.

كل ذلك يعد إدراكا لمخاطر الانحراف و آثار الفساد على حركية المجتمع و تطوره ، و بالتالي كان فضل السبق الأولي في التجربة الحضارية الإسلامية إلى مؤسسة وسائل الاحتساب للقضاء على الفساد ، إلا أن إستراتيجيات التنمية المرتكزة على فلسفة التحديث التخريبي قد عطلت معظم مؤسسات الإقتصاد الإسلامي دون أن تجد بديلا يؤدي كفاءة وظائفها .

1 الوظائف الرقابية لمؤسسة الحسبة.¹

- مراقبة مدى الالتزام بمقاييس الجودة و الإتقان و موافاة السلامة العامة.
- مراقبة كفاءة القيام بالمهن و ضوابط أداء الحرف المجتمعية المتنوعة .
- مراقبة و تنظيم الأسواق و توجيه المعاملات المرتبطة بها .
- مراقبة عمليات جباية و تحصيل و إنفاق الموارد المالية العامة و المحلية.
- مراقبة عمليات إقامة القاعدة الهيكلية و تنمية البنية الأساسية المؤسسية و القانونية .
- توجيه السلوك الإنساني و ضبط الآداب العامة و رعاية الحقوق الأساسية بالمجتمع.

2 خصائص الحسبة.²

- 1- طابع الخصوصية الحضارية لمؤسسة الحسبة فهي من المؤسسات التي نشأت في ظل مسيرة التقدم الحضاري للمجتمعات الإسلامية و هي تجسيد لملامح التمييز و الاستقلال و الخصوصية للأمة الإسلامية.
- 2- الطابع الرسمي العام للحسبة فهي إحدى مؤسسات الدولة التي تقوم بتأدية مهام و وظائف متكاملة في رقابة و توجيه الأنشطة المجتمعية.

3 الطابع الإلزامي لوجود مؤسسة الحسبة في المجتمع لأهمية الوظائف التي تقوم بها في تصويب مسيرة التنمية و التقدم فتأسسها من قبل الدولة فريضة شرعية لتأدية مهمة إبراز طبيعة المجتمع الإسلامي و هي كذلك ضرورة موضوعية للتقليل من مظاهر الفساد الاقتصادي و التفكك الاجتماعي و الاغتراب الثقافي و الانحراف المرتبط بالعلمنة السياسية في الواقع الحياتي المعاصر في البلدان الإسلامية.

¹ نجاح عثمان أبو العنين ، مرجع سبق ذكره ، ص 620 .

² نجاح عثمان أو العنين ، مرجع سبق ذكره ، ص 620 ، 621 .

المطلب الثاني : الحوكمة في المصارف الإسلامية المعايير، الأهداف، آليات و إستراتيجيات التطوير.

الفرع 01 : معايير الحوكمة في المصارف الإسلامية .

عند التكلم عن معايير الحوكمة في المصارف الإسلامية أننا نتكلم عن المبادئ الإرشادية التي جاءت في معايير حوكمة المنشآت المالية الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا في ديسمبر 2006.¹

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، و ورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي و تعاليم و توجيهات السلطات الإشرافية ، و قد أوصى المبدأ بضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها .
- تزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تبين مدى التزام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا و التي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية و قد جاءت التوصيات بضرورة قيام المصارف بالإنشاء لجنة المراجعة.
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتحمل مسؤولية ائتمانية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار مع الإفصاح و الشفافية عن المعلومات ، و قد جاءت التوصية بأن يتم ذلك من خلال لجنة ضوابط الإدارة .
- تكليف لجنة ضوابط الإدارة بمراقبة " احتياطي معدل الأرباح " و " احتياطي المخاطر " و التوصية لمجلس الإدارة حول كيفية استخدامه.
- لا بد و أن يبقى تنوع الأداء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية و يجب أن يحصل المراجعون الداخليون و المراقبون الشرعيون على التدريب اللازم و المناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشريعة .
- يجب أن تعتمد مؤسسة الخدمات المالية المصرفية الإسلامية الشفافية في اعتمادها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها الصادرة عن علماء الشريعة الإسلامية للمؤسسة، و يجب على المؤسسة الإلتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم التزام.

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006، ص 6 -10.

- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار و خاصة نسبة المشاركة في الأرباح و الخسائر.

الفرع 02 : أهداف الحوكمة في المصارف الإسلامية .

تتمثل أهداف حوكمة المصارف الإسلامية في :¹

- تعزيز مسؤولية الإدارة عن تنفيذ المعاملات طبقاً لشريعة الإسلامية ؛
- تعزيز الموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهة التدقيق الشرعي ؛
- تحقيق الموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهة التدقيق الشرعي ؛
- تحقيق العدالة بين جميع الأطراف؛
- إنجاز جميع الأعمال طبقاً للشريعة ؛
- تعزيز آليات المسألة المحاسبية.

فقد أكد خبراء مصرفيون أن أهم متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية و هي التفصيل في العقود و تحديد شروطها و أحكامها بدقة بها يتعدى عن أي تدليس أو جهالة أو عزر، موضحين أن أخلاقيات العمل من وجهة النظر الإسلامي و مقاصد الشرع في المال تعد أساساً في فهم الحوكمة و إعداد معايير لضبط عمليات المؤسسة المالية المصرفية الإسلامية فإن الأساس في نجاح الحوكمة هو دعم المؤسسات التشريعية و التنظيمية و الرقابية في الدول لتلك الأنظمة و القوانين.

الفرع الثالث : آليات و إستراتيجيات تطوير الحوكمة في المصارف الإسلامية .

يمكن تلخيص أهم الآليات و الإستراتيجيات الضرورية لتفعيل الحوكمة في المصارف الإسلامية في النقاط التالية :²

- العمل على تأسيس المزيد من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للمصارف الإسلامية كإحدى الأدوات الداعمة لمتطلبات الحوكمة .
- إنشاء مجلس أعلى للفتوى يتكون من صفوة الشيوخ و العلماء و الخبراء ذوي المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع و بالمعاملات المصرفية، ليساهم في إثراء القرارات الشرعية.

¹ أ. د ، سعيد سامي الحلاق ، حوكمة الشركات في مجال المصارف الإسلامية . المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية جامعة اليرموك - أربد، 17 - 18، ص732.

² أ . د . سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 732.

- تفصيل العقود و تحديد شروطها و أحكامها بدقة من الناحيتين الدنية و التنظيمية بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة أو عزر.

المطلب الثالث : دور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الحوكمة .

الفرع الأول: تعريف هيئة الرقابة الشرعية.¹

بالنظر إلى عدم اقتصار الرقابة على الفتوى فقط بل توسعت فشملت التحقيق من الالتزام بها عرفت هيئة الرقابة الشرعية بأنها : " مجموعة من المتخصصين لبيان الحكم الشرعي في المعاملات المصرف ، و الإشراف على إلزام المصرف به " .

ذات المضمون جاءت به هيئة المحاسبة و المراجعة حيث عرفت أنها : " جهاز مستقل من الفقهاء المخصصين في فقه المعاملات ، و يجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المختصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية ، و له إمام بفقه المعاملات ، و يعهد لهيئة الرقابة الشرعية ، توجيه نشاطات المؤسسة و مراقبتها للتأكد من التزامها بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية ، و تكون فتاويها و قراراتها ملزمة للمؤسسة " .

الفرع الثاني: شروط هيئة الرقابة الشرعية.²

وفقا لما جاء في تعريف هيئة الرقابة الشرعية و مهمتها المتمثلة في بيان الحكم الشرعي و التأكد من إلتزام المؤسسة به كان لابد من توفر عدة شروط في أعضائها لتحقيق الأهداف السابقة ، و قد أشارت إلى أغلبها هيئة المحاسبة و المراجعة ، و من هذه الشروط ما يلي :

1/- يشترط في عضوية هيئة الرقابة الشرعية ما يشترط في المفتي و من أهمها:

- التكليف: أن يكون مسلم بالغ عاقل.

- العدالة : ألا يرتكب الكبيرة و لا يصر على الصغيرة ، أي منزها من أسباب الفسق و مسقطات المروءة.

¹د. عاطف محمد أو هرييد ، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية و دور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيزها ، مداخلة ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية ، تجربة الأسواق الناشئة ، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة اليرموك ، أربيد ، ص 659 ، 660 .

²د. عاطف محمد أو هرييد ، مرجع سبق ذكره، ص، 660 .

- أن يكون فقيه النفس ، سليم الذهن ، رصين الفكر ، صحيح التصرف و الإستنباط يقظا

- أن تكون له ملكة فقهية ، و قدرة على الإجتهد و لو جزئيا ، و ذلك بأن يكون مؤهلا شرعيا بحيث يحمل على الأقل درجة الماجستير أو الدكتوراه في الشريعة الإسلامية ، و متعمقا فقهيا على وجه الخصوص في المعاملات المالية تأصيلا ، تفريعا ، و مطلقا أو متابعا للمستجدات و النوازل هذا المجال و معرفة أحكامها.

3- العلم بأحوال الناس و أعرافهم و التنبه لجدلهم في التزوير و قلب الكلام و تصوير الباطن بصورة بصورة الحق.

4- كتمان أسرار المؤسسة و العاملين فيها مما أطلعت عليه الهيئة و آليات التطبيق.

5- أما المراقب الشرعي الداخلي و المكمل لهيئة الرقابة الشرعية فيشترط فيه:

- قوة الشخصية، و الثقة بالنفس لكون العمل الرقابي محفوظا بنوع من الإحراج لأن من أدواته التفطيش، و منها حسن الخلق من تواضع و رفق من غير تساهل، فيلتزم جمع الحزم مع العدالة و القوة مع الرفق.
- التحصيل العلمي، و النظري للمعارف اللازمة لعمل المراقب الشرعي دينية كانت أو دنيوية.
- ممارسة التطبيق العلمي على أعمال المؤسسة المالية المتصل بالرقابة الشرعية و هو ما يعبر عنه بمصطلح (الخبرة).

الفرع الثالث : دور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الحوكمة في المؤسسات الإسلامية .

مما لا شك أن وجود هيئة الرقابة الشرعية فاعلة في مؤسسة مالية ما ، و تتمتع بصلاحياتها ، و استقلاليتها يمكن أن يسهم و بدرجة عالية في تعزيز الحوكمة في المؤسسة و بالتالي نجاحها ، و يمكن تجليه ذلك من خلال بيان أهداف الرقابة الشرعية ، و وظيفة هيئتها¹:

أولا : أهداف الرقابة الشرعية .

إن أهم هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ضبط معاملات المؤسسات بحيث تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية .
- الإسهام في إبتكار صيغ تمويل و إستثمار جديدة .
- إثراء فقه المعاملات المالية بالإجهاد الاجتماعي في النوازل المستجدة في مجالها .
- تطوير البحث في مجال الإقتصاد الإسلامي و المصرفية الإسلامية .
- بث و تعزيز الثقة و الطمأنينة لدى الجمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية.

¹ عاطف محمد أبو هرييد ، مرجع سبق ذكره ، ص 662 - 663 .

- أن تكون هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية المرجعية لجميع أجهزة المؤسسة ، و وضع منهجية للإسهام في رفع مستوى تلك الأجهزة و موظفيها و قواعد العمل فيها .
- أن تكون بمثابة حلقة الوصول بين الجهاز الإداري في المؤسسة سواء على مستوى مجالس الإدارة أو الأجهزة التنفيذية و بين المتعاملين مع المصرف الإسلامي سواء أكانوا مستثمرين أم متعاملين مع البنك .

ثانيا : وظائف هيئة الرقابة الشرعية .

يتمثل دور هيئة الرقابة الشرعية أو وظائفها في النقاط التالية:

- 1/- بيان الحكم الشرعي مع إبداء الرأي و المشورة الشرعية لإدارات المؤسسة و العاملين فيها و المتعاملين معها .
- 2/- مراقبة إلتزام المؤسسة بأحكام الشريعة و مدى تطبيقها القرارات و فتاوى هيئة الرقابة فهي الجهاز المسؤول عن مطابقة المؤسسة لإحكام الشريعة .
- 3/- مشاركة إدارات المؤسسة في إعداد صيغ و نماذج و عقود و إتفاقيات المؤسسة و تعديلها بحيث توافق أحكام الشريعة و التأكد من خلوها من المحاذير .
- 4/- تدريب و تأهيل العاملين في المؤسسة على إجراءات العمليات و كيفية تطبيقها وفق الضوابط الشرعية .
- 5/- مراجعة و تقييم أعمال المؤسسة من الناحية الشرعية و تصحيح تعاملاتها .
- 6/- إعداد التقارير الرقابية و رفعها لهيئة الرقابة و الإدارات العليا و الجمعية العمومية للمساهمين ، و بيان مدى تحقق إلتزام المؤسسة بالأحكام الشرعية .
- 7/- تقديم الحلول و البدائل الشرعية عن المعاملات التي يتكرر وقوع المخالفات فيها لتجنب ذلك مستقبلا .
- 8/- إعداد البحوث و الدراسات و إنتكار الصيغ الاستثمارية التي تلبي حاجة العملاء و تحقيق أهداف المؤسسة و تنضبط بضوابط شرعية .
- 9/- نوعية و إرشاد العاملين و المتعاملين مع المؤسسة للضوابط الشرعية فيما ينفذون .

إن من يتدبر أهداف و وظائف هيئة الرقابة الشرعية و يتحقق من الأثر الذي يتركه وجودها في المؤسسة المالية من خلال عملية تقييم موضوعية بجد أن هيئة الرقابة الشرعية تساهم بصورة كبيرة في تعزيز مبادئ الحوكمة القائمة على أسس العدل و المسؤولية و الشفافية ، و المحاسبة ، و حفظ حقوق الآخرين ، و يكمن تأكيد ذلك من خلال ما يلي :¹

1- وجود هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسة المالية الإسلامية بحافظ على استحضار معاني الحلال و الحرام في ذهن إدارة المؤسسة و عاملها، مما يوجههم نحو تحسين الأداء و الحرص على الالتزام بمبادئ الشريعة و قيمها في العمل.

2- تدريب و تأهيل العاملين في المؤسسة على إجراءات كيفية تطبيق المعاملات وفق الضوابط الشرعية يساهم في بناء أو تعزيز الأبعاد الشرعية للسلوك الإجرائي لدى الأشخاص العاملين ، مما يجعل ذلك خلقا و سجية في الالتزام بتعليمات الإدارة في المؤسسة فضلا عن التعليمات هيئة الرقابة الشرعية .

3- إن توعية و إرشاد العاملين و المتعاملين مع المؤسسة للضوابط الشرعية للمعاملات يساهم في غرس الوازع الديني و الحارس الإيماني لديهم فيوجه السلوك نحو الجد و الاجتهاد في رعاية مصلحة المؤسسة و إتقان العمل ، فضلا عن سلوك الصدق و الأمانة ، مما يعزز مبدأ الشفافية و المحاسبة و الرقابة الذاتية .

4- إن قيام هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة و تقييم أعمال المؤسسة يجعل منهج المراجعة و التقييم سلوكا في المؤسسة لاتقوم به هيئة الرقابة الشرعية فقط، بل يحفز سائر الإدارات في المؤسسة على إتباعه .

5- إن مراقبة هيئة الرقابة الشرعية لمدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية ، يدفع إدارة المؤسسة إلى تطبيق فتاواها و قراراتها أثناء ممارستها لعملها ، بل يوجد لديها مراقبة ذاتية توجهها نحو ذلك .

6- إن قيام هيئة الرقابة الشرعية برفع التقارير إلى الإدارة العليا و إلى الجمعية العمومية للمساهمين يدفع إدارة المؤسسة إلى العمل بالدعوى و المثابرة للحصول على أفضل نشاط اقتصادي، فإن لم يكن ذلك من باب الدافع الديني، فقد يكون من باب الحرص أن تكون التقارير المرفوعة إيجابية و هو ما يحقق نجاح المؤسسة .

7- إن التحقيق الدقيق الذي يقوم به المراقب الشرعي الداخلي لمدى التزام المؤسسة و عاملها بأحكام الشريعة و بتطبيق الإجراءات العملية وفق الضوابط الشرعية يعزز مفهوم المحاسبة و الشفافية ، بل يساعد الإدارة و العاملين على تقبل ذلك كسلوك داخل المؤسسة .

¹ د. عاطف محمد أو هريبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 663 - 663 .

كل ما سبق يساهم بصورة كبيرة في تعزيز الحوكمة داخل المؤسسة، بل و يعطيها البعد الإيماني، فيندفع جميع مكونات المؤسسة إلى العمل بمبادئها ليس باعتبارها قواعد جامدة تنظم العلاقات فيما بينها.

إنما باعتبارها حكم شرعي و سلوك أخلاقي يتطلبه العمل في الإسلام، فتنجح المؤسسة و تحفظ الحقوق و ينجح النموذج الإسلامي في النهوض باقتصاد الأمة .

المطلب الرابع : أهمية و دور الحوكمة الإسلامية في الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية.

الفرع الأول : أهمية الحوكمة الإسلامية .

تكمن أهمية الحوكمة الشرعية (الإسلامية) من خلال تبني القاعدة الفقهية التالية : **الأصل في المعاملات البيان و الوضوح و سلامة الصدر** ، ما يؤكد على ضرورة تبادل المنافع و ليس صراع المصالح ، لأن تبادل المنافع لا يتحقق إلا إذا كانت التبادلية بالفعل ، و نفع الإنسان لا يتحقق إلا من خلال محيطه حتى السعادة لا يمكن أن تتحقق للإنسان بمفرده ما لم تكن سعادة شاملة واسعة ، ما لم تكن البهجة عامة لا يمكن أن يتجه لذلك تكمن أهمية تطبيق الحوكمة الإسلامية في المصارف في كونها توفر ¹:

أولا : إطار عام متكامل لنظم الرقابة .

- الرقابة الشرعية : و يقوم بها هيئة الرقابة الشرعية .
- الرقابة القانونية : و يقوم بها مفتشو الجهات الحكومية .
- الرقابة اللائحية و التنظيمية (الإدارية) : و يقوم بها المراقب الإداري.
- الرقابة المصرفية: يقوم بها مؤسسة النقد المصرف المركزي.
- الرقابة الإستثمارية : يقوم بها المراقب (الخبير الإستثماري) .
- الرقابة المالية الداخلية : تقوم بها إدارة الرقابة الداخلية .
- الرقابة المالية الخارجية : و يقوم بها مراقب (مدقق) الحسابات الخارجية .
- الرقابة المجتمعية: و تقوم بها المؤسسات الشعبية.

ثانيا : تعزيز المسؤولية في نطاق الرقابة الشرعية .

1 أساس و مصدر المسؤولية : يقول الله تعالى : ﴿ و ما كان لمؤمن و لا مؤمنة إذا قضى الله و رسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم و من يعص الله و رسوله فقد ضلّ ضلّالا مبينا﴾

¹ أستاذ غبان حسام الدين : نحو تبني نموذج حوكمة إسلامي في المصارف الإسلامية - حالة ماليزيا - المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية ، تجربة الأسواق الناشئة ، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارة جامعة اليرموك ، أربد ، ص 704 - 705 .

- الأحزاب الآية 36 -

و قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا لِلَّهِ وَ رَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَ أَطَعْنَا ﴾

- النور: الآية 51 -

2- مجال المسؤولية : وضع قواعد و إرشادات بشأن مساءلة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في إدارة الرقابة الشرعية للتأكد من التزام المؤسسة المالية بأحكام و مبادئ التشريع الإسلامي .

ثالثاً : توفير مستويات متعددة الآليات الحوكمة : خاصة فيما يتعلق بتوفير :

- المدقق الداخلي المرتبط بالإدارة التنفيذية .
- هيئة الرقابة الشرعية و المرتبطة بالجمعية العمومية .
- لجنة استشارية شرعية تابعة لسلطة البنك المركزي تعمل على التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية و تتابع كل ما يصدر عن هيئات الرقابة الشرعية لدى البنوك.

الفرع الثاني : دور الحوكمة في الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية ¹.

كيف تساهم الحوكمة المصرفية الإسلامية في الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية ؟

يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية و محدداتها موضوع بالغ الأهمية لما تلعبه المنشآت المصرفية من دور رئيس في تمويل الإقتصاد من خلال دور الوساطة الذي تلعبه بين الوحدات الفاضل المالي و وحدات العجز المالي ، لذلك تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء لهذه المنشأة و تحليل العوامل المعدة لذلك أمراً ضرورياً يزيد من ثقة أصحاب الودائع و المستثمرين على حد سواء .

تتمثل الكفاءة في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمين و النتائج المحققة حيث يمكن أن نقول أن المنشأة كفؤة إذا تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلاني و رشيد للوسائل المتاحة .

كما سبق الإشارة إليه أن الحوكمة تهدف بتنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المختلفة و الحد من استقلال المديرين لمركزهم و توفيرهم على المعلومات في تسيير المنشأة وفقاً لأهدافهم الشخصية ، أي أنها تهدف لتقسيم عادل لخلق القيمة بين مختلف الأطراف مما يؤدي إلى الرفع من كفاءتها التشغيلية.

كما أن وضع أسس للعلاقة بين الإدارة و مجلس الإدارة و هيئة الرقابة و المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح و وضوح حقوق و واجبات كل طرف يرفع من إمكانية استقلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل و من ثم رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمصرف .

¹ أ . د . سعيد سامي الحلاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 732 ، 733 .

لكن في نفس الوقت وجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية يؤدي إلى عدم إمكانية هذه الأخيرة الإستثمار في نشاطات محرمة من طرف الشريعة الإسلامية ، مما يدفع إلى تخفيض هامش أرباح المديرين في المصارف الإسلامية مقارنة بمثيلاتهم على مستوى المصارف التقليدية ، حيث يستعمل مديري المصارف الإسلامية على إلغاء كل العمليات المصرفية التي توافق الشريعة الإسلامية حتى لو كانت جد مريحة .

كما أن عدم اتسام هيئة الرقابة الشرعية بالفعالية و الكفاءة و الوضوح في إصدار الفتاوى يمكن أن يكلف المصرف الإسلامي تكاليف إضافية تؤثر تنافسية و كفاءته أمام المعرف التقليدي الذي لا يتحمل هذه المصارف الإضافية ، و في نفس الوقت ربما يؤدي إلى نفور جمهور الزبائن و من ثم انخفاض حجم العمليات مما يؤدي حتما إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية .

و بالتالي يمكن القول أن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين في نفس الوقت الكفاءة الدينية لهيئة الرقابة الشرعية و الكفاءة المالية التشغيلية للإدارة و الأطراف الأخرى و للإجابة عن السؤال المطروح نقول أن الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على كفاءة المصارف الإسلامية و ذلك من خلال حوكمة الإدارة و هيئة الرقابة الشرعية فالتطبيق الجيد لمبادئها جنبا إلى جنب يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصرف الإسلامي و العكس صحيح.

خلاصة الفصل:

مما سبق استخلصنا النتائج التالية:

- رغم تعدد المفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات إلا أننا توصلنا إلى أن الحوكمة هي : "النظام الذي يسير و يراقب الشركة و ذلك من خلال التزام جميع الأطراف المعنية بتطبيقها مع مراعاة لحقوق أصحاب المصالح".
- توجد العديد من النظريات التي جاءت لتفسر حوكمة الشركات و المتمثلة في : " نظرية ، الوكالة ، تكلفة الصفقات ، التجذرية ... الخ.
- توجد ثلاث نماذج لحوكمة الشركة و هي النموذج الهجين و النموذج الأنجلوساكسوني و النموذج الياباني الألماني .
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي أكثر تعقداً منه في القطاعات الأخرى لأن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى .
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية من خلال تفصيل العقود و السهر على صحتها من الناحية الشرعية .
- إن المصرف الإسلامي يكون كفتاً إذا نجح مسيروه في تحقيق ميزتين (هدفين) في نفس الوقت هدف مالي و المتمثل في تلبية طلبات المساهمين و المستثمرين و هدف ديني يتمثل في صحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية .

- تلعب كل من المصارف المركزية و المصارف في حد ذاتها و هيئة الرقابة الشرعية ، دورا مهما في تعزيز حوكمة الشركات في المصارف .

تمهيد:

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة فبعدما ظهرت أول مرة في عقد الستينات كفكرة لنبدأ التعامل بالفائدة و الالتزام بالمنهج الإسلامي في المعاملات وذلك بوصفها منظمات أعمال تتبع منهج الفكر الاقتصادي والإداري الإسلامي حيث أصبحت دافعا ملموسا يتفاعل و يتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر الحالية الأمر الذي يتطلب منا معرفة كل ما يخص هذه البنوك من مفهوم خصائص ، أهداف ... الخ .

كما يحتل موضوع رفع الكفاءة في العمل المصرفي موقعا هاما خاصة في هذه الفترة حيث أن السوق المصرفية قد أصبحت تتسم بالمنافسة الشديدة وذلك بالسهر على تقليل تكاليف العمليات المصرفية و زيادة الأرباح الناتجة عنها يعتبر كشرط أساسي لنجاحها في المحافظة على نشاطها و بالتالي زيادة في نمو اقتصاديات البلدان التي تعمل بها.

حيث يعود سبب الإهتمام الكبير من طرف الاقتصاديين بموضوع الكفاءة إلى سببين هما :

أولهما : إعتبار مقاييس الكفاءة مؤشرات تحدد نجاح أو فشل البنك فمن خلالها يتم تقييم البنك .

ثانيهما : إعتبار السياسات الحكومية والتغيرات القانونية والتشريعية في المجال المصرفي تأثر على كفاءة البنوك .

و للإمام بالموضوع إرتأينا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : ماهية المصارف الإسلامية .
- المبحث الثاني : الكفاءة تشغيلية في المؤسسات المصرفية .
- المبحث الثالث : طرق قياس الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية .

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: المصارف الإسلامية النشأة و المفهوم.

الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية.

يرى حسن صادق حسن أن سبب نشأة المصارف الإسلامية كان نتيجة لدافع ديني بحث وشعور الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية أن المصارف الموجودة قائمة على التعامل بالربا¹، وجاءت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، أو كما تسمى أيضا ببنوك خالية من الفائدة نتيجة للصحوة الإسلامية التي يمكن إرجاعها إلى الخمسينات من القرن العشرين، عندما استرجعت بعض الدول الإسلامية سيادتها الوطنية، ويرى بعض الباحثين أن أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي كان في أواخر الخمسينات من القرن العشرين في منطقة ريفية في باكستان، وإن لم يكن لها أثر باق الآن²، ويرى آخرون أن أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي تعود إلى 25 يوليو 1963، حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية من طرف الدكتور أحمد النجار الذي استوحى الفكرة من تجربة بنوك الادخار الألمانية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت سببا في انتعاش الاقتصاد الألماني.

وقد مرت نشأة المصارف الإسلامية بمرحلتين هما:

- المرحلة الأولى من 1963 إلى 1975.

- المرحلة الثانية من 1977 إلى يومنا هذا.

المرحلة الأولى من 1963 إلى 1975.

تميزت هذه المرحلة ببطء نمو وانتشار البنوك الإسلامية، حيث ظهرت في هذه المرحلة أربعة بنوك إسلامية فقط وهي (بنوك الادخار المحلية، بنك ناصر الاجتماعي، بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية)، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كون الفكرة حديثة، ويلزمها الوقت من أجل تقبلها واستيعابها هذا من جهة، والخبرة من جهة ثانية، وذلك من أجل تجسيدها بالشكل المناسب على أرض الواقع، حيث شملت هذه المرحلة المحطات التالية:

-افتتاح أول مصرف ادخاري محلي للعمل بأسس تتفق مع الشريعة الإسلامية وذلك سنة 1963

في مدينة ميت غمر بمصر وبمعاونة من الحكومة المصرية، بمبالغ سنوية تقدر بـ 78000 جنيه

¹ محمد بوجلال، المصارف الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 11-12.

² عبدالقادر شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 21، ع 2، جدة، السعودية، 2008، 52-53.

مصري في السنة المالية 63-64 و49000 جنيه في سنة 64-65 و165000 جنيه في سنة 1965-1966.¹

وتقوم هذه البنوك على أساس تجميع المدخرات من أهل القرى، و استثمارها في بناء السدود و استصلاح الأراضي، والربح الناتج عن هذه العملية يقسم بين البنك وأصحاب الأموال وحقت التجربة نجاحا كبيرا خلال أربعة سنوات هو عمر هذه التجربة حيث بلغ عدد المدخرين 17560 مدخر بمجموع مبالغ 40944 جنيه في سنة 1963، أما في سنة 1967 فقد بلغ عدد المدخرين 251152 مدخر، بمجموع مبالغ 1828375 جنيه، وانتشرت هذه البنوك حيث بلغت 9 فروع كبيرة، وما يزيد على عشرين فرعا صغيرا، ولكن هذه التجربة فشلت وتوقفت نهائيا.²

- في عام 1970، تقدم وفد من مصر وباكستان كل على حدا إلى المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية

الإسلامي المنعقد في كراتشي (باكستان) باقتراح إنشاء بنك إسلامي دولي أو اتحاد دول للبنوك الإسلامية، وقد قام خبراء من 18 دولة إسلامية بدراسة المشروع وتقديم تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلامي بديل للنظام الربوي.³

- في عام 1971، تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي حيث نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالربا

أخذاً أو عطاءً، وقد نالت التجربة اهتماما كبيرا الدرجة إدراجها على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972.⁴

- في عام 1973، طرحت فكرة إقامة بنوك إسلامية تقوم بتقديم خدمات مصرفية متكاملة في اجتماع

وزراء الدول الإسلامية، وقد نالت هذه الفكرة القبول في هذا الاجتماع، حيث تقرر وضعها حيز التنفيذ، وقد ساهمت الندوات الأكاديمية لنيل الماجستير والدكتوراه، والكتب الجامعية في إثراء هذه التجربة وإرساء قواعدها أثناء تنفيذها.⁵

- في عام 1975، تم تأسيس بنكين إسلاميين: الأول هو بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الأولى

¹ مشري فريد، علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص: 3.

² سعد طبري، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2001/2002، ص: 140.

³ محمد بوجلال، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

⁴ فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، تقديم: ريمون يوسف فرحات، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص: 20.

⁵ فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق الذكر، ص: 22.

للعمل المصرفي الإسلامي، حيث صدر المرسوم الأميري بتأسيسه في 12 مارس 1975، أما الثاني فهو البنك الإسلامي للتنمية، والذي تم اتخاذ قرار بافتتاحه رسمياً في أكتوبر 1975.¹ المرحلة الثانية من 1977 إلى يومنا هذا.

تميزت هذه المرحلة بالنمو المتزايد والسريع للمصارف الإسلامية حيث تم إنشاء كل بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي في سنة 1977، ثم تلاها البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978، وتم إنشاء البنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997.²

وما يلاحظ الآن أن الصناعة المصرفية في تزايد مستمر، حيث وصل عدد البنوك والمؤسسات المالية إلى " أكثر من 267 مؤسسة في عام 2001، في حين بلغ حجم الأصول في المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار فقط حوالي 262 مليار دولار حسب بيانات صادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية"³ والجدول والشكل المواليان يوضحان تطور المصارف الإسلامية و أهم المراحل التي مر بها التمويل الإسلامي.

الجدول (1-2): تطور المصارف الإسلامية من 1963-2010.

السنة	1963	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
عدد المصارف الإسلامية	1	2	25	52	100	160	250	370	450

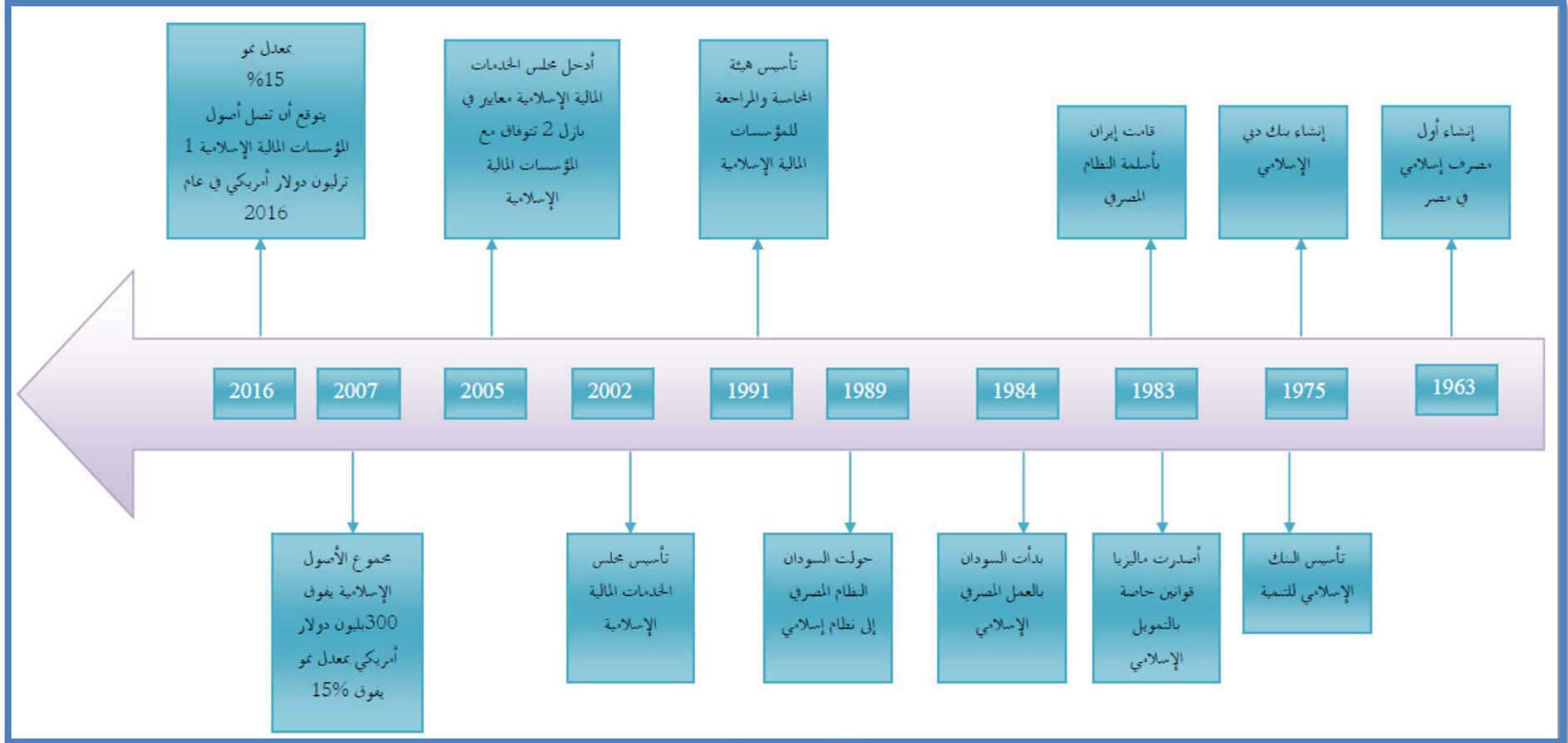
المصدر: شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 10

¹ عادل حسيني علي رضوان، "البنوك الإسلامية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد الشريعة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1996، ص 76.

² محمود حسين الوادي وحسين سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 38.

³ عبد المنعم قوصي، "الانتشار المصرفي الإسلامي في العالم الدوافع والآفاق"، مجلة اتحاد المصارف العربية، (لبنان)، العدد 298، سبتمبر 2005، ص 40.

الشكل (2-1): أهم المراحل التي مر بها التمويل الإسلامي.



المصدر: شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 13

الفرع الثاني: تعريف البنك الإسلامي.

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية نذكر من بينها مايلي :

البنك الإسلامي هو: "مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".¹ وعرف أيضا على أنه: "مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي".²

كما يعرف البنك الإسلامي على أنه الجهاز المالي يستهدف التنمية ويعمل في إطار الشريعة الإسلامية و يسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع فالبنوك الإسلامية أجهزة تنموية اجتماعية مالية ، من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات ، وتنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع و تستهدف تحقيق التنمية فيه .³

وقد عرفت اتفاقية الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية البنوك الإسلامية على أنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".⁴

يعرفها عوف محمود الكفراوي بأنها تلك " المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا أخذا وعطاء، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية".⁵

ويعرفها محسن أحمد الخضيرى بأنها " تلك المؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها".⁶

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية الخصائص والأهداف.

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية.

للمصارف الإسلامية مجموعة من الخصائص، تميزها عن غيرها من البنوك، ومن أهم هذه الخصائص نجد:

¹ عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 398.

² محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001، ص 90 .

³ جلال البدرى محمدين ، البنوك الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص:44.

⁴ عادل عبد الفضيل عيد ، البنوك الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2006 ، ص: 397.

⁵ عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الإسلامية، الإسكندرية، 2000 ، ص 277.

⁶ محسن أحمد الخضيرى، المصارف الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، ط3 ، مصر، 1999 ، ص 17.

❖ استبعاد التعامل بالفائدة:

إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله و خاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل خيط الروح بالنسبة للمصارف الربوية وبذلك ينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.¹

❖ تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:

ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود، فهي لا تقترض أو تقرض نقودا، وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من أجله²، لتساهم بذلك في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية معتمدة في ذلك على المشاركة وليس على القرض، وتمكن هذه الخاصية من جعل العلاقة الموجودة بين البنك وعملائه تقوم على أساس الشراكة وليس على أساس دائن ومدين.³

❖ الاستثمار في المشاريع الحلال :

يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.⁴

❖ بنوك متعددة الوظائف:

فهي تلعب دور البنوك التجارية، بنوك الأعمال، الاستثمار وبنوك التنمية، إذ لا ينحصر نشاطها في العمليات المصرفية قصيرة الأجل كالبنوك التجارية ولا على الآجال المتوسطة والطويلة كالبنوك غير التجارية.⁵

❖ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية⁶، فالهدف الأسمى لهذه البنوك هو ترقية المردود الاجتماعي لصالح الأمة الإسلامية.⁷

¹ د. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص10.

² عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف: السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002، ص 69.

³ فادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

⁴ د. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، مرجع سابق الذكر، ص10.

⁵ سراج الدين عثمان مصطفى، "خصوصية العمل المصرفي الإسلامي"، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 299، أكتوبر 2005. ص 52 .

⁶ سراج الدين مصطفى عثمان، مرجع سبق ذكره، ص51.

⁷ يوسف شاوش، "التسويق البنكي للأنظمة والاستراتيجيات: دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري (BNA) والقرض الشعبي الجزائري (CPA)" مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 1998-1999، ص33.

❖ خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية:

تعرف على أنها" التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى¹."

❖ الالتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.²

تشتمل هذه الخاصية" على تمويل الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تعميق معنى ومضمون التعاون الإيجابي والمشاركة الفعالة بين المواطنين"، ومن أهم الخدمات الاجتماعية: أ-خدمة جمع وتوزيع الزكاة سواء كانت زكاة مال البنك (مال المساهمين) أو زكاة المتعاملين معه لمن فوضوا له ذلك؛

ب -تقديم القروض الحسنة، حيث يعرف القرض الحسن على أنه قرض بدون مقابل أو فائدة؛

ج -المساهمة في المشروعات الاجتماعية، والتي تشتمل على أعمال خيرية لا تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق ربح من ورائها، وإنما تهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية مثل بناء دور المسنين، المساجد، دور الأيتام...الخ.

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية.

إن الهدف الشامل للبنك الإسلامي هو تحقيق المصالح المعتبرة شرعا ، وهي اتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال ، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين ، وعلى تحقيق ما دعى إليه الإسلام ، سواء داخل نطاق الوطن الإسلامي أو خارجه (عن طريق إنشاء فروع أخرى) . كما يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق الربح الأمثل ، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا ، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح ، وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا عن المحافظة على البيئة.³ وبالإضافة إلى الأهداف التي مضت هناك أهداف أخرى⁴:

-تهدف البنوك الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام المصرفي العالمي للتصرف في المال .

-جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.

-توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.

¹ حمزة عبد الكريم حماد، "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"، مجلة اتحاد المصارف العربية (لبنان) ، العدد 310 ، سبتمبر، 2006 ، ص 34 .

² محمود حسن الصوان، مرجع سبق ذكره، ص95-99.

³ د.قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، مرجع سابق الذكر، 09.

⁴ د.قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، مرجع سابق الذكر، 09.

- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنع الاستغلال.

المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.

تستخدم البنوك الإسلامية صيغا عديدة للتمويل حيث تقوم بممارسة نشاط الاستثمار وتمويل المشاريع باستخدام صيغ هي في أصلها عقود معروفة في الفقه الإسلامي تم تكيفها لتتلاءم مع طبيعة عمل البنك الإسلامي باعتباره وسيطا ماليا، حيث تدعى هذه الصيغ بصيغ التمويل والتي يمكن تقسيمها إلى:

الفرع الأول: صيغ المشاركة في الربح والخسارة.

أولا: المشاركة.

1 مفهوم المشاركة

1 لغة: أصل كلمة مشاركة الكلمة شرك، حيث يقول ابن منظور " الشركة والشركة سواء، مخالطة الشريكين، ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر.¹

1 اصطلاحاً. هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصته من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم البنك من خلالها بتمويل عملائه في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على دفعات، ويمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة، ويقوم هذا الشكل من التمويل أساساً على القاعدة الفقهية "الغنم بالغرم".²

2 أنواع التمويل بالمشاركة

يقسم التمويل بالمشاركة، حسب طبيعة الشيء الممول إلى قسمين رئيسين:

2 المشاركة الدائمة (المستمرة)

وهي المشاركة التي يرتبط أجلها بأجل المشروع الممول نفسه، فالمشاركة قائمة طالما بقي المشروع قائماً، ولا يمنع هذا بطبيعة الحال أيًا من الشركاء من بيع حصته أو التصرف فيها بشكل ينهي مشاركته في المشروع، كما يمكن للبنك المشاركة بالمشاركة مع أحد العملاء في صفقة معينة كعملية استيراد أو تصدير كمية من السلع، ويقتسم البنك مع شريكه في الصفقة الأرباح والخسائر حسب النسب المتفق عليها وتنتهي المشاركة بمجرد انتهاء الصفقة.³

¹ ابن منظور، لسان العرب، ج 03، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988 ص 306.

² سعيد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السعودية، العدد 294، سبتمبر 1997، ص56.

³ جمال لعمارة، استراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، وجهة نظر إسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، ص90.

2 2 - المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك

هي نوع من المشاركة بين البنك والعميل الذي يكون له الحق أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية، وبموجب عقد المشاركة تتناقص حصة البنك في الشراكة بصورة تدريجية كلما قام العميل بتسديد حصص متزايدة من أصل مبلغ تمويل البنك للمشروع، وفي نهاية الأمر يصبح طالب التمويل أو الشريك ممتلكاً للمشروع بصورة كاملة.¹

ثانياً: التمويل بالمضاربة (القراض).

1 مفهوم المضاربة

1-1 لغة : المضاربة لغة مفاعلة والفعل ضارب مأخوذ من الضرب في الأرض وهو السير فيها للسفر وابتغاء الرزق وضاربه في المال من المضاربة اصطلاحاً.

1-2 اصطلاحاً: المضاربة هي عقد شراكة في الربح بين الطرفين يقدم أحدهما مالا ويسمى رب المال إلى الطرف الذي يقوم بالعمل ويسمى المضارب، ويتحدد اقتسام الربح المتحقق من المضاربة بينهما بحسب النسبة المتفق عليها، سلفاً، أما الخسارة غير الناتجة عن التعدي والتقصير فتكون على رب المال ويخسر المضارب عمله؛²

وتستخدم المصارف الإسلامية هذه الصيغة لتمويل مختلف القطاعات التجارية والصناعية والزراعية وبصفة خاصة الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تتميز بالخبرة والسمعة الجيدة، إلا أن هذه الصيغة تبدو قليلة الاستعمال نظراً لخطورتها، وعدم وجود الثقة الكبيرة في العملاء.

2 - أنواع التمويل بالمضاربة

توجد المضاربة في المصارف الإسلامية على شكلين رئيسيين:³

2 1 - المضاربة المطلقة :

هي التي لا تتقيد بشروط يضعها البنك (رب العمل) سواء فيما يخص نوع العمل أو الزمان أو المكان فهي بدون قيود إلا النوعية منها.

2 2 - المضاربة المقيدة:

وهي المضاربة المقيدة بشروط يضعها البنك (رب المال) على العميل المضارب بشرط أن لا تفسد هذه القيود صيغة العقد.

¹ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص146.

² محمد بوجلال، مرجع سبق ذكره، ص35.

³ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص403.

3 - صيغ شبيهة بالمضاربة:

3 1 - المساقاة:

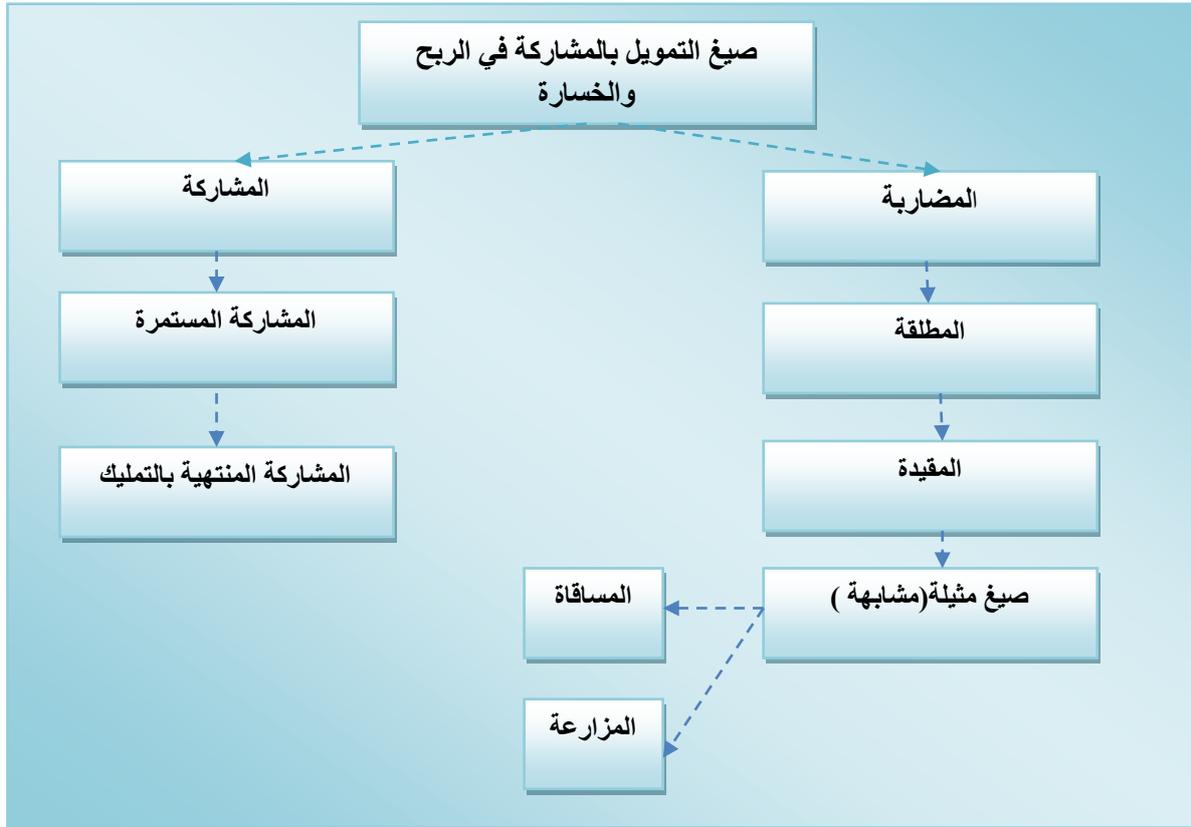
المساقاة على وزن مفاعلة أي مفاعلة من السقي، هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بنسبة متفق عليها.

وهي " أن يدفع الرجل نخيله أو كرمه إلى رجل ليعمل فيها بما فيه صلاحها، وصلاح ثمرها على أن يكون له جزء معلوم من الثمر، نصف أو ثلث أو ربع على ما يشترطان¹"

3 2 - المزارعة:

تعرف المزارعة بأنها: "عبارة عن دفع أرض من مالها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما".

ويمكن تلخيص صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة في المصارف الإسلامية في الشكل التالي. الشكل (2-2) صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة.



¹ حسن أبوب، فقه المعاملات المالية في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة، 2003، ص262.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات سابقة الذكر.

الفرع الثاني: صيغ التمويل بالهامش المعلوم.

وهي الصيغ التي يكون فيها العائد الذي سيحصل عليه البنك معلوماً حيث تتمثل في:

أولاً: التمويل بالمرابحة.

1 مفهوم المرابحة.

1 1 - لغة: المرابحة مشتقة من الربح، يقول ابن منظور: "وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحاً وقد أربحه بضاعته، وأعطاه ما لا مرابحة أي الربح بينهما".¹

1 2 - اصطلاحاً: "البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم".²

2 - أنواع التمويل بالمرابحة

تمارس المصارف الإسلامية التمويل بالمرابحة بطريقتين رئيسيتين:³

1-2- بيع المرابحة العادية

وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتنع فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه، وتسمى كذلك بالمرابحة الفقهية. ونظراً لأن هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم وطبيعة نشاطه والتي تتمثل في بيع المرابحة للأمر بالشراء.

2-2- المرابحة المصرفية (المرابحة للأمر بالشراء):

وهو من صور المرابحة المنتشرة في واقعنا المعاصر، التي يشتري فيها البنك السلعة بناء على طلب المشتري وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة، وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة وسداد الثمن على أقساط معينة، وعلى ذلك يتكون عقد المرابحة للأمر بالشراء من وعد بالشراء صادر من الطالب لشراء السلعة بالمرابحة من البائع الأول إذا تحققت الأوصاف المتفق عليها والثمن والربح، وعقد الشراء بين البائع الأول والبنك الإسلامي، وعقد الشراء بين الواعد بالشراء (الزبون) والبائع الأول للمرابحة، وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي الدولي صورة المرابحة للأمر بالشراء إذا وقعت على سلعة بعد دخولها في ملك البنك الإسلامي، وحصول القبض المطلوب شرعاً، طالما كانت تقع على البنك الإسلامي

¹ ابن منظور، لسان العرب، ج 02، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ص، 1103: مادة: (ربح)

² عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، عقود المعاملات المالية و تطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 9

³ عائشة الشرفاوي المالقي، المصارف الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص440.

مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعية الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع، فالبائع لا بد أن يكون مالكا وحائزا للسلعة ومتحملا لمخاطرها حتى لا يكون بائعا لما ليس عنده.¹
ثانيا: التمويل بالإجارة.

تعد الإجارة صيغة فاعلة في البنوك الإسلامية ذلك أنها تمكن البنك وعملائه من تحقيق مزايا تتناسب وأهداف كل منهما، خاصة مع التطورات التكنولوجية الكبيرة التي يشهدها العالم حاليا.
1 مفهوم الإجارة.

1 1 - لغة: الإجارة من أجر يؤجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل.²

1 2 - اصطلاحا: الإجارة هي: "عقد منفعة مباحة معلومة ومدة معلومة من عين معلومة أو موصوف في الذمة أو عمل بعوض معلوم".³

2 - أنواع التمويل بالإجارة.

تتقسم الإجارة حسب مآل الأصل عند انتهاء العقد إلى إجارة تشغيلية يبقى الأصل فيها ملكا للمؤجر، وإجارة منتهية بالتمليك يؤول فيها ملك الأصل للمستأجر.⁴

2-1- الإجارة التشغيلية(العادية): يقوم البنك الإسلامي بموجب هذا الأسلوب باقتناء موجودات وأصول مختلفة تستجيب لحاجيات جمهور متعدد من المستخدمين، ويتولى البنك إجارة هذه الأصول لأي جهة ترغب فيها بهدف تشغيلها واستيفاء منافعها خلال مدة محددة يتفق عليها، وبانتهاء تلك المدة تعود الأصول إلى حيازة البنك ليبحث من جديد عن مستأجر آخر.

2-2- الإجارة المنتهية بالتمليك: هي عقد إجارة يتضمن وعدًا من المؤجر (البنك) للمستأجر (العميل) بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة إلى الأجرة، وغالبًا ما يتم سداد هذا الثمن على أقساط فيكون مقدار الأجرة متناقصًا مع تزايد الحصة من الأصل المؤجر التي يملكها المستأجر؛ ويتضمن تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك مجموعة من الشروط نوردها فيما يلي:

◀ ضبط مدة التأجير وتطبيق أحكامه عليها طيلة هذه المدة؛

◀ تحديد مقدار كل قسط من أقساط الإيجار؛

◀ نقل الملكية إلى المستأجر في بداية المدة بواسطة تنفيذ لوعده سابق بذلك، بين البنك والمستأجر.

3-3- حالة خاصة من الإجارة "المغارسة": تعني كلمة مغارسة قيام شخص أو عامل بغراسة أرض بأشجار لحساب صاحبها، حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجًا، أخذ العامل جزء من الشجر كأجر له على عمله، لذلك

¹ أشرف محمد دوابه، الاستثمار في الإسلام، دار السلام، مصر، 2009، ص 199 .

² ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 24 مادة: (أجر)

³ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط 3، 2000 . ص 22 ،
⁴ شوقي بورقية، مرجع سابق الذكر، ص 26-27.

هي نوع من الإجارة، ويمكن للبنك الإسلامي تطبيق هذه الصيغة، بحيث يقوم بشراء أراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو أن يقوم البنك بدور العامل، حيث يقوم بالعمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وذلك باستخدام أجراء يكونون تحت مسؤولية البنك الإسلامي.

ثالثا: التمويل بالسلم.

1 مفهوم السلم.

1 1 - لغة : السلم بفتح السين واللام إسم مصدر لأسلم وسلم إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهبا أو فضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم¹، والسلم والسلف معنى واحد فالسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق، وقد سمي سلما لتسليم رأس المال في المجلس، ويسمى سلفا لتقديم رأس المال.

1 2 - اصطلاحا: هو عبارة عن تأجيل استلام السلعة مع تعجيل الثمن، حيث يطلق عليه "بالبيع الفوري الحاضر الثمن الآجل البضاعة"².

2 - أنواع السلم :يوجد في المصارف الإسلامية نوعان من التمويل بالسلم.³

2-1- السلم العادي :حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آجل .

2-2- السلم الموازي :يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا وبييع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشترية بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

ويعتبر السلم أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي، وفي نشاطات المصارف الإسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، كما أن التمويل بالسلم يدفع للإنتاج، حيث يجب أن يسدد مقابل رأس مال السلم سلعا، فإنه إذا كان منتجا لهذه السلع فسوف يعمل كل ما في وسعه لإنتاج القدر اللازم للسداد، بالإضافة إلى أنه يساهم في ترشيد تكاليف الإنتاج، حيث أن الربح يحدد بالفرق بين ثمن البيع والتكاليف وفي حالة البيع سلما فإن ثمن البيع يكون محدد سلفا قبل الإنتاج، وبالتالي لكي يحقق المسلم إليه ربحا مناسباً، فإنه ليس أمامه بديل سوى ترشيد التكاليف، بما ينطوي عليه من حسن استخدام الموارد وتخفيض التكاليف.

رابعا : التمويل بالاستصناع.

1 مفهوم الاستصناع.

1 1 - لغة :الاستصناع لغة هو طلب الصنعة، جاء في لسان العرب، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه.¹

¹ ابن منظور ، مرجع سريق ذكره ، م3 ، ج24 ، باب السين، مادة سلم، ص2081.

² محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق الذكر ، ص143 .

³ شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

1 2 -اصطلاحاً: كما يعرف على أنه: عقّد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده، بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد.²

- أنواع التمويل بالاستصناع

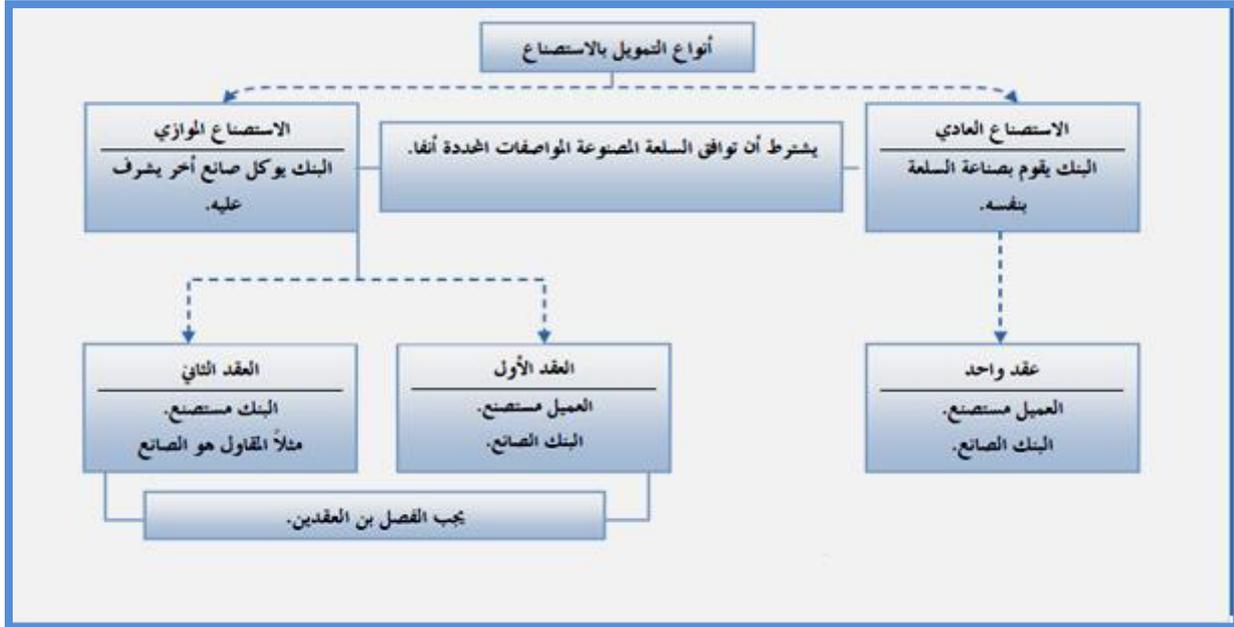
يمكن أن تتم طلبات التمويل بالاستصناع بالصيغتين التاليتين³:

1-2 الاستصناع العادي: حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد بنفسه .

2-2 الاستصناع الموازي: وهو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين: أحدهما مع العميل طالب السلعة يكون البنك فيه في دور الصانع، والآخر مع القادر على الصناعة، كالمقاول مثلاً، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات والتصاميم والشروط المذكورة في العقد الأول ويكون البنك هنا في

دور المستصنع، ويمكن أن يكون الثمن في العقد الأول مؤجلاً وفي العقد الثاني معجلاً، فتكون فرصة التمويل للبنك مضاعفة، مما يتيح له قسطاً من الربح الوافر. ثم إذا تسلم المصرف السلعة من المنتج ودخلت في حيازته، يقوم بتسليمها إلى المستصنع ولا مانع أن يعقد العقدان في وقت واحد أو يتقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع.

الشكل (2-3): أنواع التمويل بالاستصناع



¹ ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ج 3، ص 481 مادة: (صنع).

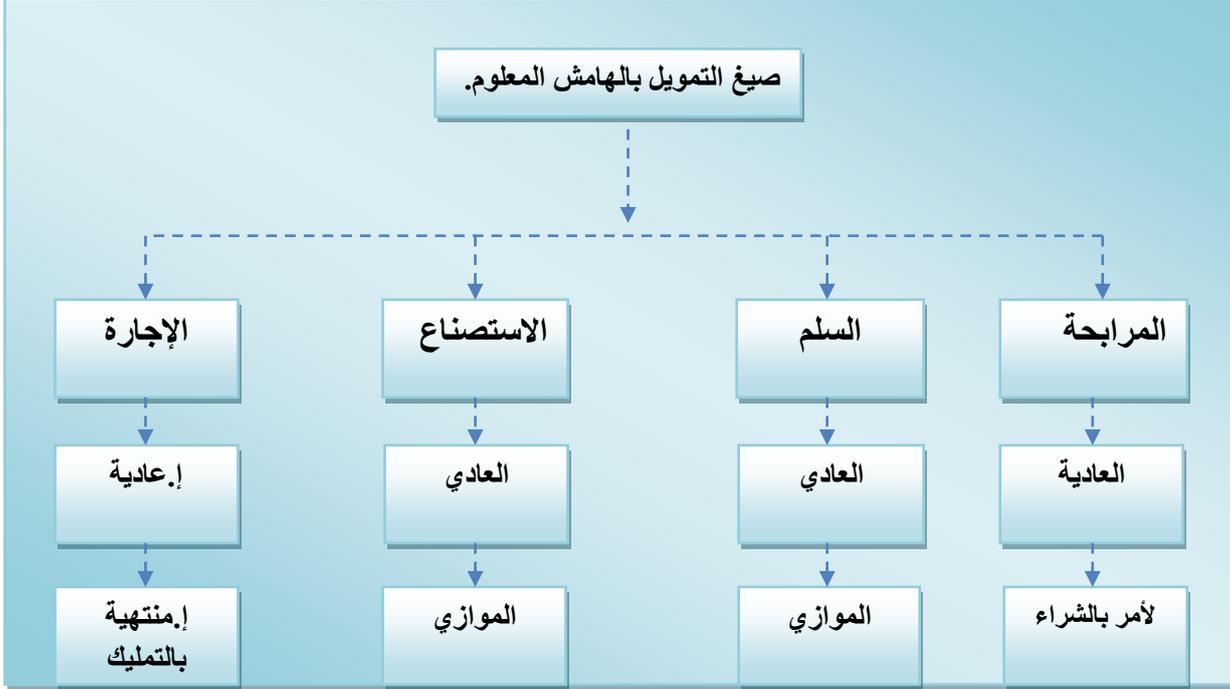
² مصطفى أحمد الزرقا، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة 1999 ص 20

³ شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

المصدر: شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 24.

مما سبق يمكن تلخيص صيغ التمويل بالهامش المعلوم في الشكل الموالي:

الشكل (2-4): صيغ التمويل بالهامش المعلوم.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات سابقة الذكر.

المطلب الرابع: تحديات المصارف الإسلامية والحلول المقترحة لها.

الفرع الأول: تحديات المصارف الإسلامية.

تواجه المصارف الإسلامية تحديات داخلية وأخرى خارجية نوجزها في مايلي:¹

أولاً: التحديات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية

ليس المقصود بالتحديات الداخلية أنها محلية إقليمية، بل المراد أنها من داخل الصناعة المصرفية، وتشمل التحديات الداخلية عدة عوامل عديدة أهمها:

1. محدودية التوعية بالعمل المصرفي الإسلامي، سواء على مستوى عامة الناس أو خاصتهم بما فيهم بعض القائمين على العلوم الشرعية؛

¹ عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج 10، مجموعة البركة المصرفية، البحرين، 2009، ص 99-103.

2. عدم اكتمال التنظير الملائم للعصر، بالرغم من الثراء الذاتي لمنابع العمل المصرفي في الفقه الإسلامي؛
3. عدم كفاية الآليات المنظمة للتنسيق العملي بين مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي بالرغم من وجود المؤسسات الداعمة على النطاق العلمي؛
4. عدم مواكبة آليات ضبط الالتزام الشرعي، من حيث الكم أو الكيف، نظرا للنمو السريع للمؤسسات المالية الإسلامية، دون أن يصحب ذلك إيجاد العدد الكافي والهدف من تلك الآليات، سواء كانت تتمثل في هيئات الرقابة الشرعية، أو إدارات التدقيق الشرعي، أو المراجعين الخارجيين.

ثانياً: التحديات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية

إن البيئة الخارجية تفرض على المصارف الإسلامية أن تواجه تحديات مختلفة:

1. تحدي القوانين: حيث تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية المصرف الإسلامي من حيث خضوعه لنصوص قانونية تتعارض مع التزامه الشرعي.
2. تحدي المعايير المحاسبية: حيث عملت البنوك المركزية على إلزام البنوك عموماً بمعايير المحاسبة الدولية، أو اشتقت منها بعض البلاد معايير محلية لا تخرج في جوهرها عنها، ولما قامت المصارف الإسلامية وجدت نفسها تحت طائلة ذلك الإلزام بالمعايير المحاسبية الدولية، في حين أن بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية مثل معيار التأجير التملكي الذي يخلط أحكام البيع مع الإجارة.
3. التتميط المستندي: تختلف مستندات عمليات المصارف الإسلامية اختلافاً كبيراً بين المؤسسات المالية، وليس المقصود اختلاف الصياغة فهذا أمر طبيعي، إذ لكل مؤسسة مستشاروها الشرعيون والقانونيون الذين يتولون تجديد المبادئ واختيار الصيغة، إنما الملاحظة حول التفاوت الجوهرية من حيث استيفاء بعض المستندات لكل المتطلبات العملية ونقصها.
4. تأهيل الموارد البشرية: لا تزال المصارف الإسلامية تعتمد في تأهيل الموارد البشرية على جهود متفرقة لإكساب منسوبيها مقداراً كافياً من المعرفة بخصوصيتها، من خلال المعاهد المصرفية العامة التي بدأت منذ فترة وجيزة بإدراج التدريب على المصرفية الإسلامية في اهتماماتها في البحرين والكويت والإمارات والأردن وسورية والسودان. ولم تحظ حتى الآن بما يتوافر للمصارف التقليدية من وجود كليات متخصصة لها، وترتب هذا على اعتماد المصارف الإسلامية على مؤهلين بخبرة مصرفية تقليدية كثيراً ما لا تتجح الدورات التدريبية في تحويلها وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات العمل المصرفي الإسلامي.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة.

كي تحقق البنوك الإسلامية أهدافها وتصل إلى تطلعاتها، عليها أن تواجه المشاكل والصعوبات

- التي تقف عائقا أمامها خاصة في ظل الظروف الحالية المحيطة بالعالم الإسلامي وذلك من خلال¹:
1. القيام بتوحيد المفاهيم والرؤى من خلال تشكيل فتوى شرعية عالمية تلتزم جميع المصارف بتوجيهاتها وتوحد من خلالها المصطلحات المصرفية المتداولة في الواقع العملي.
 2. تكوين وتأهيل كوادر بشرية قادرة على تطوير وتحسين أداء البنوك الإسلامية مستقبلا وذلك بإجراء بحوث ودراسات تساهم في إيجاد صيغ شرعية تتلاءم مع التغيرات والتطورات السريعة في المعاملات المصرفية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:
 - أ - البحث عن علماء مختصين في فقه المعاملات المصرفية؛
 - ب تدعيم هيئة الفتوى الشرعية بمختصين في المجال المصرفي؛
 - ت وضع خطط وبرامج لتدريب العلماء وخريجي كليات الشريعة الإسلامية على كيفية القيام بالمعاملات المصرفية الحديثة، وذلك من خلال إيجاد مراكز علمية ومعاهد تتكفل بذلك.
 3. ضرورة مراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي سواء من ناحية التشريعات والقوانين الخاصة بالنظام المصرفي، أو من ناحية ممارسة البنك المركزي للرقابة عليها خاصة فيما يتعلق بحصولها على الموارد واستخداماتها، وعلاقتها مع البنوك التقليدية.
 4. محاولة الاندماج والتكامل بين المصارف الإسلامية الأخرى وحتى مع التقليدية الراغبة في القيام بأعمال وفقا للشريعة الإسلامية باعتباره أصبح ضرورة لا بد منها، خاصة مع ظهور العولمة وما يصاحبها من تحرير للمعاملات المالية والمصرفية، حيث يحقق الاندماج مجموعة من المزايا منها زيادة القدرة التنافسية، تحقيق وفورات الحجم الكبير، القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الإسلامية، و"التوسع في استخدام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتوفير المعلومات والخدمات المصرفية بالوسائل الالكترونية الحديثة وبأقل تكلفة ممكنة".
 5. ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية مثل زيادة الأهمية النسبية للقروض الحسنة من إجمالي استخداماتها، جمع الزكاة وتوزيعها، توسيع اهتمامها إلى المجالات التعليمية والصحية ونشر الوعي الإسلامي... الخ، فعلى الرغم من النمو الذي تشهده البنوك الإسلامية، إلا أنها مازالت تتسم بضعف دورها الاجتماعي وقد يكون السبب في ذلك هو صغر حجمها من جهة والذي لا يسمح لها بالتوسع وفتح فروع في مناطق معينة، ومن جهة أخرى تركيزها على الاستثمار في مجال التجارة سواء كانت داخلية أم خارجية وتجاهلها التمويل في القطاعات الأخرى الصغيرة.
 6. العمل على إنشاء سوق للاقتراض السريع فيما بين البنوك الإسلامية، يساعدها على الحصول على السيولة وقت الحاجة.
 7. لا بد أن تسعى البنوك الإسلامية إلى تنويع محافظها الاستثمارية من أجل تخفيض المخاطر التي

¹ عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية-دراسة حالة-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، قسم العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص56-57.

يمكن أن تتعرض لها في حالة اعتمادها على مشاريع معينة وذلك من خلال عدم التركيز فقط على المشروعات القصيرة الأجل، وإنما لا بد وأن يتعداها إلى إعطاء المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل أهمية كبيرة في عملية التمويل، لما يكون لهذا النوع من المشاريع من دور مهم في تحقيق الأرباح، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

8. باعتبار أن البنوك الإسلامية حديثة النشأة إذا ما قورنت مع البنوك التقليدية، إضافة إلى أنها تستخدم وسائل تمويل مختلفة عما هو قائم، فإنه من الضروري أن تجري تقويما دوريا لهذه الوسائل بما يجعلها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وتتكيف مع حاجات ورغبات عملائها من جهة ثانية .

9. إن التطورات والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم حاليا خاصة في ميدان الخدمات، يحتم على البنوك الإسلامية ضرورة مسايرتها من خلال تحسين أدائها وزيادة فعاليتها وكفاءتها بما يحقق لها تلبية حاجات ورغبات عملائها المتجددة باستمرار سواء كانوا حاليين أم مرتقبين، هذا من جهة، وبما يساهم في التصدي للمنافسة من طرف البنوك التقليدية من جهة أخرى، ولا يكون ذلك إلا بتطوير وتحسين جودة خدماتها المصرفية، تبني سياسة ابتكارية، مع السعي دائما إلى تخفيض التكاليف بما يحقق لها ميزة تنافسية.

المبحث الثاني: الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية.

المطلب الأول: الكفاءة في الفكر الإداري.

أولاً: الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية.¹

ركز أصحاب المدرسة التقليدية في الفكر الإداري على عنصر الكفاءة الاقتصادية الذاتية للمنظمة الواحدة، واعتبروا المنظمات الإنسانية نظماً عقلانية، تسعى إلى إنجاز أهدافها بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات.

ويتطور الفكر الإداري للمدرسة التقليدية في ثلاث حركات، وهي: الإدارة العلمية، وحركة الإدارة، وحركة البيروقراطية.

1 - الكفاءة في حركة الإدارة العلمية

ظهرت حركة الإدارة العلمية في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يمكن تسميتها بحركة المهندسين الصناعيين، حيث تتضمن قائمة المهندسين الذين يرجع إليهم الفضل في إنشاء وإبراز الإدارة العلمية، كل من فرديريك تايلور (1856-1915)، وفرانك جلبريث (1868-1924) وهارنجتون إيمرسون (1873-1931).

ولقد جاءت حركة الإدارة العلمية كرد فعل لفترة ساد فيها تبديد الموارد وإهدارها في المجال الصناعي، وانخفاض مستوى الإنتاجية عن الحد المطلوب، وبالتالي ركز الإدارة العلمية على تصحيح النشاطات الإنتاجية، والبحث عن وسائل الأداء التي يمكن أن تحقق الحد الأقصى من الكفاءة الإنتاجية، ومن أجل ذلك اهتمت الإدارة العلمية بالتخطيط الدقيق لجونب العمل، ودراسة قيمة الوقت، ووضع معايير للأداء والإنتاج وكذلك وسائل المتابعة والرقابة.

¹ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

ويرى تايلور زعيم حركة الإدارة العلمية، أن إمكانية زيادة إنتاجية العمال، يتم من خلال تصميم أعمالهم بطريقة علمية، مركزا اهتمامه على اكتشاف الطريقة الواحدة المثلى للقيام بمهام العمل (Way One Best)، وكان له فضل السبق في استخدام دراسة الوقت والحركة، كما استهدف تايلور زيادة الإنتاج، بواسطة اكتشاف أسرع أساليب الإنتاج وأكثرها كفاءة وأقلها إجهاد في نفس الوقت. ومن أبرز الذين ساهموا مع تايلور في نشر مفهوم الكفاءة، كل من هنري جانت، (Henry Gantt) مبتكرا خرائط جانت التي وفرت للإدارة والعاملين إمكانية مقارنة مستوى الأداء الفعلي بالأداء المطلوب، ساعدت تايلور على تطوير دراساته، والجمع بين (Gilbereth Frank) كما أن دراسات فرانك جلوبريث الحركة والوقت في دراسة واحدة صارت تمثل أحد الأركان الرئيسية لأعماله، كما ساهمت اهتمامات هارنجتون إيملرسون (Harrington Emerson) بالكفاءة وتنبيهه إلى الأخطار في مواجهة النظام الصناعي الأمريكي، نتيجة لانخفاض مستوى الكفاءة بسبب سوء التنظيم.

2 - الكفاءة في حركة الإدارة (العملية الإدارية).

تعتبر أفكار المهندس الفرنسي هنري فايول (Henry Fayol) القاعدة الأساسية لحركة الإدارة، ويعتبر لوثر جوليك (Luther Gulick) أهم مفكري حركة الإدارة في اهتمامه بالكفاءة، حيث تهدف كتابات لوثر جوليك (Luther Gulick) إلى اقتراح الوسائل التي تجعل الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة، وينظر جوليك إلى الكفاءة على أنها القيمة الأساسية والتي على أساسها يمكن أن تبنى الإدارة العلمية، ويعترف أنه قد يتعارض أحيانا مبدأ تحقيق الكفاءة مع مبادئ أخرى للمجتمع تحد من تحقيقه، ويدعو في مثل هذه الحالة إلى أن يعطى الاهتمام بتحقيق الكفاءة أولا.

3 - الكفاءة في حركة البيروقراطية

يعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) صاحب الفضل في إنتاج مفهوم البيروقراطية والذي يعني حسب فيبر توافر خصائص معينة في تصميم التنظيم؛ ومن ثم فإن الهدف من هذه النظرية هو وصف الجهاز الإداري للتنظيمات، وكيف يؤثر هذا الجهاز على الأداء والسلوك التنظيمي؛ لأن البيروقراطية تمثل الأسلوب الأمثل والأكثر كفاءة بالنسبة للتنظيمات المعقدة والكبيرة. ويرى " فيبر " أن الأسلوب البيروقراطي يتميز عن سواه في كونه يؤدي إلى الإقلال من الاحتكاك، وتخفيض التكاليف المادية والبشرية لأقصى حد ممكن؛ ويرى أيضا أن هناك خصائص يجب أن تتوفر في التنظيم البيروقراطي تمكنه من تحقيق الكفاءة تتمثل فيما يلي:

- وجود مجالات محددة رسميا وثابتة للتخصص الوظيفي تحكمها وتنظمها مجموعة من القواعد؛
- إن الأعمال التي تضبط عملية تسيير التنظيم البيروقراطي توزع بطريقة محددة على أعضاء التنظيم مع اعتبارها واجبات رسمية؛
- توزع السلطة اللازمة لإعطاء الأوامر بتنفيذ الواجبات المحددة بشكل رسمي ثابت وفقا لقواعد واضحة؛

- إن العمل وتنفيذ المهام والواجبات لا يتم بشكل اعتباطي بل تخضع لطرق وأساليب محددة؛
 - يسود التنظيم البيروقراطي الشكل الهرمي، أي أنه مقسم إلى مستويات عدة؛
 - إن العمل الرسمي يأتي في المقام الأول بالنسبة لوقت الموظف، لا يمكن تأخير أداء أعمال خاصة.
- ثانياً: الكفاءة في مدرسة العلاقات الإنسانية.¹

في نظر أتباع هذه المدرسة يتأثر مستوى الكفاءة في المنظمة تأثراً كبيراً، بالروح الاجتماعية والظروف الإنسانية السائدة أنها أكثر من تأثره بالبيئة والظروف المادية السائدة فيها، كما أن الكفاءة الإنتاجية لا تتأثر بالظروف المادية للمنظمة بقدر تأثرها بأسلوب التعامل مع العاملين ونظرتهم تجاه المشرفين على أعمالهم وزملائهم في العمل، ويصور السلوكيون المنظمة على أنها نظام اجتماعي تعاوني يسعى لتحقيق أهداف معينة بنجاح، لذلك نبهوا إلى ضرورة الاهتمام بفعالية المنظمة وليس التركيز فقط على الكفاءة وفيما يلي سنتعرض لأفكار أهم رواد هذا الاتجاه فيما يخص الكفاءة.

1 - الكفاءة في فكر جورج إلتون مايو (*Jorge Elton Mayo*)

تعتبر تجارب هوثورن (*Howthorn*) نقطة الانطلاق لمدرسة العلاقات الإنسانية الذين استمدوا أفكارهم من نتائج هذه التجارب، ولقد كان الهدف من هذه الدراسات التي قام بها إلتون مايو (*Elton Mayo*) هو محاولة اكتشاف العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية من جهة ومجموعة من المتغيرات المادية من جهة أخرى، واكتشاف أن العوامل النفسية والاجتماعية هو المؤثر الرئيس على الكفاءة الإنتاجية وليس هيكل التنظيم الرسمي وعملياته.

وخلص إلتون مايو وزملائه إلى مجموعة من النتائج تتعلق بالكفاءة:

- أن كفاءة العامل لا تتحدد تبعاً لطاقته الفسيولوجية، وإنما لطاقته الاجتماعية؛
- أن المكافآت والحوافز غير الاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في تحفيز العمال ودفعهم نحو الكفاءة؛
- أن التخصيص الدقيق ليس هو بالضرورة أهم أشكال التنظيم كفاءة وأعلىها من حيث الإنتاجية؛
- أن العمال لا يجابهون الإدارة وسياساتها كأفراد، وإنما باعتبارهم أعضاء في جماعات.

2 - الكفاءة في فكر شيلستر برنارد (*Chester Barnard*)

في كتابه وظائف المدير، ميز برنارد بين الفعالية والكفاءة، فالفعالية في نظره ترتبط بالنجاح في إيجاد التعاون بين أفراد المنظمة، مما يؤدي إلى تحقيق المنظمة لأهدافها، أما الكفاءة فهي تمثل درجة إشباع المنظمة لواقع أفرادها وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية، فإذا استطاعت المنظمة تحقيق أهدافها فهي إذن منظمة فعالة، وحيث أن للأفراد أعضاء المنظمة دوافعهم الذاتية، فإن مستوى مساهمتهم في الجهود الجماعية اللازمة لتحقيق الأهداف تتأثر بإشباع أو عدم إشباع هذه الدوافع الذاتية لكل منهم، فإذا لم تشبع دوافعهم فإن

¹ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

النظام يصبح من وجهة نظرهم غير كفاء، ويمثل تعريف برنارد للكفاءة الاتجاه السلوكي لتعريفها، غذ يتجه بعض السلوكيين إلى الحكم على مستوى كفاءة المنظمات من خلال تكاليف السعادة والصحة داخل المنظمة.

ثالثا: الكفاءة في مدارس أخرى.¹

1 - الكفاءة في المدرسة الرياضية

انطلاقا من الاعتقاد السائد عند هذه المدرسة، والمتمثل في النظر إلى عملية الإدارة باعتبارها عملية منطقية يمكن القول أنها أضافت لبنة جديدة إلى البناء الفكري لمفهوم الكفاءة، وهذا من خلال إمكانية التعبير عن المشكلات التي تعيق تحقيق الكفاءة تعبيرا كيميا في شكل رموز، وعلاقات، ومعادلات رياضية من أجل إيجاد أفضل الحلول لها، وهي تجبر الإدارة على التحديد الدقيق للأهداف والمشكلات ولنطاق الإشراف، وهي بذلك تقدم أداة قوية لحل المشكلات التي تواجه تحقيق الكفاءة.

2 - الكفاءة في مدرسة صناعة القرارات.

تتسبب هذه المدرسة إلى هربرت سيمون (*Herbert Simon*) الذي يرى أن المقياس الأساسي للقرارات الإدارية يجب أن يكون مقياس الكفاءة لا مقياس الفعالية، ويبرر ذلك أن استخدام الكفاءة كمعيار يقود إلى تحديد اختيار البدائل التي تؤدي إلى نتائج أكبر للعوامل المستخدمة، كما أنه يساعد أيضا على تسهيل مهمة متخذي القرارات في اختيار البديل الذي يؤدي إلى نتيجة أكبر وتكلفة أقل، لتحقيق أعلى لأهداف التنظيم. وفي الحالة التي يواجه فيها متخذي القرارات بديلين بنفس التكلفة، فيتم اختيار البديل الذي يضيفي إلى جزء أكبر من أهداف المنظمة، أما في حالة وجود بديلين يؤديان إلى تحقيق نفس الأهداف، فإنه يتم اختيار البديل الأقل تكلفة.

إذا الكفاءة في نظر سيمون، هي إنجاز أكبر قدر ممكن من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق الأهداف بتكاليف أقل.

3 - الكفاءة مدرسة النظم.

كان لظهور مدرسة النظم (1965) الأثر الكبير في دفع مفهوم الكفاءة في الإدارة قدما للأمام، فهذه المدرسة تنظر بصفة عامة إلى المنظمات على أنها نظاما اجتماعية ونفسية ومادية مفتوحة، وليست نظم مغلقة كما ساد في أوساط الفكر الكلاسيكي.

وعليه أصبح تحقيق الكفاءة في الإدارة، وفقا للفكر التنظيمي مرتبط بانتهاج تحيل النظم، والنظر إلى المنظمة وأعمالها ككل مترابط بتفاعل بين أجزائه، وبين البيئة الخارجية كما أن هذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية معا، إضافة إلى ذلك نادت بعدم وجود طريقة واحدة مثلى لتحقيق النتائج والوصول إلى الأهداف، بل توجد طرق مختلفة.

رابعا: الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي.²

¹ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

² شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

اهتم الإسلام بتوجيه الأفراد والمجتمع بعدم الإسراف في استخدام الموارد سواء كان استخدام استهلاكياً أو إنتاجياً، وإذا كان ارتباط الإسراف بالسلوك الاستهلاكي واضحاً، فإن أضراره تمتد إلى النشاط الإنتاجي أيضاً، ويمكن التعبير عن الإسراف اقتصادياً في مجال الإنتاج بأنه عدم الكفاءة الإنتاجية أي الحصول على قدر معين من السلع أو المنافع باستخدام موارد أكبر مما يلزم، أو ترك المال دون تثمار.

المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة والمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة.

الفرع الأول: مفهوم الكفاءة.

أولاً- لغة:

جاء في لسان العرب "الكفيء: النظير، وكذلك الكفاء والكفوء، على وزن فعل وفعول، والمصدر الكفاءة، بالفتح والمد، ونقول: لا كفاء له، بالكسر، وهو في الأصل مصدر لا نظير له، والكفاء: النظير المساوي، وتكافأ الشيطان تماثلاً، وكافأه وكفاء: ماثله، ومن كلامهم: الحمد لله كفاء الواجب أي قدر ما يكون مكافئاً له، والاسم الكفاءة والكفاء، وأكفأت الإبل أي كثر نتاجها.¹

ثانياً- اصطلاحاً:

يقصد بالكفاءة "الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة" وهو ما يعرف بكفاءة التكلفة أي قدرة المنشأة على تخفيض نفقاتها من أجل حجم معين من المخرجات.²

كما تعرف الكفاءة بأنها: "نسبة المخرجات الفعلية المحققة إلى المخرجات القياسية أو المخططة". وبذلك تزيد كفاءة المؤسسة كلما زادت هذه النسبة.³

"كما تعبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين

¹ ابن منظور، لسان العرب، م 12، مرجع سبق ذكره، ص 114-115.

² ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 145.

³ نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات الاقتصادية: الإنتاجية والكفاءات، دار البداية، الأردن، 2008، ص 55.

للوصول إلى هدف معين، إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية¹.

تتمثل الكفاءة بالنسبة لفيليب لورينو (Philippe Lorino) "كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون كفوًا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون كفوًا من يساهم في تحقيق الهدفين معًا"².

ويرى محمد سعيد أحمد، "أن الكفاءة تعني القدرة على تحقيق النتائج المنشودة بأقل قدر ممكن من المجهود أو النفقة"³.

ثالثًا: أنواع الكفاءة.

توجد ثلاثة أنواع رئيسية من الكفاءة: الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية أو التشغيلية للمؤسسة، والكفاءة الهيكلية للصناعة، وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل.

أولاً: الكفاءة التشغيلية أو الإنتاجية للمؤسسة⁴.

الكفاءة التشغيلية = الكفاءة الإنتاجية = الكفاءة الاقتصادية

تتمثل الكفاءة التشغيلية أو الكفاءة الإنتاجية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات، وبالتالي يفهم من الكفاءة غياب الإسراف في توظيف الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة، وتقاس بالنسبة التالية:

المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة

وتتحقق الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد، ويتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل.

حيث تتضمن العملية الإنتاجية أو التشغيلية جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني تكاليفي يتمثل في أسعار المدخلات، وعليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو ما يعرف ب: كفاءة التكلفة (Cost Efficiency).

¹ عبد الرحيم شبيبي وبن بوزيان جازية، **تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار الجزائر، 24-25 أبريل 2006، ص 1.

² Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, Edition d'organisation, Paris, 1998, p: 18-20

³ محمد سعيد أحمد، **الكفاءة والكفاية والفعالية**، مجلة التجاريين، ع5، نقابة التجاريين، القاهرة، أكتوبر /نوفمبر، 1979، ص2.

⁴ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص46-47.

وتعرف الكفاءة التقنية بأنها: "إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة".
و تعرف الكفاءة السعرية بأنها: "إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج".
والآثار المترتبة على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية هي:
-زيادة الناتج الكلي للمنشأة؛
-انخفاض تكلفة إنتاج كل وحدة من وحدات الإنتاج، ومن ثم ميل سعر الوحدة من الناتج إلى الانخفاض؛
-انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات بعض الصناعات الأخرى؛

ثانيا: الكفاءة الهيكلية(الصناعة).

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية عن الكفاءة التقنية لصناعة ما (مجموعة وحدات إنتاجية)، و يهدف إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسنها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها ويعد الأمريكي Farrell أول من قدم فكرة الكفاءة الهيكلية سنة 1957 ، واقترح إمكانية قياسها من خلال المعدل الموزون (المرجح "weighted average" للكفاءة التقنية في الوحدات التي تشكل الصناعة. ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة، وعليه تكون الكفاءة الهيكلية هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات¹.
ثالثا:كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل.²

يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل.
يرى معظم الاقتصاديين أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع ، غير أن أدلة الدراسات التطبيقية تبين أن الخسارة في الرفاه الاجتماعي الناتجة عن عدم التخصيص الكفاء للموارد تمثل أقل من (1 %) من الناتج الوطني الإجمالي، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من أجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة.

ولا يقتصر استعمال مصطلح كفاءة على تخصيص الموارد (*Allocative Efficiency*) على خسارة الرفاه الاجتماعي فقط، بل يستخدم أيضا كمقياس لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وكذلك على مستوى المستهلكين.

¹ محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية- دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية- أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص13.
² شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص48.

الفرع الثاني: المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة.

في غالب الأحيان ما تتداخل مفاهيم عديدة مع مصطلح الكفاءة ومن بين هذه المفاهيم نجد كل من: الفعالية، الإنتاجية وفي الأخير الأداء.

أولاً: الإنتاجية.

تعرف الإنتاجية على أنها: "النسبة بين الإنتاج (المخرجات) والعناصر المستخدمة في الحصول على هذا الإنتاج (المدخلات) أو هي مقياس لكفاءة تحويل الموارد أو عناصر الإنتاج إلى سلع خدمات".¹ وهنا يتضح وجه العلاقة بين مفهوم الإنتاجية ومفهوم الكفاءة حيث أن الإنتاجية تعبر عن القدرة على الإنتاج في حين أن الكفاءة تعبر عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط أي أن مؤشر الكفاءة يعد اختباراً معيارياً لمؤشر الإنتاجية أو أن الإنتاجية تعد مقياساً لكفاءة تحويل الموارد إلى سلع و خدمات. كما يؤخذ بمفهوم الإنتاجية كمزيج بين الفعالية والكفاءة لمعرفة: ما إذا تم التوصل للنتائج المرغوبة (الفعالية) وحجم الموارد المستخدمة للوصول للهدف (الكفاءة) .

ثانياً: الفعالية.

يعرف بارتولي (*M. BARTOLI*) الفعالية على أنها "تلك العلاقة بين النتائج المحققة فعلاً والنتائج المقدرة وذلك من خلال قياس الانحراف".²

كما يعرفها كاتز وكاهن (*Katz and Kahn*) على أنها " تعني تعظيم معدل العائد على الاستثمار بكافة الطرق المشروعة، وهي تعتبر مؤشر للقدرة على البقاء واستمرار التحكم في البيئة".³

وتعرف على أنها: " تعبير عن مدى القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة، أو هي اتخاذ القرارات الصحيحة ومتابعة تنفيذها لتحقيق الأهداف العامة أو التشغيلية، أو هي أيضاً مقياس لملاءمة الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها و لدرجة تحقيق هذه الأهداف".⁴

وتعرف أيضاً الفعالية على أنها القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة والتي يمكن قياسها مثل هدف الربح أو هدف النمو، ويعتبرها بعض الباحثين على أنها محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة، بما يحتويه من أنشطة فنية وإدارية ووظيفية، ومدى تأثيره بالمحيط، كما أنها ترتبط بمدى تحقيق المؤسسة لأهدافها.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين الكفاءة و الفعالية و الإنتاجية.

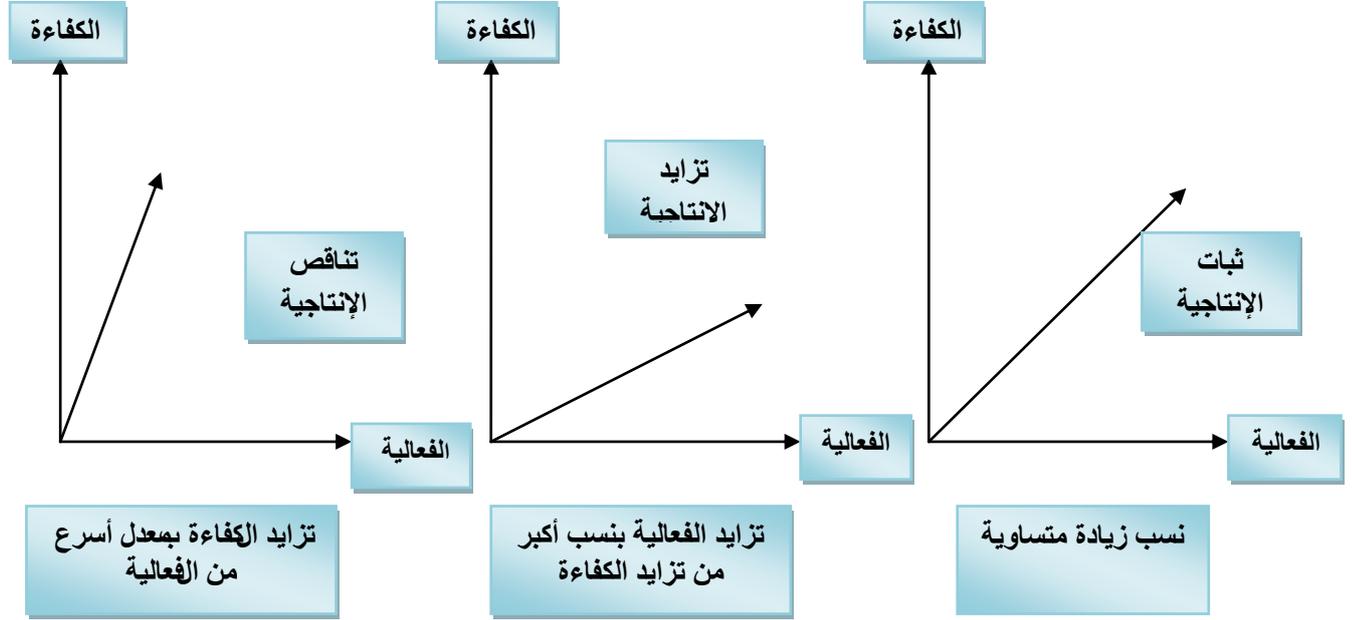
¹ عبد الرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية: حالة الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 11.

² Abdelaziz Rouabah, Compétitivité des banques luxembourgeoises Monnaie Unique et Prospectives Stratégiques, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Nancy II, France, 2002, p : 57-60.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص: 22.

⁴ ثابت عبد الرحمن إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 147-148.

الشكل رقم(2-5): العلاقة بين الكفاءة والفعالية والإنتاجية.



المصدر: عبد الرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية: حالة الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص12.

ثالثاً: الأداء.

جاء في المعجم الوسيط، أدى الشيء : قام به، أدى الدين قضاءه، وأدى الصلاة : أقامها لوقتها، وأدى الشهادة، أدلى بها ، وأدى إليه الشيء : أوصله إليه.¹ ويقول ابن منظور أدى الشيء : أوصله والاسم الأداء.² يقصد بالأداء " جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة، والمتعلقة بالكمية والنوعية والوقت".³ أما تقييم الأداء فيعرف بأنه " مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة".⁴

¹ مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4 ، ج 1 ، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص10

² ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق الذكر، ج 1 ، ص48.

³ عبد الرحيم شبيبي وبن بوزيان جازية، **تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار الجزائر، 24 - 25 أفريل 2006 ، ص1

⁴ لطيف زيود وآخرون، **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة، تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 ، العدد4، 2005، ص163

أما معجم المصطلحات الإدارية أن الأداء أو الإنجاز هو "القيام بأعباء الوظيفة من مسؤوليات وواجبات وفقا للمعدل المفروض أدائه من العامل الكفاء المدرب".¹
المطلب الثالث: الكفاءة في المؤسسات المصرفية.

تعرف الكفاءة المصرفية من حيث المعنى المتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد على أنها: علاقة بين مدخلات البنك ومخرجاته بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو تم تقديم المخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة".²

حيث لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ والمتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولكن قد يبرز الاختلاف عند قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة المصارف بالإضافة إلى صعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها.
يمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة المصرفية تتمثل الأولى في كفاءة التكاليف أما الثانية فتتمثل في كفاءة الأرباح. كما توجد أنواع أخرى من الكفاءة المصرفية تتمثل في كفاءة النطاق، الحجم والكفاءة (X) لكننا سنكتفي بمعرفة كل من كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح.

الفرع الأول: كفاءة التكاليف (Cost Efficiency).³

تقيس هذه الكفاءة التغيير في تكاليف البنك بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل وتتميز بها البنوك الكفوة إداريا من خلال ممارستها رقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار منخفضة، وبكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للبنك، كما أن كفاءة التكلفة يمكن أن تنتج من اعتماد إدارة البنك على تقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى، وعمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة، ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى استخدام كمية أكبر من المدخلات، في ظل الأسعار السائدة لها وكمية المخرجات.

وتصنف كفاءة التكاليف إلى صنفين: الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية.)

أولا: الكفاءة الفنية أو التقنية (Technical Efficiency)

تقيس قدرة المصرف على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات من خلال اختيار المدخلات الأقل

¹ أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري / دار الكتاب اللبناني، 1984 ، ص107.

² طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص40.

³ شوقي بورقية، مرجع سابق الذكر، ص53-54.

تكلفة. وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج.

ثانياً: الكفاءة التخصيصية (*Allocative Efficiency*)

تقيس قدرة المصرف على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات، وتخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

الفرع الثاني: كفاءة الأرباح (*Profit Efficiency*)¹.

تقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح للبنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف البنك المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات. وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين كفاءة الأرباح المعيارية وكفاءة الأرباح البديلة.

أولاً: كفاءة الأرباح المعيارية

تقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح للبنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف البنك المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات

ثانياً: كفاءة الأرباح البديلة

تقيس كفاءة الأرباح البديلة كفاءة الربحية للبنك أخذاً بعين الاعتبار عوامل البيئة، ومن ثم تعكس كفاءة الربحية جهود إدارة البنك وكذلك عوامل البيئة التي يعمل في إطارها البنك، وتختلف عن كفاءة الأرباح المعيارية في كونها تستخدم كميات الإنتاج بدلاً من أسعار المخرجات.

المطلب الرابع: الكفاءة في المصارف الإسلامية.

سنحاول من خلال هذا الجزء معرفة كيفية قيام العمل المصرفي الإسلامي على تحقيق الكفاءة التشغيلية للموارد المالية المتاحة لديه في ظل استخدامه لمبدأ المشاركة، بالمقارنة مع النظام المصرفي التقليدي إذ تتضح كفاءة المصرف الإسلامي في الاستثمار، والكفاءة في تخصيص الموارد المالية، والكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والكفاءة في التنمية البشرية².

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق الذكر، ص 54.

² شوقي بورقية، مرجع سابق الذكر، ص 55-57.

أولا: الكفاءة في الاستثمار

إن مبدأ المشاركة الذي تعمل به المصرفية الإسلامية يعني أنها وسيط استثماري بين أصحاب المدخرات (وحدات الفائض المالي) وطالبي التمويل (وحدات العجز المالي)، وليست وسيطا بين المدخرين بوصفهم فريقا مستقلا، والمستثمرين بوصفهم فريقا مستقلا آخر، كما هو الحال في المصارف التقليدية، كما أن العائد الذي تنتظره وحدات الفائض المالي يتحدد تبعا لنجاح المشروع الاستثماري، ومن ثم فهو دخل يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الإنتاجي، فقد يكون مرتفعا، وقد يكون منخفضا، ومن ثم فإنه من المهم توافر فرص استثمارية ذات مخاطر واستحقاقات متنوعة لإشباع التفضيلات المختلفة للأصحاب المدخرات، وهذا الأمر لا يتوفر في إطار نظام الفائدة، إذ أن هناك قيودا عديدة على ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المصرفي، قيودا يضعها البنك المركزي لأهداف اقتصادية كلية، وقيودا أخرى تمارسها البنوك نفسها لأغراض السياسة الائتمانية. أما معدلات الربح في إطار آلية المشاركة فإنها تتغير بمرونة أكبر بكثير مقارنة بأسعار الفائدة في ظل آليات التمويل بالدين، ومن ثم فإن آلية المشاركة أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار وتعبئتها، بخلاف آلية الفائدة التي لا يمكن تحريكها إلى أعلى أو إلى أسفل بمرونة كافية.

ثانيا: الكفاءة في تخصيص الموارد

تتحيز المصارف التقليدية بناءً على قاعدة الملاءة المالية في توزيع الائتمان لصالح كبار الشركات والعملاء، ولصالح القطاع العام على حساب صغار التجار والقطاع الخاص، كما أن معيار الفائدة لا يعتبر معيارا سليما لتخصيص الموارد في حالة ارتفاع الفائدة.

وفي المقابل تظهر كفاءة تخصيص الموارد في المصرف الإسلامي في عدم اعتماده على قاعدة الملاءة المالية في تخصيص الموارد على وحدات العجز المالي؛ فالبنك الإسلامي يشاركها فيما يتحقق من ربح، ومن ثم فإنه من أجل تعظيم الربح لا بد له أن يعطي تفضيلا من عمليات التمويل للمشروعات التي تعطي عائدا أعلى، مع الاهتمام أيضا بالعميل وأمانته، وعليه فإن آلية المشاركة في الربح والخسارة المتبعة في المصارف الإسلامية تختلف عن مبدأ الفائدة في القدرة على تخصيص الموارد المالية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفؤة لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح على أسس سليمة أصبحت أكثر كفاءة.

وكما هو معلوم أن معدل العائد على المشاركة غير ثابت زمنيا، وليس واحد في جميع الأنشطة، وهو بذلك سيعكس حقيقة الحاجة إلى رأس المال حسب الأنشطة المختلفة، وسيعكس أيضا ضرورة النشاط ومعدلات إنتاجيته، ودرجة المخاطرة فيه، إذ من المتوقع أن تتفاوت حصص رأس المال حسب الاعتبارات

السابقة الذكر، مما يجعل عائد المشاركة أكثر قربا ودقة وتعبيرا عن الفرصة البديلة عند القيام بتخصيص الموارد.

ومن جهة أخرى يرى محمد عمر شابرا أنه يمكن النظر إلى كفاءة آلية المشاركة في تخصيص الموارد من خلال اعتبار المنظم القوة الأساسية وراء اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تجعل المدخرين والمصارف معنيين بنجاح تجارة المنظم، بما يؤدي إلى تحسين توافر المعلومات والمهارات والكفاءة والربحية بما يكفل التخصيص الأمثل للموارد.

ثالثا: الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يلاحظ أن عدم الاستقرار الاقتصادي قد ازدادت حدته خلال العقدين السابقين، وانفجر عام 2008 أزمة مالية عالمية، وذلك نتيجة لاضطراب في الأسواق المالية الناتج عن التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة، حيث يرى الدكتور محمد بوجلال أن هناك ثلاثة أسباب أدت إلى الأزمة المالية العالمية هي: - التعامل بالفائدة الذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة، لتصبح سلعة (النقود تلد النقود) ؛ - المجازفة على المكشوف في الأسواق المالية التي تؤدي إلى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي؛

- توريق الديون وظهور منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية، وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المنهي عنه شرعا؛ وأشار عمر شابرا إلى دور المشاركة في تقليل احتمالية حدوث أزمة مصرفية مالية، حيث أن التحول إلى نظام مالي إسلامي يقوم على المشاركة قد يساعد جوهريا على تخفيف عدم الاستقرار في الأسواق المالية ومن ثم في الاقتصاد ككل.

رابعا: الكفاءة في تحقيق التنمية البشرية

يعتبر العمل المصرفي الإسلامي القائم على نظام المشاركة أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية، حيث أن جميع الأطراف تشارك وتفكر وتقدم وتقترح، ومن ثم تحمل المسؤولية،

المبحث الثالث: طرق قياس التكلفة التشغيلية في المصارف الإسلامية.

تستخدم النسب المالية والطرق الكمية لقياس درجة كفاءة المؤسسات الاقتصادية خاصة المصرفية ويمكن إيجاز هذه النسب والطرق من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: طريقة النسب المالية.

تستخدم النسب المالية بشكل واسع في تقييم كفاءة أداء المؤسسات الاقتصادية، حيث سنتطرق إلى:

← نسب النشاط؛

← نسب المردودية؛

← نسب المديونية؛

← نسب السيولة

الفرع الأول: نسب النشاط.¹

تعتبر نسب النشاط على مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة، وللوقوف على ذلك فإنه يجب إجراء مقارنة بين مستوى الإيرادات وحجم الاستثمار في مختلف الأصول، وتمتاز هذه النسب عن النسب الأخرى في كونها توفر مؤشرا ديناميكيا وذلك لأخذها بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليلها لقائمة المركز المالي.

أولا: معدل دوران الأصول الثابتة

يتم الحصول على هذه النسبة وذلك بقسمة صافي الإيرادات على الأصول الثابتة، وتعد هذه النسبة مؤشرا على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله الثابتة لتوليد الإيرادات وكل زيادة في هذا المعدل عن المعدل المتوسط للنشاط، قد يعني إما الاستغلال الأمثل لأصول البنك الثابتة، وإما أن حجم الاستثمارات في تلك الأصول يقل عن المستوى المطلوب، أما إذا كان المعدل اقل من مثيلته على مستوى النشاط، فإن هذا يعني إما انخفاض في استغلال الأصول الثابتة أو المغالاة في الاستثمار فيها مما يتطلب تخفيض حجم الأموال المستثمرة في هذه الأصول.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ثانيا: معدل دوران الأصول المتداولة

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق الذكر، ص 62-63.

تدل هذه النسبة على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله المتداولة لتوليد الإيرادات وبالتالي تحقيق الربح والتقليل من الاعتماد على القروض ويتم الحصول على هذه النسبة بقسمة الإيرادات على الأصول المتداولة، ويعد هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة البنك في إدارة ورقابة عناصر أصولها الأكثر تداولاً.

معدل دوران الأصول المتداولة = الإيرادات / الأصول المتداولة

ثالثاً: معدل دوران إجمالي الأصول

يعد هذا المعدل شاملاً مقارنة مع المعدلات السابقة حيث يبين مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله المختلفة ويتم حساب هذا المعدل بقسمة الإيرادات على إجمالي الأصول.

معدل دوران إجمالي الأصول = الإيرادات / مجموع الأصول

الفرع الثاني: نسب المردودية.

يمكن التمييز بين نوعين من المردودية هما المردودية الاقتصادية والتي تتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال استغلال رأس المال المستثمر، والمردودية المالية والتي تتمثل في المقارنة بين الأموال المستغلة والنتائج المحققة، وبالتالي يمكن تقييم مردودية المصارف أو المؤسسات المالية من خلال المؤشرات التالية:

أولاً: المردودية المالية (معدل العائد على حقوق الملكية).

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة وقد أستخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم وأرباح المصرف الخاصة بمخاطر تماختيارها .

ويمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات تقيس العائد من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، كما ، (dupont system) يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.¹ حيث يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات).²

¹ محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، ع3، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص: 90-91.

² عبد الرحمن فائز الشهري، تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1994، ص: 64.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية).

ثانيا: المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الاستثمار)

يعتبر معدل العائد على الاستثمار معدل تقليدي لقياس كفاءة المؤسسات المالية، حيث يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثل (أكثر مردودية) أي يقيس مدى كفاءة البنك في استخدام مجموع أصوله وتعتمد هذه النسبة إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الأصول.

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

كما يتحدد معدل العائد على مجموع الأصول بمؤشرين هامين هما:

1- هامش الربح: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي المبيعات.

2- معدل دوران إجمالي الأصول (منفعة الأصول): حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / مجموع الأصول

وبالتالي يمكن أن نستنتج أن:

منفعة الأصول × المردودية الاقتصادية = هامش الربح

فهذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول، أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.¹

لكن يعاني هذا المعدل من بعض نقاط الضعف تجعل قيمته محدودة، فهناك من يرى بأن فاعلية الأصول في خلق الأرباح يجب أن تقاس على أساس النتيجة قبل وليس بعد خصم الفوائد والضريبة، ذلك أن مجموع الأصول تمول من المساهمين والدائنين ولذلك يجب على هذا المعدل أن يقيس العائد لهاذين الفرقين من المستثمرين.²

المردودية الاقتصادية = النتيجة قبل الفائدة والضريبة / مجموع الأصول

من خلال ما سبق، نلاحظ أن هناك علاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على مجموع الأصول من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية حيث أن:³

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص81-82.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص81-82.

³ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص82.

(معدل العائد على حقوق الملكية) = العائد على مجموع الأصول × إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية
(حماد، 2003، ص: 81-82)

فإذا كانت المرودية الاقتصادية للمؤسسة المالية أكبر من معدل الفائدة الذي تقتضيه المؤسسة المالية، فإن أثر الرفع المالي إيجابي على المرودية على المرودية المالية للمصرف، أما إذا كانت المرودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة الذي يقتضيه المصرف، فإن الرفع المالي سيكون له أثر سلبي، أما إذا كانت المرودية الاقتصادية تعادل معدل الفائدة، فإن الرفع المالي سيكون له أثر حيادي على المرودية المالية.

ثالثاً: مؤشر (RAROC).¹

1 مفهوم مؤشر (RAROC)

في الولايات (Trust) لأول مرة من طرف مجموعة بنوك الترس (RAROC) بدأ استعمال مؤشر المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات، ثم أستعمل بشكل واسع من طرف البنوك الأخرى، حيث أصبح يستعمل من طرف أغلب البنوك العالمية الكبرى، ففي نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي اعتبرت طريقة العائد المعدل منهجية رائدة لقياس الأداء ومن أفضل المعايير التي تطبقها المؤسسات المالية. حيث تتضمن هذه الطريقة إدارة ثلاثة أنواع للمخاطر تتمثل في مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة (RAROC) والمخاطر التشغيلية، حيث يقيس معدل والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما تعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة، وتعتبر أداة للمسيرين يمكنهم بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الأصول.

ويعرف معدل العائد المعدل على أنه النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الاقتصادي وفقاً للعلاقة التالية:

$$RAROC = \text{العائد المعدل} / \text{رأس المال الاقتصادي}$$

$$RAROC = (\text{النتيجة} - \text{المؤونات الاقتصادية}) / \text{رأس المال الخاص الاقتصادي}$$

ثم بعد ذلك نقوم بمقارنة (RAROC) مع معدل مرجعي الذي يقيس تكلفة الأموال أو تكلفة الفرصة البديلة للحصول على أسهم البنك من طرف المستثمرين، كما يمكن أيضاً أخذ التكلفة المتوسطة المرجحة كمعدل مرجعي أي تكلفة الأموال الخاصة زائد تكلفة الأموال المقترضة مرجحة على أساس وزن كل مصدر.

رابعاً: المرودية التجارية.²

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق الذكر، ص 66.
² شوقي بورقية مرجع سابق الذكر، ص 69.

تهدف نسب المردودية التجارية إلى إيضاح السياسة التسعيرية للبنك ومدى نجاحها أي مدى نجاح الإدارة في التعامل مع التكاليف وتخفيضها ومن ثم مدى قدرتها على خلق الأرباح من الإيرادات، وذلك من خلال النسب التالية:

1 - هامش إجمالي فائض الاستغلال.

تعتبر هذه النسبة أكثر شمولاً من سابقتها، ذلك أنها لا تظهر مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المنتج فحسب بل تمتد لتظهر لنا مدى كفاءة الإدارة في التحكم في جميع عناصر التكاليف المرتبطة بالنشاط كالتكاليف الإدارية والتوزيعية، حيث يمثل إجمالي فائض الاستغلال الرصيد بين إيرادات الاستغلال التي تم أو سوف يتم تحصيلها وكل نفقات الاستغلال التي تم أو سوف يتم دفعها.

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة - (مصاريف العاملين + مصاريف متنوعة + ضرائب ورسوم) + إعانات الاستغلال.

هامش إجمالي فائض الاستغلال: إجمالي فائض الاستغلال/الإيرادات

2- هامش صافي الربح

يظهر لنا مدى كفاءة الإدارة في التحكم في جميع عناصر التكاليف المرتبطة بالنشاط.

هامش صافي الربح = النتيجة الصافية/الإيرادات

الفرع الثالث: نسبة المديونية¹.

تعتبر هذه النسب على مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصوله بالمقارنة مع أمواله الخاصة، أي توضح العلاقة بين الديون والأموال الخاصة، ويهتم الدائنون لهذه النسب لأنها تعتبر بالنسبة لهم بمثابة مؤشر على ما إذا كان من الصواب منح المؤسسة قروض إضافية، أم أن الأمر غير ذلك نظراً لضخامة الأموال التي سبق للمؤسسة اقتراضها، وتتضمن مجموعة من النسب ندرس منها ما يلي:

أولاً: نسبة القروض إلى مجموع الأصول

تقيس هذه النسبة درجة مساهمة الدائنين في تمويل مجموع الأصول، وتشمل كل من الديون القصيرة والطويلة، وتحسب بقسمة مجموع القروض على مجموع الأصول وتفيد في تبيان النسبة المئوية للأموال التي تم الحصول عليها من المقرضين لتمويل الأصول حيث نلاحظ أن المقرضين دائماً يفضلون نسب متوسطة أو معقولة ذلك أنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على هامش أمان بالنسبة لهم، لكن في حال تصفية المؤسسة وبيع أصولها فإن المساهمين يفضلون نسب اقتراض مرتفعة تخص تعظيم الربح فيها.

¹ شوقي بورقبة مرجع سابق الذكر، ص70.

نسبة الاقتراض = مجموع الديون / مجموع الأصول

ثانيا: نسبة القروض إلى الأموال الخاصة

يتم حساب هذه النسبة بقسمة إجمالي ديون المؤسسة على الأموال الخاصة المتمثلة في رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات والمخصصات.

نسبة القروض إلى الأموال الخاصة = مجموع الديون / مجموع الأموال الخاصة

ثالثا: نسبة هيكل رأس المال.

تهدف إلى إبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبية رأس المال وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هيكل رأس المال = الديون طويلة الأجل / الأموال الدائمة

الفرع الرابع:نسب السيولة

تقاس نسبة السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع، وهناك العديد من النسب يمكننا من قياس سيولة البنك أهمها:¹

أولا:نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

وهو ذلك الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي، وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك الإسلامي، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الاحتياطي النقدي القانوني = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / قيمة إجمالي الودائع +التزامات أخرى

حيث أن الالتزامات الأخرى تتمثل في الشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.

ثانيا:نسبة الرصيد النقدي

إن الرصيد النقدي لدى البنوك الإسلامية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك هذا، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لقيمتها، على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004، ص 145-148.

نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى البنك / قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

ثالثا: نسبة السيولة العامة

تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة البنك + أصول شديدة السيولة / إجمالي الودائع + التزامات أخرى

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة، وكذلك قياس مدى كفاءة البنك في إجراء توازن بين الربحية والسيولة، فمن المعروف أن النسب العالية من السيولة تكون في العادة على حساب الربحية، وتضم كل من الأوراق المالية والتجارية قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: طريقة (CAMELS).

الفرع الأول: تعريف، النشأة والتطور.

أولا: تعريف طريقة CAMELS

تتمثل طريقة (CAMELS) في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار (CAMELS) والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية:¹

Capital Adequacy	المال رأس كفاية
Asset Quality	الأصول جودة
Management Quality	الإدارة جودة
Earning Management	الربحية إدارة
Liquidity Position	السيولة درجة
Sensitivity to Market Risk	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

ثانيا: نشأة وتطور طريقة CAMELS.

¹ طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره، ص 103.

بدأ استخدام طريقة (CAMELS) في بداية عام 1980 م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها أمريكا منذ عام 1929 م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً، كما أثبتت الدراسات أيضاً قدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تملिकهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور (CAMELS) تضمين نتائج تحليل معيار وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.¹

الفرع الثاني: كيفية الاستخدام، المميزات والمآخذ.

أولاً: كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس كفاءة أداء الفروع وتصنيفها.

تم تطوير معيار (CAMELS) بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلاً من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملاً بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقاً لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.² وفق هذا المعيار يتم تصنيف البنوك إلى خمس بنوك: التصنيف 01: قوي، الثاني: مرضي،

الثالث: معقول، الرابع: هامشي (خطر)، الخامس: غير مرضي.

ثانياً: مميزات طريقة CAMELS.

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار (CAMELS) في النقاط التالية:³

- ◆ تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- ◆ توحيد أسلوب كتابة التقارير؛

¹ شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

² شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

³ شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

- ◆ اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛
- ◆ الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها؛
- ◆ عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

ثالثاً: مآخذ طريقة CAMELS.

يمكن تلخيص أهم مآخذ طريقة (CAMELS) في النقاط التالية:¹

- ◆ أعطى المعيار أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضاً قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
 - ◆ يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
 - ◆ يعتمد المعيار على قياس الأداء استناداً على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقاً لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.
- المطلب الثالث: طريقة خلق القيمة.**

الفرع الأول: مفهوم خلق القيمة.

تكمن الفكرة الأساسية لخلق القيمة في أن المؤسسة تخلق قيمة للمساهمين إذا كانت مردودية الأموال المستثمرة أكبر من تكلفة مختلف مصادر التمويل المستخدمة (تكلفة رأس المال)، وبالتالي فإن قياس خلق القيمة يتطلب تحديد وبدقة مفهوم مردودية الأموال المستثمرة ومفهوم تكلفة رأس المال، وكيف يمكن توقع ذلك على المستوى التطبيقي، ويمكن التمييز بين طريقتين أساسيتين لقياس خلق القيمة، تتمثل الطريقة الأولى في طريقة التدفقات النقدية العائدة لرابورت (Rapport) سنة 1986، بينما تتمثل الثانية في الطريقة المطورة من طرف مكتب ستارن وستيوارت (Stern and Stewart) سنة 1991، والتي تعتمد على

¹ شوقي بورقية، مرجع نفسه.

مفهومين أساسيين هما القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) وبطبيعة الحال فإن الطريقتين لهما نفس القاعدة النظرية، حيث أن القيمة الاقتصادية المضافة هي مفهوم مستخلص من النظرية الاقتصادية للعائد الاقتصادي المطورة من طرف ألفراد مارشال (Alfred Marshall) سنة 1890 ، كما أن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة مرتبط كلياً بالنظرية المالية التي تبين أن قيمة المنشأة تساوي مجموع التدفقات المالية الحالية العائدة للمساهمين والدائنين الماليين، ويعتمد المساهم في حسابه لخلق القيمة على مجموعة من المفاهيم تتمثل أساساً في:

- **الفوائد المتبقية:** والتي تساوي نتيجة الاستغلال ناقص المصاريف المالية لرأس المال المستثمر.

- **معدل العائد الداخلي:**

وهو أعلى معدل يمكن من خلاله قبول الاقتراض لتمويل مشروع ما، حيث يعتمد لتحديده على التدفقات النقدية المتولدة من خلال الاستثمار، فمثلاً إذا كان معدل العائد الداخلي لمشروع ما أقل من معدل الفائدة السائد في السوق، فإنه يرفض الاستثمار في هذا المشروع.

- **صافي القيمة الحالية:**

وهو يشير إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، وفي حالة المقارنة بين عدد الاقتراحات الاستثمارية، فيعتبر البديل الأفضل الذي يحقق أكبر صافي قيمة حالية ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

صافي القيمة الحالية = مجموع التدفقات النقدية الصافية الحالية

$$VAN = \sum_{i=1}^t \frac{B_t}{(1+i)^t} = \sum_{i=1}^t \frac{(R_t - D_t)}{(1+i)^t} + V_0$$

حيث:

V_0 : القيمة المتبقية؛

R_t : التدفقات النقدية الداخلة؛

D_t : التدفقات النقدية الخارجة؛

i : سعر الخصم.

الفرع الثاني: الأطراف التي توجه لهم خلق القيمة.

توجد العديد من الأطراف توجه إليهم خلق القيمة ويمكن إبراز ذلك في النقاط التالية:

أولاً: خلق القيمة للمساهمين.

أدت العولمة المالية إلى تعميم معيار القيمة للمساهم كنموذج لتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسة، حيث تعرف القيمة للمساهم من قبل على أنها القيمة الاقتصادية للمؤسسة بعد تخفيض ديونه، كما تعرف خلق القيمة للمساهم بأنها المردودية الإضافية الناتجة عن نشاطات المؤسسة بعد تغطية تكلفة مصادر التمويل في المؤسسة المقدره بالتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال، ويتعلق خلق القيمة للمساهم بتعظيم المردودية لرأس المال المستثمر من طرف المساهمين أي تعظيم مردودية الأموال الخاصة.

ثانياً: خلق القيمة للعملاء.

غيرت عولمة المنافسة وتسارع الابتكارات موازين القوى حول الزبون، حيث أن هذا الأخير يختار السلع والخدمات التي يريد شراءها بدلالة أربعة أبعاد.

- ◀ التكلفة والتي يسعى دائماً لتقليلها؛
- ◀ النوعية والتي يسعى دائماً لتعظيمها؛
- ◀ تاريخ التسليم الذي ينبغي أن يوافق توقعاته؛
- ◀ الإبداع.

حيث تفرض هذه التوقعات الجديدة للعميل على المؤسسة أن تؤقلم نظام معلوماتها وخاصة نظام المحاسبة التحليلية، بالطريقة التي نتج بها معلومات ملائمة لمتابعة الأبعاد الأربعة للأداء، والتي تسمح بخلق القيمة للعميل، ولقد طورت في المحاسبة التحليلية بعض الأفكار كالتسيير بمراكز النشاط وجدول القيادة التنبئي، وذلك بهدف قياس خلق القيمة للعميل وربط هذه الأخيرة بخلق القيمة للمساهم، وبوجود عدة أطراف تتأثر وتؤثر على قرارات ونتائج المؤسسة، وبالتالي فإن خلق القيمة الكلية تعتبر الهدف الأكثر موضوعية وشمولية.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس خلق القيمة.

يمكن تقسيم مؤشرات قياس خلق القيمة حسب طبيعتها إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: مؤشرات ذات طبيعة محاسبية.

والتي سادت إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث كانت المؤسسات تعتمد على النتيجة الصافية والعائد على السهم لقياس خلق القيمة، ثم بعد ذلك بدأت المؤسسات تعتمد على مؤشرات محاسبية أخرى تمثلت أساساً في كل من معدل العائد على الأموال الخاصة ومعدل العائد على الاستثمار.

ثانياً: مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية.

تتمثل مؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية أساساً في القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والتي يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

-تعريف مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

ظهر هذا المؤشر على أعقاب المؤشرات المحاسبية التي اعتبرت غير دقيقة من جانب القيمة الحقيقية، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار جانب المخاطرة، ولعل أهم المؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية تتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة أو ما يسمى بالربح الاقتصادي، حيث تقيس القيمة الاقتصادية المضافة ثروة المؤسسة لدورة ما مع الأخذ في الحسبان تكلفة الديون والأموال الخاصة، ويرتكز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة إلى الوصول إلى مستوى النتيجة من خلال القيمة المضافة لأنها تحسب بعد تعويض كل من الدائنين والمساهمين على أساس المبالغ المستثمرة في المؤسسة، ويمكن الوصول إلى القيمة الاقتصادية المضافة من خلال المعادلة التالية:

$$PE = AE \times (Re - K)$$

حيث أن:

PE : الربح الاقتصادي أو القيمة الاقتصادية المضافة؛

AE : الأصل الاقتصادي؛

Re : المردودية الاقتصادية بعد الضريبة؛

K : التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

أو: القيمة الاقتصادية المضافة = نتيجة الاستغلال قبل الضريبة - التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

ثالثا: مؤشرات ذات طبيعة بورصية

تعتبر القيمة السوقية المضافة أو ما يسمى بخلق قيم البورصة والعائد الإجمالي للمساهمين أهم مؤشرين لقياس خلق القيمة.

1 - القيمة السوقية المضافة *Market Value Added*

وهي الفرق بين قيمة الأموال الخاصة زائد الديون وبين القيمة المحاسبية لمجموع الأصول ويعبر عنها بالوحدة النقدية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

القيمة السوقية المضافة = رسملة البورصة + قيمة الديون الصافية - القيمة المحاسبية لمجموع الأصول
وفي حالة عدم توفر المعلومات الكافية نفترض أن قيمة الديون الصافية تساوي القيمة المحاسبية وبالتالي تصبح المعادلة كالتالي:

القيمة السوقية المضافة = رسملة البورصة - القيمة المحاسبية للأموال الخاصة

العائد الإجمالي للمساهمين *Total Shareholders Return*

هو عبارة عن معدل العائد على السهم مع معدل القيمة المضافة ويعبر عنه بالنسبة المئوية إذا ما اعتبرنا أن العائد الإجمالي للمساهمين (*TSR*) (تقييم الأسهم + توزيعات الأرباح) كمقياس لخلق القيمة، فمن

المنطقي أن العائد الإجمالي المرتفع مفضل على العائد الإجمالي المنخفض، لكن في الحقيقة أن العائد الإجمالي لا يدل حقا أن المؤسسة نجحت أكثر من الأخرى، فمعدل العائد المطلوب من المؤسسة أو تكلفة رأس المال يرتفع بارتفاع المخاطر.

كما أن الفرضية التي يقوم عليها العائد الإجمالي للمساهمين المتمثلة في اعتبار أن توزيعات الأرباح يعاد استثمارها مباشرة في المؤسسة غير واقعية، لأنه لا يمكن لكل المساهمين أن يقوموا بإعادة الاستثمار في المؤسسة وحتى يتمكنوا من ذلك ينبغي أن يقوم البعض منهم ببيع الأسهم، فمثلا إذا كانت مؤسستين لهما نفس الرسملة في البورصة وبنفس المخاطر وكذا نفس العائد الإجمالي، ولنفترض أن كل توزيعات الأرباح أعيد استثمارها خارج هاتين المؤسستين بمعدل مساوي للتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال، فإذا العائد الإجمالي لهاتين المؤسستين يفوق تكلفة رأس المال، فإن اهتمام المساهم يكون منصبا على المؤسسة التي تقوم بإعادة استثمار الأرباح، أما إذا كانت تكلفة رأس المال أكبر من العائد الإجمالي فإن اهتمام المساهم سيكون منصبا على المؤسسة التي توزع الأرباح أكثر، بمعنى آخر أنه إذا كان العائد الإجمالي للمؤسستين يفوق تكلفة رأس المال المستثمر، وأن المؤسسة الأولى لا توزع الأرباح والأخرى توزع الأرباح فإن الأولى هي التي تخلق القيمة بشكل أكثر، وإذا كان العائد الإجمالي أقل من تكلفة رأس المال، فإن الثانية هي التي تخلق القيمة.

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس خلق القيمة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2): أهم مؤشرات خلق القيمة.

مؤشرات محاسبية	مؤشرات بورصية	مؤشرات اقتصادية	مؤشرات مالية	مؤشرات
ROA/ ROE	TSR	MVA	EVA	VAN
الرمز	نقاط القوة	نقاط الضعف	نقاط الضعف	نقاط الضعف
مفهوم بسيط	يعكس المدى المتوسط والطول مردودية المساهم	يعكس خلق القيمة الإجمالية وليس السنوية	يأخذ بعين الاعتبار مفهوم التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال	أحسن مقياس
محاسبي وبالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر، محدود بسنة واحدة ويجب مقارنته بنسب	يتم حسابه في فترة قصيرة جدا ويتأثر بحركية الأسواق المالية	يتأثر بحركية الأسواق المالية ويصعب تطبيقه على الشركات غير المدرجة في	محدود على سنة واحدة، ويصعب توقعه على عبر الزمن	صعوبة حسابه من طرف المحلل الخارجي

معينة لكي يصبح له معنى	البورصة			
------------------------	---------	--	--	--

المصدر: شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 105.

المطلب الرابع: طريقة الكفاءة -X.

الفرع الأول: مفهوم الكفاءة -X وطرق تقديرها.

أولاً: مفهوم الكفاءة -X: انطلقا من أعمال Farrell لقياس الكفاءة، قام Leibenstein 1966 بصياغة مصطلح X- efficiency أو الكفاءة -X وتوسع استخدامه في الأبحاث البنكية التي رجحت إمكانية سيطرة هذا النوع من الكفاءة على كفاءة الحجم والنطاق.

يعبر هذا النوع من الكفاءة عن الجوانب الأخرى التي لا تشملها الكفاءة الاقتصادية أو الكلية. وتعتبر كفاءة -X مقياساً لمدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها الأمثل، حيث يعود هذا الانحراف إلى عوامل أخرى تؤثر في عناصر الإنتاج كالمهارات الإدارية، التكنولوجيا المستخدمة، نظم الحوافز والأجور... الخ وبالتالي فإن ارتفاع كفاءة -X في مؤسسة ما يعبر عن التحكم الجيد في مثل هذه العناصر. تقاس كفاءة -X بعدة طرق منها: النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية، أو باستخدام طرق التقدير حيث تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفاء.

ثانياً: طرق تقدير الكفاءة-

تقسم الطرق المستعملة في تحديد كفاءة المؤسسات المالية والبنوك إلى مجموعتين تتمثل المجموعة الأولى في الطرق المعلماتية (العشوائية) والتي طورت من طرف آينر وآخرون سنة 1977، والطرق اللامعلماتية والتي طورت من طرف شارنز وآخرون سنة 1978، حيث تختلف الطريقتين أساساً على مستوى الفرضيات المطبقة على المعطيات، بالإضافة إلى قضية الأخذ أو عدم الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية.

كما أن أغلب الطرق المعلماتية المطبقة على المؤسسات المالية تركز على الكفاءة في التكاليف في حين أن الطرق اللامعلماتية تركز على العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وبالتالي فإن الطرق المعلماتية تكون على أساس وجود شكل وظيفي لدالة الإنتاج مثل دالة كوب دوغلاس والدالة المتسامية اللوغاريتمية، والتي يتم تقديرها اقتصادياً من خلال معطيات العينة المدروسة، في حين أن الطرق اللامعلماتية تشكل حدود الإنتاج من خلال استعمال البرمجة الخطية، ونتيجة لذلك فإن جميع المشاهدات تأخذ بعين الاعتبار الشكل الوظيفي لدالة الإنتاج، ولعل أهم طريقتين والأكثر استعمالاً تتمثلان في:

- ◆ طريقة التحليل العشوائي (Stochastic Frontier Analysis).
- ◆ طريقة التحليل بتطويق البيانات (Data Envelopment Analysis).

أولاً - طريقة التحليل بتطويق البيانات (DEA) :

1 تعريف بطريقة (DEA): تم تقديم هذه التقنية من طرف Charnes وآخرين (1978) اعتماداً على أعمال Farrell (1957) وأقرت أن مقياس الكفاءة ينقسم إلى قسمين: مقياس الكفاءة التقنية ومقياس كفاءة الحجم.

تستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول: التكاليف، المخرجات، وأسعار المدخلات لعينة من البنوك ومن خلال هذه العينة يتم تحديد البنك الذي ينتج وبأقل تكلفة حجم إنتاج عند مستوى معين من أسعار المدخلات، ويعرف هذا البنك بـ "أفضل بنك ممارس" أو "أفضل تطبيق" لتلك التوفيق (مخرجات، أسعار المدخلات) ويشكل حداً للكفاءة (Efficiency frontier) يغطي أو يغلف البنوك الأخرى في العينة ويمكن استخدامه لتقييم كفاءة باقي البنوك، فالبنوك التي تقع على الحد هي البنوك الكفوة أما التي تقع خارج الحد فهي غير كفوة. تعتبر هذه الطريقة مرنة وقابلة للتكيف ولا تضع أسلوباً خاصاً لدالة تكاليف أفضل بنك ممارس لكن المشكلة هي كونها لا تسمح بأي خطأ في البيانات رغم أن كل البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس لذلك تعتبر هذه الطريقة غير واقعية. ويعتمد تطبيق طريقة التحليل بتطويق البيانات وفقاً للعلاقات التالية:

$$\begin{array}{ll}
 \text{Min}_{x_i} & C_i \\
 \text{s. t.} & y_i \leq \sum_{i=1}^N \mu_i y_i, \\
 & x_{ij} \geq \sum_{i=1}^N \mu_i x_{ij}, \\
 & x_{ik} \geq \sum_{i=1}^N \mu_i x_{ik}, \\
 & x_{if} \geq \sum_{i=1}^N \mu_i x_{if}, \\
 & \mu_i \geq 0, \quad i = 1, \dots, N, \\
 & \sum_{i=1}^N \mu_i = 1,
 \end{array}$$

2 أهداف طريقة التحليل بتطويق البيانات

تعد طريقة التحليل بتطويق البيانات أداة مفيدة بالنسبة لقياس الكفاءة للوحدات المقدمة للخدمات مثل البنوك والتي تهدف إلى ما يلي:

- ◀ تحديد البنك الأفضل أداءً من بين الوحدات المختلفة؛
- ◀ تحديد البنك الأسوأ أداءً من بين الوحدات المختلفة؛

- ◀ المساعدة على تحديد الأهداف لرفع مستويات الكفاءة؛
- ◀ المساعدة في عملية إعادة توزيع الموارد اللازمة لرفع مستويات الكفاءة؛
- ◀ مراقبة الكفاءة عبر الزمن.

ثانياً: طريقة التحليل العشوائي (SFA)

تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات. تشكل التكلفة الكلية المقدرة (المتوقعة أو المتنبأ بها) الحد الذي يمثل أفضل تطبيق وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي يتميز البنك بالكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والتكلفة المتوقعة يسمى بحد الاضطراب وتكون موزعة توزيعاً نصف طبيعي X - العشوائي ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن كفاءة والأخطاء العشوائية للانحدار والتي تتوزع توزيعاً طبيعياً، وتأخذ دالة التكاليف الشكل التالي:

$$C_i = f(y_i, p_i; \beta) + v_i + u_i$$

حيث أن:

C_i : تكلفة الإنتاج للبنك i .

y_i : للبنك المخرجات كمية i .

p_i : المدخلات أسعار.

β : التكاليف دالة معاملات.

v_i : الخطأ العشوائي.

u_i : عدم الكفاءة.

أما دالة الربح فتأخذ الشكل التالي:

$$\pi_{it} = f(y_{it}, p_{it}; E_{ct})$$

حيث أن:

π_{it} : ربح البنك i

E_{ct} : العوامل الخاصة بالدوال المعنية.

الفرع الثاني: مكونات الكفاءة (X).

اقترح فارل (Farrell) سنة 1957 أن كفاءة أي مؤسسة تتكون من مفهومين يتمثل المفهوم الأول في الكفاءة الفنية ويتمثل الثاني في الكفاءة التخصصية أو ما يسمى بالكفاءة السعرية، ويمكن توضيح ذلك أكثر كمايلي:

أولاً: الكفاءة الفنية أو التقنية: (Technical Efficiency)

تقيس قدرة المؤسسة على إنتاج أعظم مستوى من المخرجات من خلال استعمال مستوى معين من المدخلات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات. وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج، ويمكن تقسيم هذه الكفاءة إلى قسمين كفاءة فنية تامة وكفاءة الحجم

ثانياً: الكفاءة التخصّصية: (Allocative Efficiency)

تقيس قدرة المؤسسة على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات، وتتنفّض الكفاءة التخصّصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

خلاصة الفصل:

مما سبق استخلصنا ما يلي:

- أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات حديثة إذا ما قورنت بالوقت الذي ظهرت فيه البنوك بصفة عامة.
- تخضع المصارف الإسلامية إلى رقابة مالية وأخرى شرعية حتى تكون أعمالها مقبولة من الناحية الشرعية .
- تعدد صيغ التمويل في المصارف الإسلامية له أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك في حد ذاتها و المتعاملين و الإقتصاد الوطني .
- تعمل المصارف الإسلامية على تسهيل انتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز فهي تمثل بذلك وسيط مالي .
- تتأثر الكفاءة بالواقع و الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع.
- تمثل الكفاءة في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة ويمكن القول أن المؤسسة كفؤة إذ تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلاني و رشيد .

- تقاس الكفاءة التشغيلية في المصارف بحجم العمليات التي قام بها المصرف وكذلك الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة .
- تتضمن طريقة النسب المالية العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس كفاءة البنوك.
- تهدف طريقة الكفاءة: (X) إلى قياس الكفاءة الفنية أو التقنية وكذلك الكفاءة التخصصية باستخدام طرق كمية.
- تهدف طريقة خلق القيمة إلى قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف باستعمال مؤشرات مختلفة: مالية ، اقتصادية ، بورصية و محاسبية.
- تسعى طريقة GAMELS إلى معرّضة تصنيف البنك في مجموعة من البنوك حيث يكون كالتالي :
تصنيف 01 : قوي ، تصنيف 02 : مرضي ، تصنيف 03 : معقول ، تصنيف 04 : هامشي ، التصنيف 05 : غير مرضي .

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية ومن أجل تدعيم الجانب النظري الذي تعرفنا فيه على حوكمة الشركات بصفة عامة و حوكمة المصارف بصفة خاصة و كذلك المصارف الإسلامية و طرق قياس كفاءتها التشغيلية لبد من القيام بالدراسة التطبيقية وهذا من أجل تجسيد الجانب النظري بما يوازيه على أرض الواقع وذلك من خلال قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية باستعمال المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل في حساب النسب المالية والمؤشرات الاقتصادية لبنك البركة كما نحاول تبين دور مبادئ الحوكمة في الرفع من كفاءة بنك البركة التشغيلية وذلك بالاستعانة بالمقابلة والاستبيان الذي يدرس الأبعاد الرئيسية لمبادئ الحوكمة والكفاءة التشغيلية وتحليل نتائجها حيث تتم هذه الدراسة في بنك البركة الجزائري و المتمثل في فروع: فرع بسكرة ، فرع باتنة ، فرع عنابة ، فرع سكيكدة .

و قد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تقديم البنك محل الدراسة.
- المبحث الثاني: دراسة مالية للكفاءة التشغيلية لبنك البركة الجزائري .
- المبحث الثالث: مساهمة الحوكمة في الرفع من الكفاءة التشغيلية لبنك البركة.

المبحث الأول: تقديم البنك محل الدراسة.

يعتبر بنك البركة الجزائري نموذجا للبنوك الإسلامية في الجزائر و الذي يراعي في تعاملاته المبادئ الإسلامية من عدم التعامل بالربا أخذ أو عطاء، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها، كما يعتبر هذا البنك محور دراستنا الذي من خلاله سنحاول معرفة واقع التسويق في هذا النوع من البنوك، إن معالجة هذا المبحث تتطلب منا المرور بالمطالب التالية:

- ◀ مفهوم بنك البركة الجزائري و خصائصه؛
- ◀ التعريف بفرع بنك البركة في ولاية بسكرة، باتنة، سكيكدة، عنابة.
- ◀ الهيكل التنظيمي للفروع محل الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم بنك البركة الجزائري و خصائصه.

الفرع الأول: مفهوم بنك البركة الجزائري.

أولاً: تعريف بنك البركة الجزائري.

عرف الشيخ صالح عبد الله الكامل* بنك البركة الجزائري على أنه: "بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذ أو عطاء، و يهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، و إلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث و ضوابط الشريعة الإسلامية."¹

حيث يجمع هذا البنك بين صفتين:

أ -الصفة التجارية

حيث يعتبر بنك تجاري وفقا للقانون الجزائري من خلال قيامه بممارسة الوظائف التقليدية للمصارف التجارية من قبول الودائع و توفير التمويل.

ب الصفة الاستثمارية

و التي تجعله بنكا استثماريا وفق المادة الثالثة من قانونه الأساسي من خلال قيامه بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال.

* يمثل صالح عبد الله كامل المساهم الرئيسي في مجموعة دلة البركة المصرفية و رئيس مجلس إدارتها.

¹ عبد الله بن منصور و سليمان مرابط، "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، الجزائر، جامعة فرحات عباس، 25-28 ماي 2003، ص 6.

ثانياً: نشأة بنك البركة

إن فكرة إنشاء بنك البركة تعود إلى سنة 1984 من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)، و شركة دلة البركة القابضة الدولية.**

و قد كانت نتيجة هذا الاتصال أن تم تقديم قرض مالي من طرف مجموعة دلة البركة القابضة للحكومة الجزائرية، بلغت قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم التجارة الخارجية، حيث كان هذا القرض بمثابة فرصة لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجزائر و المجموعة.¹

و في سنة 1986 بدأت فكرة إنشاء بنك مشاركة في الجزائر تتبلور أكثر، و ذلك عند قيام مجموعة دلة البركة المصرفية بعقد ندوتها الرابعة في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، حيث كان محور هذه الندوة هو مناقشة فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر.²

لقد كانت سلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية ابتداء من 1986 و وصولاً إلى القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 و الموافق لـ 14 أفريل 1990³، الدور الكبير في فتح مجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال المصرفي بالجزائر و منها بنك البركة الجزائري، الذي وجد سبيله للتحقيق من خلال تقديم طلب اعتماد البنك لبنك الجزائر الذي وافق على التصريح له بالعمل في السوق المصرفي الجزائري، ليتم بموجبه إنشاء هذا البنك بتاريخ 20 ماي 1991 تحت اسم بنك البركة الجزائري، أما بداية ممارسته لنشاطه بشكل فعلي فكان في شهر سبتمبر 1991 حيث يدير الفرع حالياً 26 فرع.⁴

و يعتبر القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض بنك البركة الجزائري على أنه شركة مساهمة لها الحق في تنفيذ جميع الأعمال المصرفية⁵ وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، ليتيح بذلك فرصة العمل المصرفي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ هذه الشريعة.

** شركة دلة القابضة الدولية: هي مجموعة مصرفية سعودية يقع مقرها في مملكة البحرين و تقوم بتقديم معاملات مالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

¹ عبد الله بن منصور و سليمان مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² المرجع نفسه، ص 6.

³ القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 16، 18 أفريل 1990.

www.albaraka-bank.com

⁴ من موقع البنك الجزائري

⁵ انظر ذلك إلى:

- المادة 128، القانون رقم 90-10، مرجع سبق ذكره، ص 535.

- المادة 83، الأمر 03-11، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 52، 27 أوت 2003، ص 14.

أولاً: معلومات عامة عن البنك.

أ- ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية و التي تتكون 15 بنوك، و بنك تحت التأسيس و مكتب تمثيلي باندونيسيا، و هي بذلك موزعة على 15 بلدا، حيث يبلغ رأسمالها 1.5 بليون دولار أمريكي، تقدم خدماتها لعملائها عن أكثر من 480 فرعا.

ب يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، بحي بوتليجة هويدف، فيلا رقم 01 و 03 الجهة الجنوبية بن عكنون، الجزائر، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له.

ج- بلغ رأسمال البنك عند الإنشاء 500 مليون دج، مقسمة بالتساوي على 500000 سهم، أي ما يعادل 100 دج للسهم الواحد، يشترك فيه مناصفة كن من بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بنك عمومي جزائري) و مجموعة دلة البركة القابضة الدولية.

و قد قام البنك برفع رأسماله سنة 2006 بمقدار أربعة أضعاف، أي ما يعادل 20.5 مليار دج، و الذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأسمال على المساهمين حيث أصبحت:

◀ نسبة مشاركة بنك الفلاحة و التنمية الريفية مساوية إلى 44% ؛

◀ نسبة مشاركة دلة البركة القابضة مساوية لـ 56%؛

د- يبلغ عدد موظفيه 600 موظف، و يتوزع في شبكة فروع بلغ عددها في 2008 حوالي 20 فرعا بزيادة ثلاثة فروع عن سنة 2006، و بـ 10 فروع عن سنة 2003، و يبلغ حاليا 26 فرع وأربع وكالات قيد الإنجاز.

هـ- يعد بنك البركة الجزائري البنك الوحيد من بين البنوك العامة في الجزائر**، الذي يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية إلى غاية 2008***

¹ بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2006، ص 4.

** تتمثل هذه البنوك في: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، صندوق التوفير و الاحتياط الوطني و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، و هي بنوك عمومية إضافة إلى الخاصة و التي تتمثل في: سوسيتي جنرال، بي أن بي باريباس الجزائر، سيتي بنك الجزائر، بنك البركة الجزائري، ناتيكسيس الجزائر، بنك الخليج الجزائري، بنك ترست الجزائري، بنك الإسكان للتمويل و التجارة و مالية الجزائر، البنك العربي الجزائري، بنك المؤسسة العربية المصرفية- الجزائر (ABC)، كاليون الجزائر، فرنسا بنك الجزائر.

<http://www.bank-of-algeria.dz>

أنظر في ذلك إلى: موقع بنك الجزائر:

*** منح الترخيص لبنك إسلامي آخر و هو بنك السلام في 18 أكتوبر 2008 بالعمل في السوق الجزائر

ثانياً: أهم ما اتسم به تاريخ بنك البركة الجزائري¹

أ - سنة 1991: إنشاء بنك البركة في الجزائر؛

ب - سنة 1995: التوازن و الاستقرار المالي للبنك؛

ت - سنة 1999: توحيد و إظهار نتائج مالية صحيحة، إضافة إلى المشاركة في إنشاء شركة التأمين البركة و الأمان؛

ث - سنة 2000: احتلال المرتبة الأولى من بين المؤسسات المصرفية ذات رأسمال الخاص و ذلك فيما يتعلق بمجموع الأصول؛

ج - سنة 2002: انتقال البنك إلى أجزاء سوقية جديدة تتمثل في المهنيين و الأفراد، مع تحقيق نتيجة مالية قياسية و عائد على حقوق المساهمين (ROE) تجاوز 16%؛

ح - سنة 2003: توزع البنك على أهم المدن الجزائرية من خلال شبكة استغلال مكونة من 10 وكالات؛

خ - سنة 2006: شهدت هذه السنة الكثير من الأحداث تمثلت في:

◀ تدعيم شبكة استغلال البنك بفتح 05 وكالات جديدة (الحراش، الشراقة، سطيف 2، سكيكدة، غرداية2)؛

◀ زيادة رأسمال البنك إلى حدود 2.5 مليار دينار جزائري؛

◀ نمو الناتج الصافي بنسبة تقارب 60%؛

◀ تمركز البنك في المرتبة الأولى و للسنة الثانية على التوالي في مجال تمويل الأفراد؛

◀ من ضمن البنوك الأكثر مردودية في السوق الجزائرية و في مجموعة البركة المصرفية بنسبة مردودية حقوق الملكية بأكثر من 25% ؛

◀ بدأ عرض منتج جديد يخص "تمويل العقارات" (سكنات جديدة، قديمة، توسيع، تهيئة، بناء ذاتي).

د - سنة 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار.

ذ - سنة 2013 بلغ عدد الوكالات 26 وكالة* و 04 وكالات** طور الإنجاز.

ر - سنة 2014 بلغ عدد الوكالات 28 وكالة و 02 قيد الإفتتاح.

¹ أنظر في ذلك إلى:

- موقع بنك البركة الجزائري: www.Albaraka-bank.com

- بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2006، ص 5.

* تتمثل هذه الوكالات في: الخطابي، الشراقة، القبة، بئر خادم، الحراش، تيزي وزو، الرويبة، البلدة، باب الزوار، قسنطينة 1-2، سطيف 1-2، باتنة، عنابة، سكيكدة، بجاية، برج بوعريش، وهران 1-2، تلمسان، غرداية 1-2، الوادي، الأغواط، بسكرة.

** وكالات قيد الإفتتاح: الشلف، مستغانم، عين مليلة، سيدي بلعباس .

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

يدير البنك مجلس إدارة يتكون من 8 أعضاء من بينهم رئيس و نائبه، و آخر عضو قائم بالإدارة منتدب، كما أن له للتدقيق و التنفيذ، حيث تتشكل كل واحدة منهما من ثلاثة أعضاء بما فيهم الرئيس، كما يوجد أيضا بالبنك مدققين للحسابات، و مديرية عامة تتضمن 7 أعضاء، إضافة إلى مراقب شرعي واحد يقوم بزيارة الفرع كل ستة أشهر، و ذلك حتى يتأكد من صحة الأعمال التي تقوم بها الفروع و عدم معارضتها للشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: خصائص البنك

يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات و خصائص تتمثل في:

1 جنك مشاركة

يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب المعاملات المالية، و التي أطرها الفقهاء و المفكرون المسلمون ضمن إطار سموه بإطار المشاركة، و هو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الإسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين و الممولين أو ما تعلق منها بأنشطته المصرفية و الاستثمارية و التمويلية.

2 جنك مختلط

بما أن بنك البركة الجزائري مؤسس برأسمال مختلط بين شركة خاصة عربية و بنك عمومي جزائري، فهو يشكل حالة استثنائية و نادرة في عالم البنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية و التي يعود أغلبها لرأسمال الخاص إذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية.

3 جنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية

يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر و النظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر و المبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك و القيم التي أنشأ في ضوئها، إن هذا الأمر يجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري باعتبار أن كل البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي القائم على الربا.

المطلب الثاني: تقديم الفروع محل الدراسة.

الفرع الأول: معلومات عامة حول فرع بسكرة.

1 يعتبر فرع من فروع بنك البركة الجزائري، وهو ممثله في مدينة بسكرة و كل الولايات التي يقوم بخدمتها؛

2 رمزه ضمن وكالات البنك هو 305؛

3 أنشئ في 10 ماي 2011؛

على غرار مجمل وكالات البنك، تقوم وكالات بسكرة و الوادي و الاغواط بتقديم كافة العمليات المصرفية بما في ذلك :

- تسيير الحسابات (حسابات الصكوك، الحسابات الجارية، حسابات العملة الصعبة.....الخ
- إيداع و استثمار (حسابات الادخار، حسابات الاستثمار.....الخ
- تمويل الاستثمار و الاستغلال (المرابحة، الإجارة، الاستصناع، السلم ، المشاركة.....الخ
- تمويل الأفراد و المؤسسات و المهنيين (تمويل العقار، تمويل العتاد المهني، تمويل المحلات التجارية.....الخ
- التجارة الخارجية (الائتمان المستندي، استرجاع العملة الصعبة، الصرف..... الخ
- مختلف الخدمات (تحويل ARTS ، المقاصة الاليكترونية ، تقديم الاستشارة، الدخول في علاقات عمل.....الخ
- كل العمليات المصرفية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء و مراقبة من طرف لجنة تدقيق للشريعة مستقلة عن البنك.
- مدير الوكالة و مساعديه في أتم الاستعداد لاستقبالكم على أحسن وجه، و توفير لكم أفضل الخدمات المصرفية.

الفرع الثاني: معلومات عامة حول فرع باتنة.

1 يعتبر فرع من فروع بنك البركة الجزائري، وهو ممثله في مدينة باتنة و كل الولايات التي يقوم بخدمتها؛

2 رمزه ضمن وكالات البنك هو 403؛

3 أنشئ في ؛

- 4 يقوم الفرع بالنشاط المصرفي الكامل الذي يقوم الفرع الرئيسي من فتح حسابات، قبول الودائع، منح التمويلات بمختلف أنواعها وغيرها من الخدمات المصرفية التي يقوم بها الفرع الرئيسي بالجزائر العاصمة؛
- 5 كل العمليات المصرفية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء و مراقبة من طرف لجنة تدقيق للشريعة مستقلة عن البنك.
- 6 مدير الوكالة و مساعديه في أتم الاستعداد لاستقبالكم على أحسن وجه، و توفير لكم أفضل الخدمات المصرفية

الفرع الثالث: معلومات عامة حول فرع سكيكدة.

- 1 يعتبر فرع من فروع بنك البركة الجزائري، وهو ممثله في مدينة سكيكدة و كل الولايات التي يقوم بخدمتها؛
- 2 رمزه ضمن وكالات البنك هو 409؛
- 3 أنشئ في 3 ديسمبر 2006 ؛
- 4 يقوم الفرع بالنشاط المصرفي الكامل الذي يقوم الفرع الرئيسي من فتح حسابات، قبول الودائع، منح التمويلات بمختلف أنواعها وغيرها من الخدمات المصرفية التي يقوم بها الفرع الرئيسي بالجزائر العاصمة؛
- 5 كل العمليات المصرفية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء و مراقبة من طرف لجنة تدقيق للشريعة مستقلة عن البنك.
- 6 مدير الوكالة و مساعديه في أتم الاستعداد لاستقبالكم على أحسن وجه، و توفير لكم أفضل الخدمات المصرفية.

الفرع الثاني: معلومات عامة حول فرع عنابة.

- 1 يعتبر فرع من فروع بنك البركة الجزائري، وهو ممثله في مدينة باتنة و كل الولايات التي يقوم بخدمتها؛
- 2 رمزه ضمن وكالات البنك هو 404؛
- 3 أنشئ في ؛
- 4 يقوم الفرع بالنشاط المصرفي الكامل الذي يقوم الفرع الرئيسي من فتح حسابات، قبول الودائع، منح التمويلات بمختلف أنواعها وغيرها من الخدمات المصرفية التي يقوم بها الفرع الرئيسي بالجزائر العاصمة؛

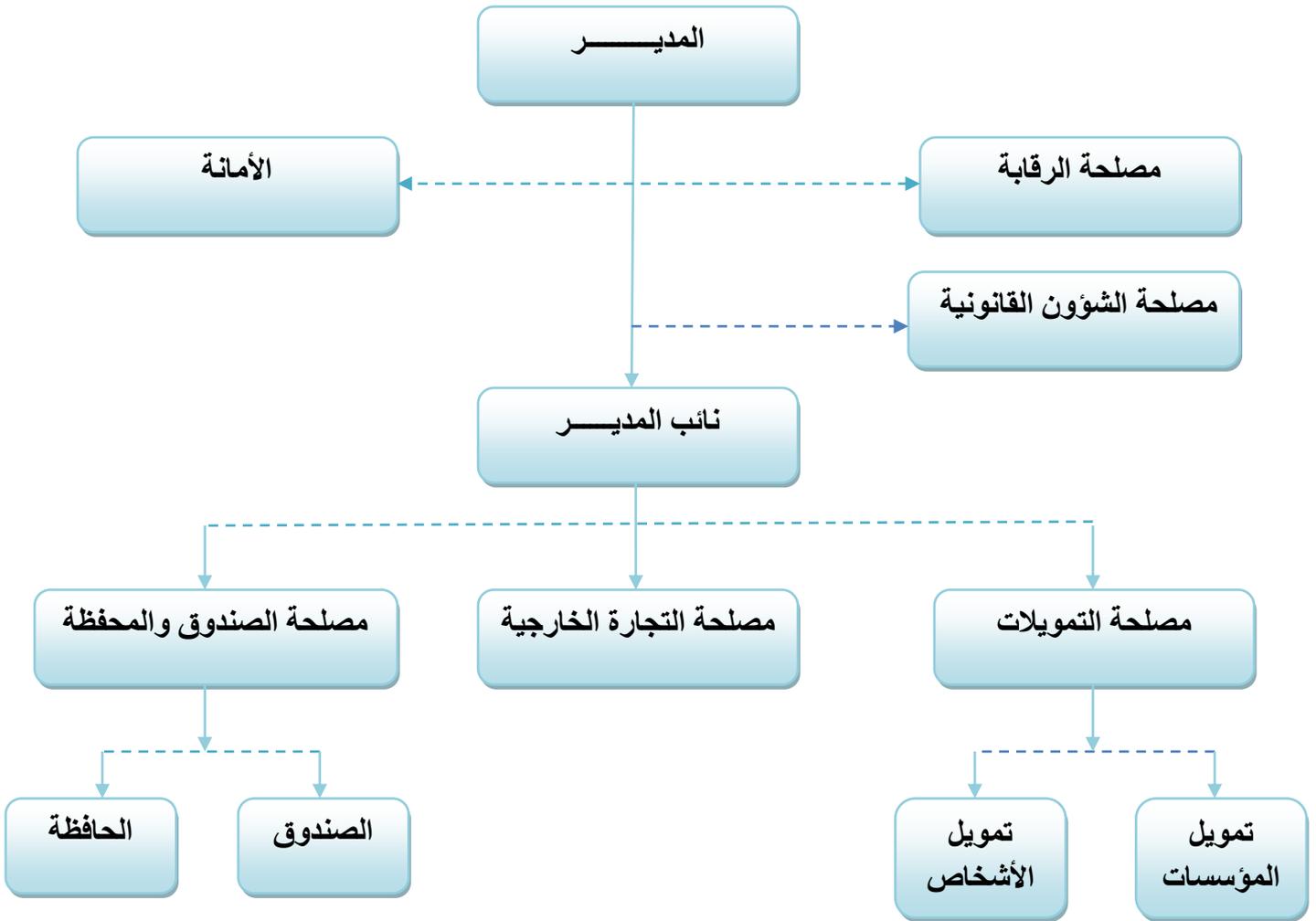
5 كل العمليات المصرفية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء و مراقبة من طرف لجنة تدقيق للشريعة مستقلة عن البنك.

6 مدير الوكالة و مساعديه في أتم الاستعداد لاستقبالكم على أحسن وجه، و توفير لكم أفضل الخدمات المصرفية

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للفروع محل الدراسة.

بعد إجراء عملية مقابلة مع مدراء الوكالات المعنية بالدراسة اتضح أن الهيكل التنظيمي للفروع واحد إلا في عدد عمال الوكالات في المصالح و الشكل أدناه الهيكل التنظيمي لفروع بنك البركة محل الدراسة

الشكل(3-2): الهيكل التنظيمي لفروع بنك البركة محل الدراسة.



المصدر : من إعداد الطالب بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديري الوكالات.

تتمثل مهام كل عنصر من عناصر الهيكل التنظيمي فيما يلي:

1 المدير:

و هو المسؤول عن الفرع و نتائجه حيث يكون خاضعا لسلطة مدير الشبكة، تتمثل المهام التي يقوم بها في:

أ - إعطاء التعليمات و التوجيهات المنظمة لعمل الفرع؛

ب استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة لتسويتها؛

ت السهر على تطبيق القوانين التي تدير الفرع؛

ث الإمضاء على البريد.

2 نائب المدير:

و الذي يكون خاضعا لسلطة مدير الفرع و يقوم مقامه عند غياب هذا الأخير، تتمثل مهامه الأساسية في تحقيق نشاطات و أهداف الفرع و كذلك تسيير الوسائل البشرية و العتاد إضافة إلى الجانب المتعلق بالميزانية و أمن الفرع.

3 الأمانة:

تكون مسؤولة عن البريد الصادر و الوارد للفرع، ضمان وسائل الاتصال على مستوى الفرع (الهاتف، الإنترنت، فاكس،...)، إضافة إلى توليها توصيل الملاحظات للمدير أو نشرها عنه.

4 المراقبة و التدقيق

تهدف إلى المراقبة الذاتية للفرع، حيث تنحصر في فرع بسكرة في المراقبة المحاسبية، و تكون مسؤولة عن:

أ - التأكد من أن كل العمليات تم إدراجها في الحسابات الخاصة بها؛

ب تسجيل و مراجعة العمليات المحاسبية التي تجري في مختلف مصالح الفرع و التأكد من مطابقة التسجيلات مع الأوراق المحاسبية؛

ت التعرف على الحسابات غير النشطة و إبلاغها إلى المصلحة المختصة.

5 المنازعات و الشؤون القانونية

و هي التي تكون مسؤولة عن دراسة الملفات التي وقع فيها النزاع و محاولة حلها و ذلك باللجوء إلى الهيئات المختصة في ذلك.

6 مصلحة الصندوق و المحفظة

و هي مصلحة تكون تحت إشراف نائب المدير حيث تتفرع إلى:

أ -مصلحة الصندوق: تتمثل وظيفته في

◀ استقبال الودائع و تنفيذ التحويلات من و إلى حساب الزبون؛

◀ ضمان دفع وسحب الأموال (بالدينار أو بالعملة الصعبة)؛

◀ إصدار و منح الشيكات و دفاتر التوفير؛

ب مصلحة المحفظة: تتمثل مهامها في

◀ الاحتفاظ بالأوراق التجارية و سندات الصندوق المقدمة من طرف العملاء من أجل تحصيلها قبل

تاريخ استحقاقها؛

◀ مقاصة الأوراق التجارية و الشيكات و غيرها من القيم؛

◀ القيام بعملية الاكتتاب، و الاحتفاظ و الرهن الحيازي لسندات الصندوق؛

◀ دفع الأوراق التجارية؛

◀ إرسال القيم إلى البنوك الأخرى للتحصيل.

7 مصلحة التجارة الخارجية

و هي المسؤولة عن معالجة كل المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية من توطين عمليات الاسترداد و التصدير، تسيير و متابعة حسابات العملة العسبة و التبادل النقدي و كذلك قبض السجلات القانونية، حيث تكون تحت إشراف نائب مدير الفرع.

8 مصلحة التمويلات

و هي تتولى مهمة تسيير القروض في الفرع، حيث تتفرع إلى:

أ -تمويل المؤسسات: تكون مسؤولة عن منح القروض للمؤسسات و تسييرها سواء كانت هذه

القروض ممثلة في قروض الاستغلال أو قروض الاستثمار.

ب تمويل الأشخاص: و هي التي تكون مسؤولة عن تسيير القروض الموجهة للأفراد.

المبحث الثاني: دراسة مالية للكفاءة التشغيلية لبنك البركة الجزائري.

سنحاول من خلال هذا المبحث استخدام النسب المالية التي تعتبر أكثر استخداما في قياس وتقييم كفاءة الأداء للبنوك بصفة عامة وبنك البركة الجزائري الذي هو محل دراستنا هذه بصفة خاصة.

المطلب الأول: النسب المالية المستخدمة في الدراسة.

سنحاول من خلال هذا المطلب معرف أهم النسب التي تستخدم في قياس الكفاءة التشغيلية لبنك البركة الجزائري وذلك على مستوى التحكم في التكاليف وعلى مستوى توليد الأرباح.

الفرع الأول: نسب تقييم كفاءة التكاليف (Cost Efficiency).

تستعمل العديد من النسب المالية لتقييم كفاءة التكاليف في المؤسسات المالية، ولكن سنحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على أهم النسب المالية، والمتمثلة في نسبة هامش الربح (PM) ونسبة التكاليف إلى الإيرادات (CTI).

الفرع الثاني: نسب تقييم كفاءة الأرباح (Profite Efficiency).

لتقييم كفاءة الأرباح نستخدم نموذج ديبون "Dupont System" والذي يركز على حساب كل من العائد على الأموال الخاصة (ROE) والعائد على الأصول (ROA) ومنفعة الأصول (AU)؛ لتقييم كفاءة الأرباح والرافعة المالية أو ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية (EM) لتقييم مدى اعتماد البنك على أموال الغير ومن ثمة تفسير درجة المخاطر؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (3-1): النسب المالية المستخدمة في قياس الكفاءة التشغيلية لبنك البركة الجزائري.

الكفاءة	النسبة	كيفية الحساب
كفاءة الأرباح	معدل العائد على الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة. $ROE=R / E$
	معدل العائد على مجموع الأصول	النتيجة الصافية / مجموع الأصول. $ROA=R / A$
	منفعة الأصول	الإيرادات/ مجموع الأصول. $AU=I / A$
	مضاعف حقوق الملكية	الأموال الخاصة/ مجموع الأصول. $EM=E / A$
كفاءة التكاليف	هامش الربح	النتيجة الصافية / الإيرادات. $PM=R / I$
	التكاليف إلى الإيرادات	التكاليف / الإيرادات. $CTI= C / I$

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات سابقة الذكر.

حيث أن:

R : النتيجة الصافية.

E : الأموال الخاصة(حقوق الملكية).

A : مجموع الأصول.

C : التكاليف.

I : الإيرادات.

المطلب الثاني: المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية.

يمكن تلخيص النسب المالية المستخدمة في الدراسة المالية حسب كل سنة في بنك البركة الجزائري من خلال الجدول التالي:

جدول (3-2): المؤشرات المستخدمة في الدراسة حسب السنوات.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

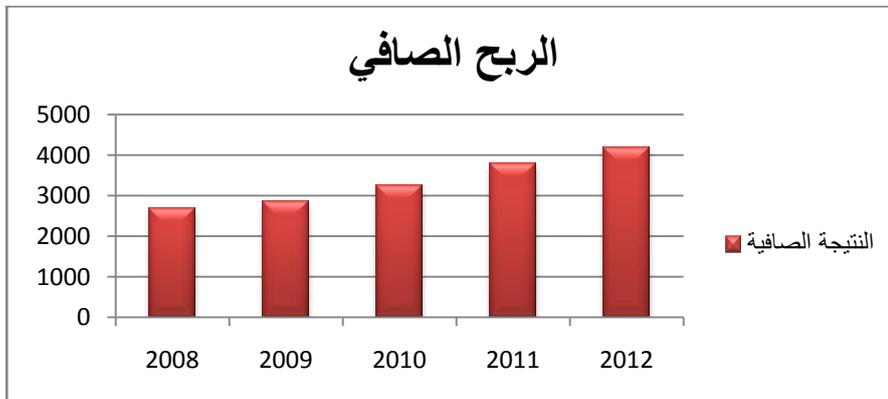
السنوات	الإيرادات	التكاليف	حقوق الملكية	النتيجة الصافية	مجموع الأصول
2008	10300	2737	9089	2672	72254
2009	11815	3127	16310	2854	98845
2010	13645	3096	18843	3243	120508
2011	15539	3809	20550	3778	132983
2012	16632	4160	22110	4190	150787

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على التقارير السنوية لبنك البركة للسنوات المعنية وباستخدام برنامج (Excel).

من الجدول نلاحظ:

1- النتيجة الصافية (الربح الصافي): سجل بنك البركة الجزائري تزايد مستمر حيث كانت 2672 مليار دج سنة 2008 ثم أصبحت 2854 مليار دج سنة 2009 بزيادة قدرها 3.35% ثم لتصبح بعد ذلك أي سنة 2010 تقدر بـ: 3243 مليار دج و 3778 مليار دج سنة 2011 بزيادة قدرت بـ: 6.38% سنة 2010 و 7.61% سنة 2011 لتصبح في سنة 2012 تقدر بـ: 4190 مليار دج وبنسبة زيادة تقدر بـ: 5.17% مقارنة مع سنة 2011 والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (3-3): تطور الربح الصافي لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).

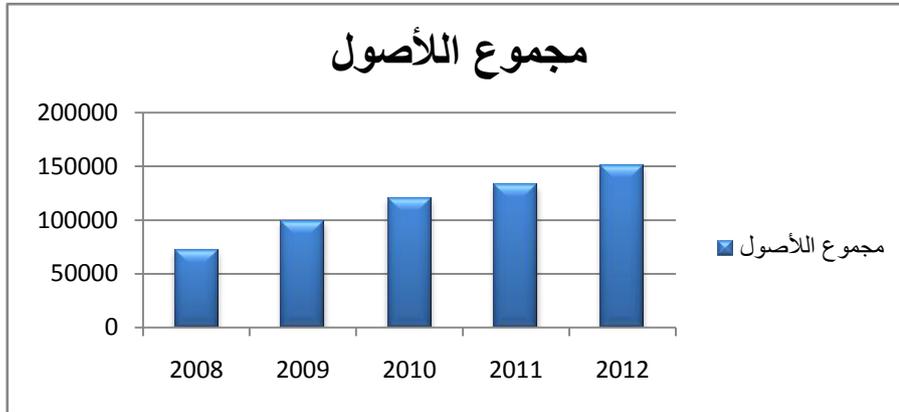


المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

2 مجموع الأصول: يتضح من الجدول أن مجموع أصول بنك البركة الجزائري في تزايد مستمر حيث سجل في سنة 2008 مجموع أصول يقدر بـ: 72245 مليار دج ليصبح بعد ذلك وفي سنة 2009 يقدر بـ: 98845 مليار دج بنسبة زيادة قدرت بـ: 15.54% وأصبحت بعد ذلك 120508 مليار دج سنة 2010 وبنسبة زيادة قدرت بـ: 9.87% مقارنة مع السنة السابقة ثم لتصبح بعد ذلك 132983 و150787 مليار دج لسنة 2011 و2012 وبنسبة زيادة قدرت بـ: 4.92% مقارنة مع سنة 2010 وبنسبة 6.27% مقارنة مع سنة 2011.

والشكل التالي يوضح ذلك:

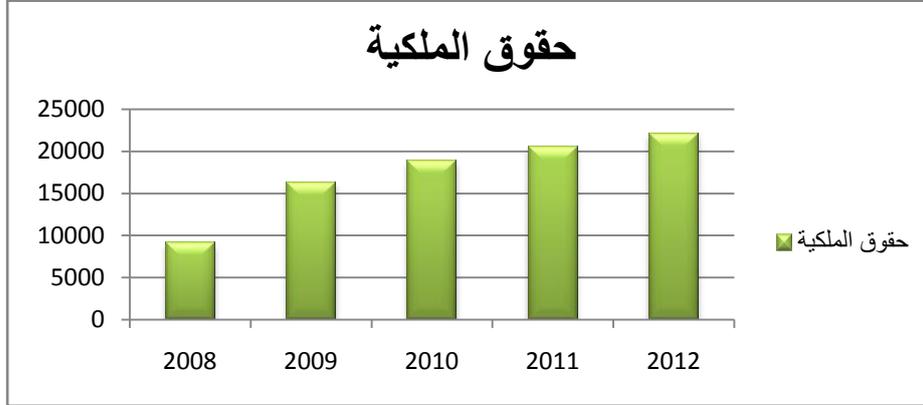
الشكل (3-4): تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

3 حقوق الملكية: يتضح من الجدول أن حقوق الملكية سجلت هي الأخرى تزايد عبر سنوات الدراسة حيث كانت سنة 2008 تقدر بـ: 9089 مليار دج لتعود سنة 2010 وتصبح 16310 مليار دج وبنسبة زيادة قدرت بـ: 28.43% مقارنة مع سنة 2008 لتعرف بعد ذلك زيادة ضئيلة في السنوات الثلاث الأخرى حيث سجلت 18843 مليار دج سنة 2010 و20550 مليار دج سنة 2011 و22110 مليار دج سنة 2012 وبنسبة زيادة كلية تقدر بـ: 26.23% مقارنة مع سنة 2009 والشكل التالي يوضح ذلك.

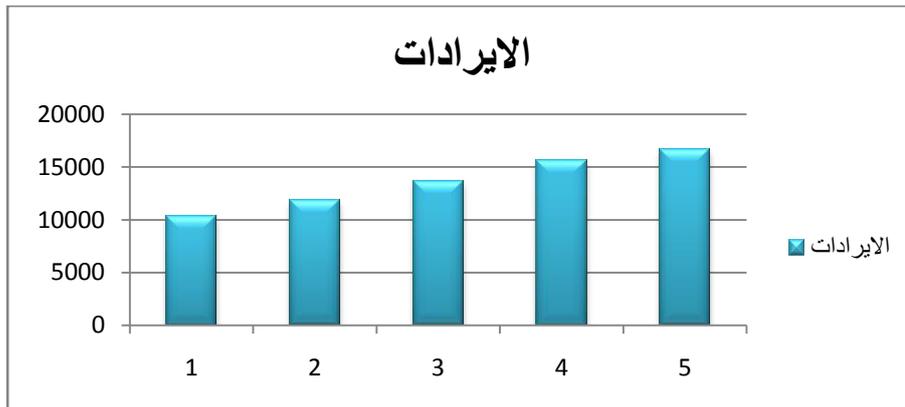
الشكل (3-5): تطور حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

4 +الإيرادات: هي الأخرى سجلت تزايد مستمر خلال الفترة 2008-2012 حث سجلت سنة 2008 ما مقداره 10300 مليار دج ثم أصبح بعد ذلك 11815 مليار دج سنة 2009 لتزيد بقيمة مقدارها 1830 مليار دج سنة 2010 ولتعرف بعد ذلك زيادة أخرى قدرت بـ: 15539 مليار دج سنة 2011 و 16632 مليار دج سنة 2012 وبزيادة كلية قدرت بـ: 38.07% مقارنة بين سنة 2008 وسنة 2012 و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (3-6): تطور الإيرادات لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).

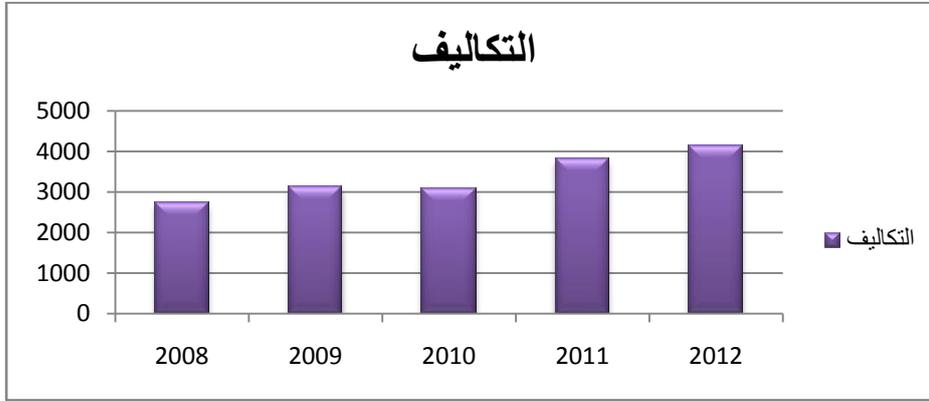


المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

5 -التكاليف: يتضح من الجدول أن التكاليف سجلت هي الأخرى ارتفاعات في الفترة 2008-2012 معدى سنة 2010 التي سجلت انخفاض محسوس قدر بـ: 31 مليون دج لتعرف باقي السنوات ارتفاعات

ضئيلة حيث سجلت سنة 2011 ما قيمته 3809 مليار دج وما قيمته 4160 مليار دج سنة 2012 وبنسبة زيادة كلية قدرت بـ: 34.20% و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (3-7): تطور التكاليف لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2012).

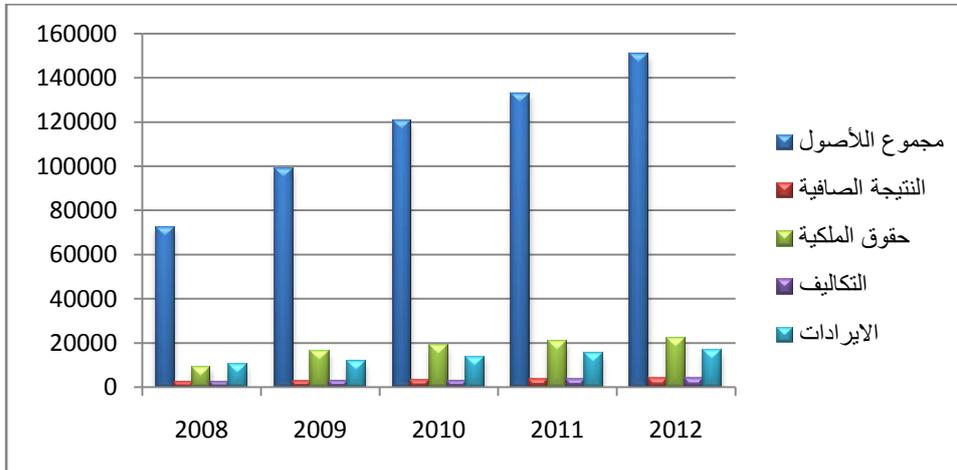


المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

والشكل التالي يوضح تطور أهم المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية.

الشكل (3-8): أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري المستخدمة في الدراسة المالية خلال الفترة

(2008-2012).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

المطلب الثالث: نتائج الدراسة المالية.

سنقوم في هذا المطلب بعرض نتائج الدراسة المالية من سنة 2008-2012 فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول(3-3): نتائج الدراسة المالية للفترة 2008-2012.

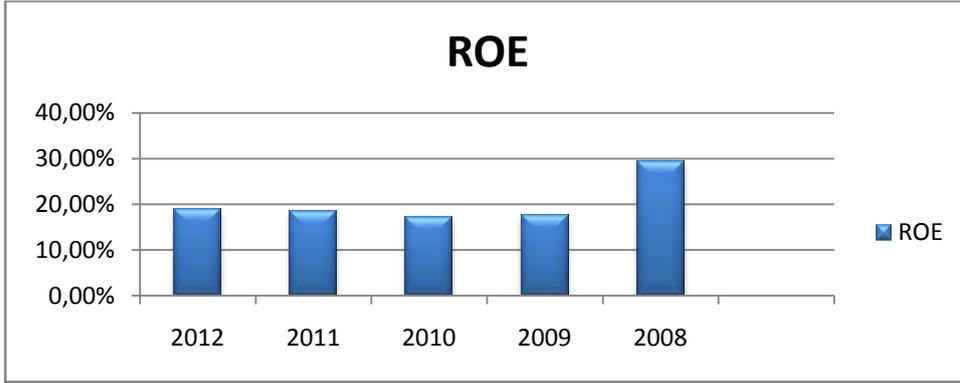
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	النسب
ROE	29%	17,50%	17,21%	18,38%	18,95%	
ROA	3,70%	2,89%	2,69%	2,84%	2,78%	
AU	14,25%	11,95%	11,32%	11,68%	11,03%	
EM	12,58%	16,50%	15,64%	15,45%	14,66%	
PM	25,94%	24,15%	23,77%	24,31%	25,19%	
CTI	26,57%	26,47%	22,69%	24,51%	25,01%	

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على التقارير السنوية لبنك البركة للسنوات المعنية وباستخدام برنامج (Excel).

من الجدول أعلاه نلاحظ:

1 معدل العائد على الأموال الخاصة (ROE): يعكس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استخدام أموال المساهمين لتوليد الأرباح حيث يتأثر هذا المعدل بمعدل العائد على مجموع الأصول (ROA) ومضاعف حقوق الملكية (EM) وكانت النتائج كالتالي: سجل معدل العائد على حقوق الملكية أفضل معدل له سنة 2008 بنسبة 29% ليسجل انخفاض خلال سنتي 2009 و2010 بنسبة 17,50% و17,21% على التوالي ليعود لصعود سنة 2011 ليصبح 18,38% وسنة 2012 بنسبة 18,95% والشكل الموالي يوضح ذلك.

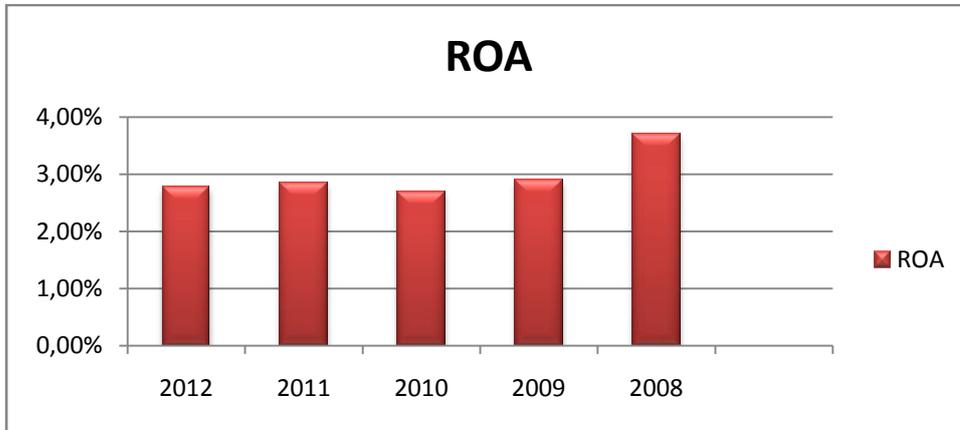
الشكل (3-9): تطور نسب ROE خلال الفترة (2012-2008).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

2 معدل العائد على مجموع الأصول (ROA): ويعكس هذا المؤشر قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة أي ما تحققه وحدة واحدة من الأصول حيث كانت النتائج كالتالي: سجل معدل العائد على مجموع الأصول أفضل معدل له سنة 2008 بنسبة 3,70% ليسجل انخفاض خلال سنتي 2009 و 2010 بنسبة 2,89% و 2,69% على التوالي ليعود لصعود سنة 2011 ليصبح 2,84% و يعرف انخفاض سنة 2012 ليصبح 2,78% والشكل الموالي يوضح ذلك.

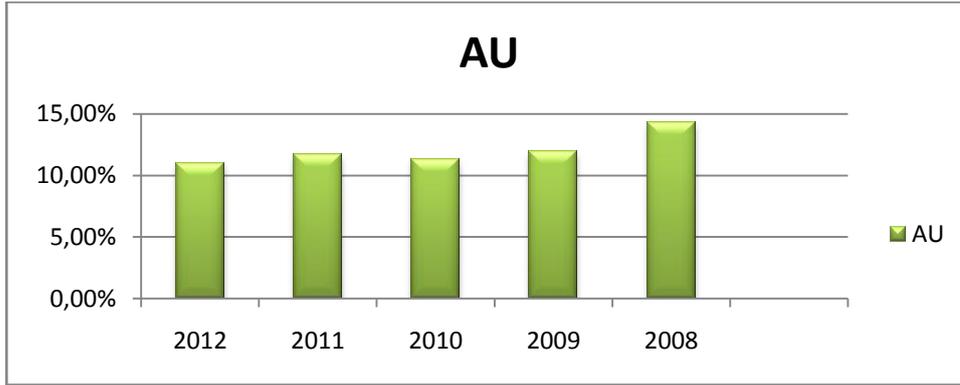
الشكل (3-10): تطور نسب ROA خلال الفترة (2012-2008).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

3 معدل منفعة الأصول (AU): يعكس هذا المؤشر قدرة البنك في استغلال الأصول في توليد الأرباح وكانت النتائج بخصوص هذا المعدل كالتالي: سجل معدل منفعة الأصول أعلى معدلاته سنة 2014 بنسبة 14,25% ليعرف في الأربع السنوات الأخرى ثبات ملحوظ بمعدل محصور في المجال [11,03%-11,95%] والشكل الموالي يوضح ذلك.

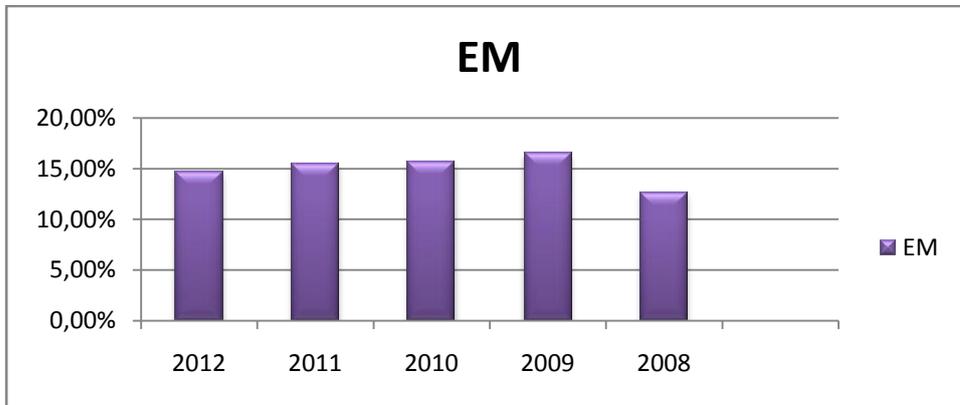
الشكل (3-11): تطور نسب AU خلال الفترة (2008-2012).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

4 مضاعف حقوق الملكية (EM): يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على أموال الغير وكانت نتائج الدراسة كالتالي: سجلت سنة 2008 أقل نسبة في اعتماد البنك على أموال الغير حيث قدرت بـ: 12,58% وتعود أكبر نسبة لسنة 2009 بنسبة 16,50% وذلك بسبب ارتفاع رأس المال الاجتماعي لتعرف السنوات المتبقية انخفاض في هذه النسب لتصبح 16,66% سنة 2012 والشكل الموالي يوضح ذلك:

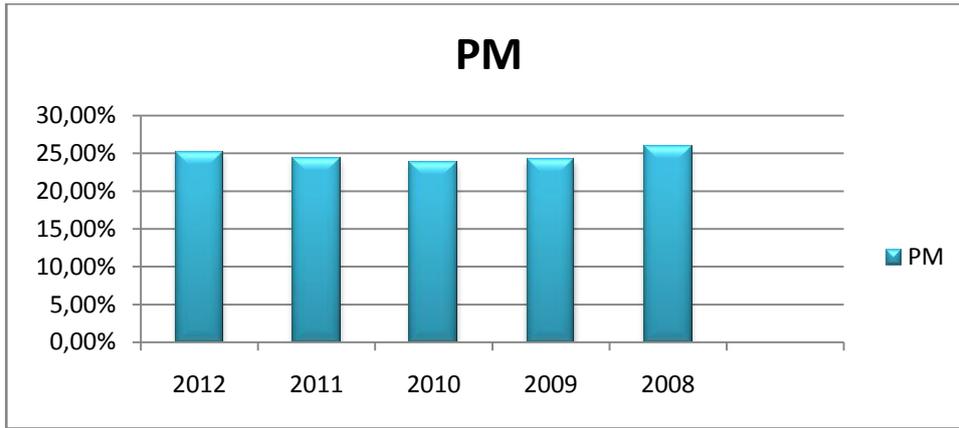
الشكل (3-12): تطور نسب EM خلال الفترة (2008-2012).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

5 هامش الربح (PM): يعكس هذا المؤشر كفاءة البنك في التحكم في التكاليف وكانت النتائج المتعلقة بهذا المعيار كالتالي: سجلت أحسن النسب في كل من سنة 2008 و 2012 بمقدار 25,94 % و 25,19 % على التوالي لتتحصر في المجال [23,77%-24,31%] لكل من سنة 2009، 2010، 2011، والشكل التالي يوضح ذلك.

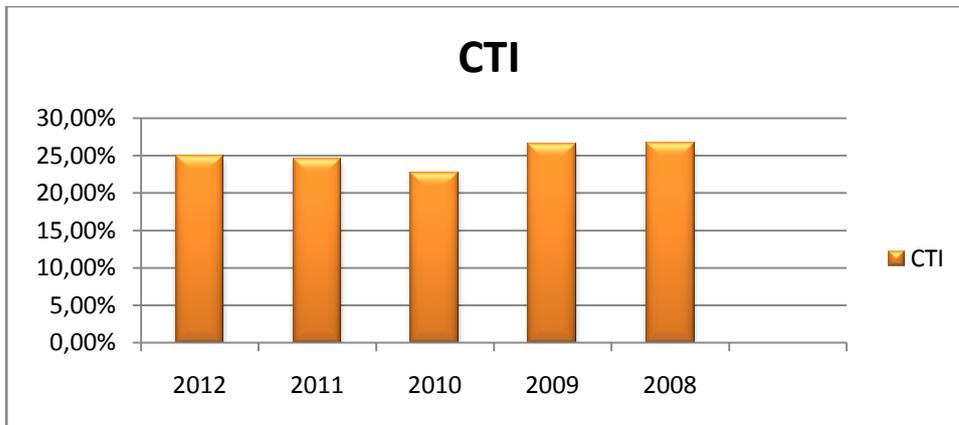
الشكل (3-13): تطور نسب PM خلال الفترة (2012-2008).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

6 التكاليف إلى الإيرادات (CTI): يعكس هذا المؤشر قدرة البنك على التحكم في التكاليف وكانت النتائج كما يلي: كانت أحسن نسبة تقدر بـ: 22,69 % لسنة 2010 وكانت النسب متوسطة ومحصورة في المجال [24,51%-26,57%] للسنوات الأخرى والشكل الموالي يوضح ذلك.

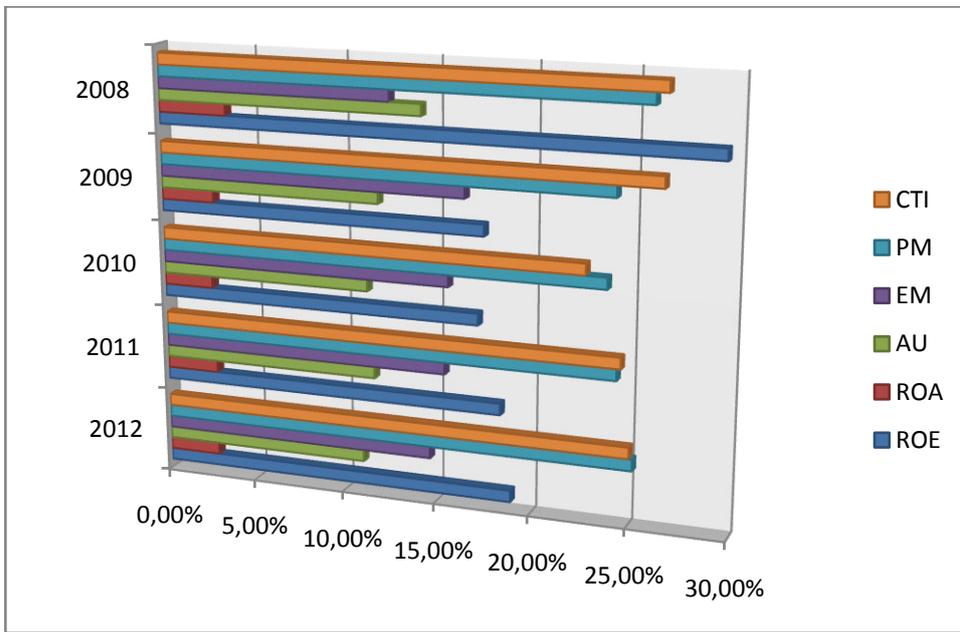
الشكل (3-14): تطور نسب CTI خلال الفترة (2012-2008).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

و الشكل التالي يوضح تطور أهم النسب المالية .

الشكل (3-15): تطور أهم النسب المالية المستخدمة في الدراسة خلال الفترة (2008-2012).



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج (Excel).

المبحث الثالث: المنهج المستخدم في الدراسة، التحليل الإحصائي للبيانات.

سوف نتناول في هذا المبحث معرفة المنهج المستخدم في الدراسة وكذا أساليب جمع البيانات ثم نقوم بعملية التحليل الإحصائي للبيانات بالاعتماد على برنامج SPSS وأخيرا معالجة وتقييم الفرض إلى أبرز النتائج المستخلصة.

المطلب الأول: المنهج المستخدم، التحليل الإحصائي.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة المنهج المستخدم وأساليب جمع البيانات ثم قياس صدق وثبات عينة الدراسة.

الفرع الأول: المنهج المستخدم.

يعبر المنهج عن الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة المراد معرفة حقيقتها، ومعرفة إجابات الأسئلة التي يثيرها موضوع البحث، وبما أننا قمنا بدراسة دور مبادئ الحوكمة في الرفع من الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي وذلك بتحليل المعلومات ووصف عينة الدراسة بتفسير النتائج .

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات.

تتمثل في الوسائل التي يتمكن الباحث من خلالها الحصول على البيانات والمعلومات عن متغيرات الدراسة للوصول إلى الأهداف والإجابات على التساؤلات ولقد تم الاعتماد على مايلي:

- 1 **الاستمارة**: وتعرف الاستمارة على أنها نموذج يشمل أسئلة موجهة لمجموعة أفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ما أو مشكلة ما، وهي تعد أداة رئيسية في جمع البيانات إذا تم مراعاة في صياغتها قدرتها على التشخيص وقياس المتغيرات الرئيسية والفرعية للدراسة.
- 2 **وصف الاستمارة**: لقد اعتمد الباحث في إعداد الاستمارة على مقياس ليكارت الخماسي المبين في الجدول الموالي.

الجدول (3-4): مقياس ليكارت الخماسي.

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
×	×	×	×	×

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج، SPSS الجزء الثالث، موضوعات مختارة ص 540.

3 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من إدارات بنك البركة الجزائري والمتمثل في فروع الأربعة محل الدراسة وهي بالترتيب كآلاتي: فرع عنابة، فرع سكيكدة، فرع باتنة وأخيرا فرع بسكرة وقد تم توزيع 50 استمارة وبعد عملية الجمع والفرز تبين أن هناك 40 استمارة صالحة لإجراء الدراسة عليها بنسبة استرداد قدرت بـ: 80% .

4 هيكل الاستبيان: تضمن الاستبيان 54 عبارة موزعة على ثلاث محاور رئيسية.

- المحور الأول: يمثل البيانات الشخصي للعينة وشملت الجنس، العمر، المستوى، التخصص، الخبرة، المنصب، الفرع بمجموع 07 عبارات.
- المحور الثاني: مدى التزام البنك بمبادئ الحوكمة التي جاءت بها لجنة بازل، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به الشريعة الإسلامية بمجموع 39 عبارة موزعة على ثلاث كالتالي: مبادئ لجنة بازل 08 عبارات، مبادئ (ODEC) 25 عبارة، مبادئ الشريعة الإسلامية 06.
- المحور الثالث: الكفاءة التشغيلية و مدى إسهام مبادئ الحوكمة في الرفع منها بمجموع 08 عبارات.

5 حدود الدراسة الميدانية: تتمثل حدود الدراسة في مايلي:

- الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بموضوع مبادئ الحوكمة ودورها في الرفع من كفاءة المصارف التشغيلية.
- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في كل من ولاية عنابة، سكيكدة، باتنة، بسكرة وبالضبط في فروع بنك البركة في هذه الولايات.
- الحدود الزمنية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 08-05-2014 إلى غاية 12-05-2014
- الحدود البشرية: تمثلت الحدود البشرية في مجموعة من إدارات و موظفي بنك البركة الجزائري والمتمثل في فروع كل من : عنابة، سكيكدة، باتنة، بسكرة.

الفرع الثالث: اختبار صدق وثبات الأداة.

يعتبر صدق وثبات الاستبيان من خصائص أداة الدراسة، وقد قمنا بدراستهما على النحو التالي:
أولاً: صدق الأداة و ذلك من خلال عرض الأداة على عدد من الأساتذة وإبداء آرائهم حول بتسجيل الملاحظات الخاصة بالاستمارة.

ثانياً: ثبات الأداة ذلك من خلال استعمال معامل ألفا كرونباخ ويستعمل هذا الأخير لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعية وتعتبر قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا كانت أكبر أو تساوي 60% . وكانت نتائج معامل ألفا كرونباخ كما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول (3-5): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبيان.

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	المحور الثاني: مدى تقييد والتزام البنك بمبادئ الحوكمة.
	08	مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.
0,944	01	مجلس الإدارة على دراية بدوره الرقابي خاصة في ما يتعلق بالمخاطر البنكية.
0,944	01	يضمن مجلس الإدارة القيام بالإدارة العليا بوضع وتنفيذ الأهداف الإستراتيجية.
0,945	01	يقوم مجلس الإدارة بتحديد وتوزيع المسؤوليات والمهام بما يخدم أهداف البنك.
0,944	01	تقوم الإدارة العليا بالرقابة وفقا للسياسة التي سطرته.
0,946	01	يقر مجلس الإدارة باستقلال مرقي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية .
0,942	01	يتم التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك.
0,943	01	يفصح البنك بقوائمه المالية في الوقت المناسب والدقيق.
0,943	01	يلم كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالهيكل العملياتي للبنك.
	31	مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ODEC)
	04	1 وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.
0,943	01	توفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد للمسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.
0,943	01	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب أداء حوكمة الشركات
0,944	01	تقوم الهيئات الرقابية في البنوك بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.
0,944	01	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في البنك.

	05	2 حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.
0,944	01	للمساهمين طرق مضمونة لتسجيل حقوق الملكية.
0,945	01	الحصول على المعلومات الخاصة بالبنك في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
0,944	01	للمساهمين الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
0,945	01	إتاحة الفرصة للمساهمين في توجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة.
0,945	01	يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنبابة.
	04	3 معاملة متساوية للمساهمين.
0,946	01	للمساهمين من نفس الفئة نفس حقوق التصويت.
0,945	01	يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين.
0,946	01	يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تمس بالبنك.
0,946	01	يتم إلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود.
	04	4 دور أصحاب المصالح.
0,944	01	يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح(العاملين).
0,944	01	يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون.
0,943	01	يحصل أصحاب المصالح على فرصة الحصول لمعلومات للمشاركة في عملية حوكمة الشركات.
0,943	01	الحق لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية.
	04	5 الإفصاح والشفافية.
0,943	01	يتم إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.
0,943	01	القيام بعملية المراجعة السنوية باستخدام مراجع مستقل.
0,944	01	تتكفل الجهات المسؤولة على توزيع المعلومات على حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

0,943	01	تشمل عملية الإفصاح على العمليات التالية: النتائج المالية، أهداف البنك، أعضاء مجلس الإدارة،... الخ.
	04	6 مسؤولية مجلس الإدارة.
0,944	01	يشرف المجلس على تشكيل الهيكل التنظيمي وإقراره.
0,944	01	يعمل مجلس الإدارة مع المديرين التنفيذيين على توافر كامل المعلومات وكذا تحقيق مصالح البنك والمساهمين.
0,944	01	يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية ويأخذ في الاعتبار اهتمامات أصحاب المصالح.
0,944	01	يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية: مراجعة وتوجيه إستراتيجية البنك، الموازنات السنوية، خطط النشاط، وضع أهداف الأداء.
	06	مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية.
0,943	01	يتبنى البنك مبدأ العدالة في معاملته اليومية مع عملائه وكذا في توزيع الأرباح على المساهمين و أصحاب المصالح المعنية.
0,943	01	يتم تحديد مسؤولية كل فرد في البنك وتوزيع المهام على كل واحد منهم بالتساوي.
0,944	01	تأخذ إجراءات قانونية وإدارية للأطراف المسؤولة عن الأعمال غير القانونية بالبنك التزاما بمبدأ المسألة.
0,944	01	يلتزم مسؤولوا البنك وعماله بالصدق والأمانة وكذلك دقة وشمول المعلومات المقدمة من الأطراف المختصة بالمصادقية والشفافية.
0,944	01	للبنك هيئة رقابة شرعية تسهر على صحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.
0,945	01	تعمل هيئة الرقابة الشرعية على وضع صيغ ونماذج عقود مطابقة لأحكام الشرع.
	08	المحور الثالث: الكفاءة التشغيلية ومدى إسهام مبادئ الحوكمة في الرفع منها.
0,942	01	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به لجنة بازل للرقبة المصرفية دورا مهما في الرفع من كفاءة البنك التشغيلية.
0,943	01	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي

		والتنمية دورا مهما في الرفع من كفاءة البنك التشغيلية.
0,944	01	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية دورا مهما في الرفع من كفاءة البنك التشغيلية.
0,944	01	يزيد تطبيق الحوكمة من كفاء البنك التشغيلية.
0,944	01	يتميز البنك بكفاءة تشغيلية جيدة نتيجة تطبيق مبادئ الحوكمة.
0,945	01	يتميز البنك بكفاءة تشغيلية جيدة وذلك لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.
0,943	01	تساهم مبادئ الحوكمة في الرفع من كفاءة الأرباح وذلك بتحسين مؤشرات قياسها.
0,943	01	تساهم مبادئ الحوكمة في الرفع من كفاءة التكاليف وذلك بتحسين مؤشرات قياسها.
0,945	47	جميع عبارات الاستبيان

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج معامل ألفا كرونباخ كانت أكبر من 0,6 مما يدل على ثبات الاستبيان من ناحية العبارات الموضوعية حيث تراوحت قيمته بين 0,942 و 0,946 وكانت في المحور الثاني تتراوح بين 0,942 و 0,946 أما المحور الثالث فكانت فيه بين 0,942 و 0,945 وبلغ معامل ألفا كرونباخ الكلي 0,945 وهي نسبة جد مرتفعة أي قريبة من الواحد، مما يبين مصداقية كل محاور الاستبيان معا، وبالتالي صدقه، ومصداقية النتائج التي وضع لقياسها كما يدل الثبات العالي جدا على وجود صدق في أداة الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات.

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات التحليل الإحصائي التي تمت بها معالجة البيانات وتحليلها بطريقة إحصائية ثم وصف خصائص عينة الدراسة وتحليلها.

الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي

SPSS. لمعالجة البيانات تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية.
- الاستقلالية و معامل الارتباط.
- تحليل التباين (ANOVA).

الفرع الثاني: عرض وتحليل الخصائص العامة لأفراد العينة.

سنعرض في هذا الفرع كل الخصائص العامة المتعلقة بالعينة المدروسة (الفرع، الجنس، العمر، المستوى العلمي، التخصص، الخبرة، المنصب)
1. الفرع: تم توزيع الفرع كالتالي.

الجدول (3-6): نتائج البيانات المتعلقة بالفروع محل الدراسة.

الفرع	التكرارات	النسبة المئوية
عناية	9	22,5%
سكيدة	12	30%
بسكرة	6	15%
باتنة	13	32,5%
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

مما سبق نلاحظ أن عينة الدراسة شملت أربع ولايات من الجهة الشرقية للوطن كانت نسب الاستثمارات فيها متفاوتة حيث سجلت وكالة باتنة أكبر تكرار قدر بـ 13 استثمارة بنسبة 32,5% ثم تليها بعد ذلك وكالة سكيدة بـ 12 استثمارة بمعدل 30% لتسجل كل من بسكرة وعناية أقل تكرار قدر بـ 06، 09 على التوالي وبنسبة 15% لوكالة بسكرة و22,5% لوكالة عناية.

الشكل (3-16) تمثيل عينة الدراسة حسب الفروع.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة .

2. الجنس:

تم توزيع أفراد العينة كما يلي:

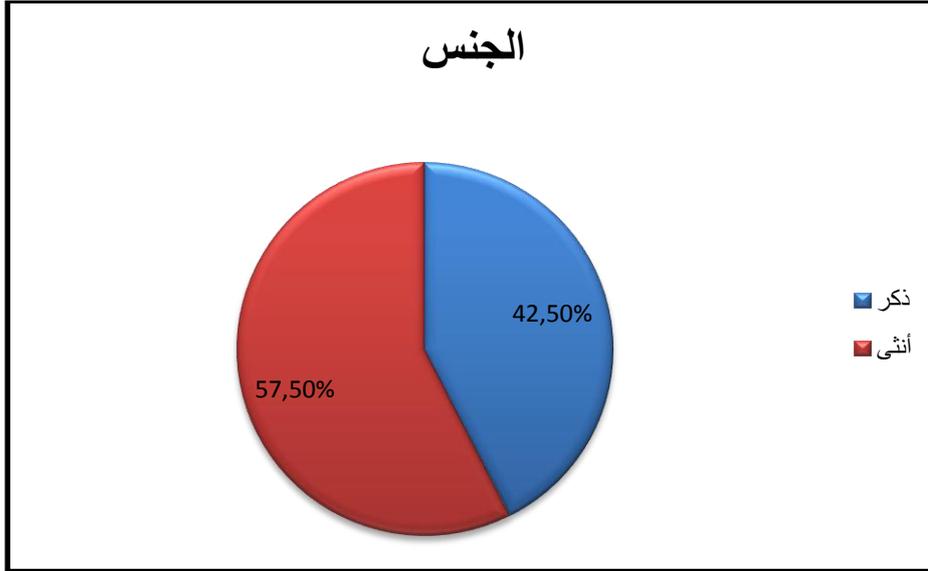
الجدول (3-7): نتائج البيانات المتعلقة بالجنس.

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
42,5%	17	ذكر
57,5%	23	أنثى
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

مما سبق نلاحظ أن معظم أفراد العينة من الإناث، حيث يمثل عددهم 23 ما نسبته 57,5 % أما البقية التي عددها 17 من الذكور تمثل ما نسبته 42,5 % من العينة ، وهذا يدل الانفتاح الذي صار يعرفه العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة والدور المهم للمرأة في الحياة الاقتصادية .

الشكل (3- 17) تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة .

3. العمر:

الجدول (3-8): نتائج الفئات العمرية لعينة الدراسة.

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
5%	02	29-20
65%	26	39-30
20%	08	49-40
10%	04	أكثر من 50
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول نلاحظ أن : أغلب أعمار عينة الدراسة محصورة بين 29-30 سنة بمجموع تكرارات قدر بـ : 26 مرة ونسبة مئوية قدرت بـ: 65% ثم الفئة ما بين 49-40 سنة بتكرار مقداره

08 ونسبة قدرت بـ: 20% ليأتي أخيرا كل من الفئة 20-29 وفئة أكثر من 50 بمجموع تكرارات قدر بـ: 02 و 04 على التوالي وبنسبة 5% و 10% لكل واحدة بالترتيب.

الشكل (3-18) تمثيل عينة الدراسة حسب العمر.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة .

4. المستوى

الجدول (3-9): نتائج المستوى العلمي لعينة الدراسة.

النسبة المئوية	التكرار	المستوى العلمي
10%	04	ثانوي
55%	22	ليسانس
5%	02	مهندس
7,5%	03	دراسات عليا
22,5%	09	أخرى
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن العينة المدروسة معظمهم متحصل على شهادة الليسانس بتكرار قدر بـ 22 مرة ونسبة مئوية فاقت 50% ثم تليها شهادات أخرى بتكرار قدر بـ 09 مرات ونسبة مئوية بمقدار 22,5% وأخيرا كل من كل من مستوى ثانوي ومهندس و دراسات عليا بمجموع تكراري كلي قدر بـ: 09 مرات وبنسب جاءت على التوالي : 10%، 5%، 7,5%.

الشكل (3- 19) تمثيل عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة .

5. التخصص العلمي.

الجدول(3-10): نتائج التخصص العلمي لعينة الدراسة.

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
17,5%	07	اقتصاد
17,5%	07	محاسبة
27,5%	11	تسيير
37,5%	15	أخرى
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول السابق نلاحظ أن: أغلب فئة الدراسة لها تخصص علمي خارج ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية بمجموع تكرارات قدر بـ: 15 مرة بنسبة 37,5% ثم تليها تخصص التسيير بتكرار 11 مرة ونسبة 27,5% وفي الأخير كل من الاقتصاد والمحاسبة بتكرار قدر بـ: 07 لكل تخصص ونسبة مئوية متساوية قدرت بـ : 17,5%.

الشكل (3- 20) تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة .

6. الخبرة المهنية.

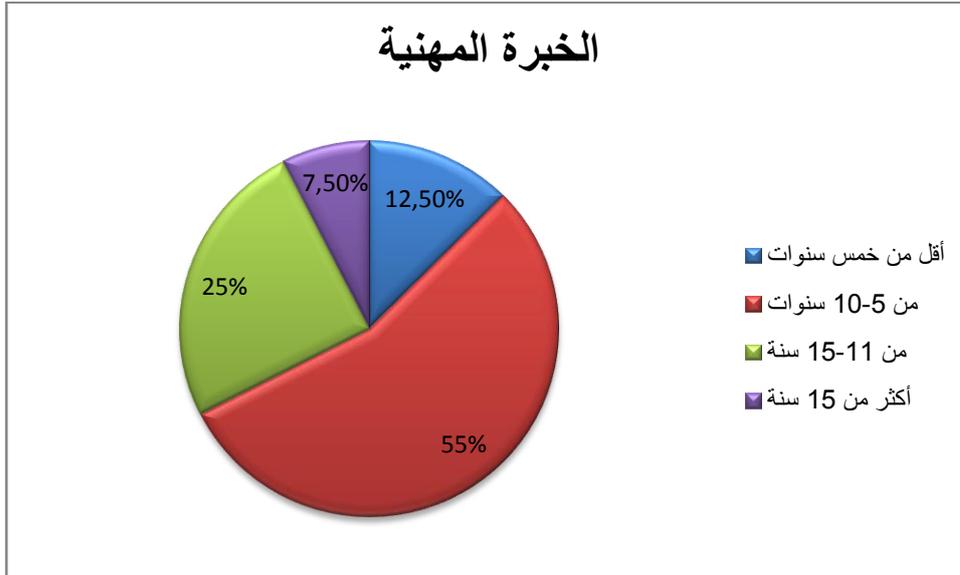
الجدول(3-11): نتائج الخبرة المهنية لعينة الدراسة.

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة المهنية
12,5%	05	أقل من خمس سنوات
55%	22	من 5-10 سنوات
25%	10	من 11-15 سنة
7,5%	3	أكثر من 15 سنة
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن : الخبرة المهنية لعينة الدراسة كانت معظمها محصورة في الفئة من 5-10 سنوات بمعدل 55% وتكرار 22 مرة ثم الفئة من 11-15 سنة بمعدل 25% وتكرار قدر به: 10 مرات وأخير كل من أقل من خمس سنوات و أكثر من 15 سنة به: 12,5% و 7,5% على التوالي وتكرار قدر به: 05 و 03 لكل واحدة بالترتيب.

الشكل (3-21) تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة .

7. المنصب.

الجدول(3-12): نتائج المنصب لعينة الدراسة.

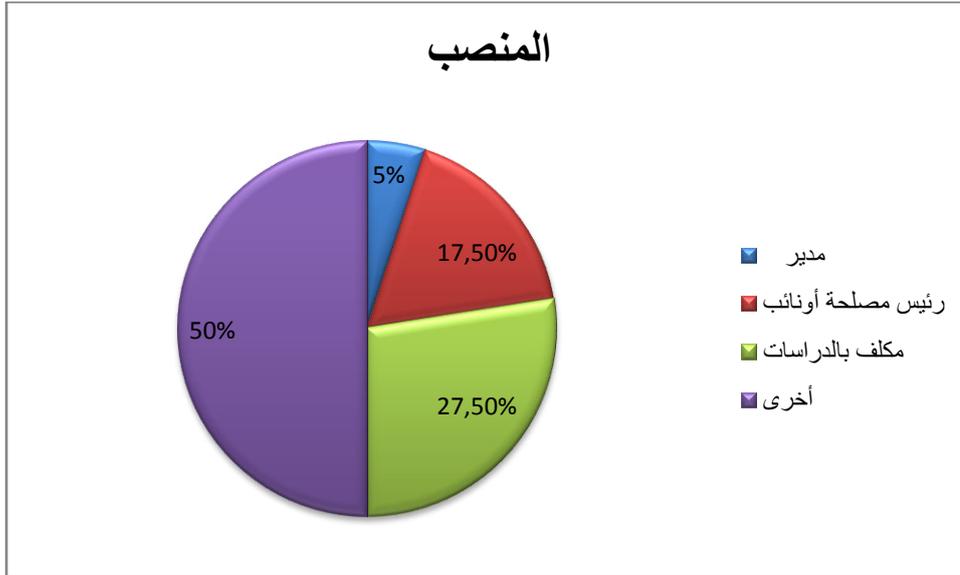
المنصب	التكرار	النسبة المئوية
مدير	2	5%
رئيس مصلحة أونائب	7	17,5%
مكلف بالدراسات	11	27,5%
أخرى	20	50%
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

نصف العينة كانت تحتل منصب (أمين صندوق، مراقب، عون إداري، مساعد الخ...) بتكرار قدر بـ: 20 مرة ونسبة 50% ومكلف بالدراسات بنسبة 27,5% بتكرار 11 مرة ورئيس مصلحة بنسبة 17,5% وتكرار 07 مرات وأخيرا منصب مدير بنسبة 5% و تكرار مرتين.

الشكل (3-22) تمثيل عينة الدراسة حسب المنصب.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة .

الفرع الثالث: تحليل نتائج الدراسة للمتغيرين.

قمنا بحساب الانحراف المعياري و المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة إجمالاً و لكل مبدأ على حدا وكانت النتائج كما يلي:

1 مبادئ لجنة بازل للحوكمة المصرفية.

الجدول (3-13):النتائج المتعلقة بمبادئ لجنة بازل للحوكمة المصرفية.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارات
4,31	0,477	من A8-A1

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن : بالنسبة لمبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 4,31 وانحراف معياري قدر بـ: 0,447 أي يقع داخل المجال [5-4,20] أي أن الإجابات تتمركز حول اختيار موافق بشدة .

2 مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

الجدول (3-14): النتائج المتعلقة بمبادئ الحوكمة حسب منظمة (ODEC).

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد العبارات	المبدأ
4,04	0,499	04	1 وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات
3,90	0,599	05	2 حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية
3,62	0,534	04	3 معاملة متساوية للمساهمين.
3,83	0,658	04	4 دور أصحاب المصالح
4,16	0,561	04	5 الإفصاح و الشفافية
4,12	0,466	04	6 مسؤولية مجلس الإدارة
3,94	0,413	25	بالنسبة لجميع مبادئ (ODEC).

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

أ - بالنسبة للمبدأ الأول وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 4,04 والانحراف المعياري يأخذ القيمة 0,499 أي يقع في المجال [4,19 - 3,40] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.

ب بالنسبة للمبدأ الثاني حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 3,90 والانحراف المعياري يأخذ القيمة 0,599 أي يقع في المجال [4,19 - 3,40] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.

- ت بالنسبة للمبدأ الثالث معاملة متساوية للمساهمين كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 3,62 والانحراف المعياري يأخذ القيمة 0,534 أي يقع في المجال [4,19 - 3,40] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.
- ث بالنسبة للمبدأ الرابع دور أصحاب المصالح كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 3,83 والانحراف المعياري يأخذ القيمة 0,658 أي يقع في المجال [4,19 - 3,40] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.
- ج بالنسبة للمبدأ الخامس الإفصاح و الشفافية كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 4,16 والانحراف المعياري يأخذ القيمة 0,561 أي يقع في المجال [4,19 - 3,40] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.
- ح بالنسبة للمبدأ السادس مسؤولية مجلس الإدارة كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 4,12 والانحراف المعياري يأخذ القيمة 0,499 أي يقع في المجال [4,19 - 3,40] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.
- خ بالنسبة للمبدأ الأول وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 4,04 والانحراف المعياري يأخذ القيمة 0,466 أي يقع في المجال [4,19 - 3,40] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.
- د بالنسبة للمبدأ بالنسبة لجميع مبادئ (ODEC) كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 3,94 والانحراف المعياري يأخذ القيمة 0,413 أي يقع في المجال [4,19 - 3,40] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.

3 مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية.

الجدول (3-15): النتائج المتعلقة بمبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية.

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
من H6-H1	0,467	4,32

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

بالنسبة لمبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية كان المتوسط الحسابي يقدر بـ: 4,32 والانحراف المعياري يأخذ القيمة 0,467 أي يقع في المجال [4,20 - 5] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق بشدة.

المطلب الثالث: العلاقة بين مبادئ الحوكمة والكفاءة التشغيلية.

الفرع الأول : نتائج المتغيرين المستقل والتابع النهائية.

الجدول (3-16):النتائج النهائية لمحاور الدراسة للمتغيرين الحوكمة والكفاءة التشغيلية.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارات
4,19	0,390	مبادئ الحوكمة (R1).
4,02	0,567	الكفاءة التشغيلية (R2).

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن :

أ - المحور الثاني والمتعلق بمبادئ الحوكمة سجل انحراف معياري قدر بـ: 0,390 ومتوسط حسابي قدره 4,19 أي محصور في المجال [3,40 - 4,19] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.
 ب المحور الثالث والمتعلق بالكفاءة التشغيلية سجل انحراف معياري قدر بـ: 0,567 ومتوسط حسابي قدرته 4,02 أي محصور في المجال [3,40 - 4,19] أي أن الإجابات تتمركز حول موافق.

الفرع الثاني: اختبار الإستقلالية ومعامل الارتباط.

أولا: اختبار الإستقلالية (معامل SPEARMAN).

1 بين المنصب و التخصص:

نضع الفرضيتين التاليتين:

H0: توجد علاقة بين المنصب و التخصص عندما تكون $\alpha > 0,05$.

H1: لا توجد علاقة بين المنصب و التخصص عندما تكون $\alpha < 0,05$.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3-17): اختبار الاستقلالية بين المنصب و التخصص بواسطة معامل سبيرمان.

مستوى المعنوية	قيمة معامل الارتباط لسبيرمان	البيان
0,696	0,064	معامل (Spearman)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن : قيمة معامل الارتباط لسبيرمان قدرت بـ: 0,064 ومستوى معنوية 0,696 أي أن $\alpha < 0,05$ و المقدرة بـ 0,696 وعليه لا توجد علاقة بين المنصب و التخصص.

2 بين المنصب و المستوى.

نضع الفرضيتين التاليتين:

H0: توجد علاقة بين المستوى و المنصب عندما تكون $\alpha > 0,05$.

H1: لا توجد علاقة بين المستوى و المنصب عندما تكون $\alpha < 0,05$.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3-18): اختبار الاستقلالية بين المنصب و التخصص بواسطة معامل سبيرمان.

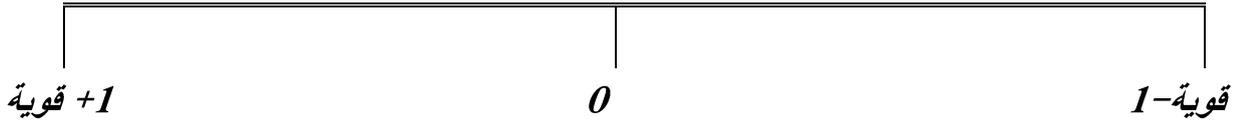
مستوى المعنوية	قيمة معامل الارتباط لسبيرمان	البيان
0,657	-0,072	معامل (Spearman)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن : قيمة معامل الارتباط لسبيرمان قدرت بـ: -0,072 ومستوى معنوية 0,657 أي أن $\alpha < 0,05$ و المقدرة بـ 0,657 وعليه لا توجد علاقة بين المستوى و المنصب.

ثانيا: معامل الارتباط لبرسون (معامل PEARSON).

عكسية	طردية
-------	-------



وحسب ماهو موضح أعلاه: تكون العلاقة طردية وقوية إذا كان قيمة معامل بيرسون أكبر من الصفر تماما وموجبة وتكون عكسية وقوية إذا كان معامل بيرسون أقل من الصفر تماما وسالبة.

1 معامل الارتباط بين مبادئ الحوكمة والكفاءة التشغيلية.

الجدول (3-19): معامل الارتباط بين مبادئ الحوكمة والكفاءة التشغيلية.

التعليق	قيمة معامل الارتباط Pearson	المتغيرات
طردية وقوية نوعا ما.	0,462	الكفاءة التشغيلية و مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية
طردية وقوية .	0,659	الكفاءة التشغيلية ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
طردية وقوية نوعا ما.	0,561	الكفاءة التشغيلية ومبادئ الشريعة الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن: العلاقة بين مبادئ الحوكمة و الكفاءة التشغيلية طردية وقوية نوعا ما بالنسبة لمبادئ لجنة بازل و الشريعة الإسلامية وطردية و قوية بالنسبة لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمعامل ارتباط $0,462 - 0,561 - 0,659$ على التوالي أي أنه كلما كان هناك التزام بتطبيق مبادئ الحوكمة كلما زاد ذلك من كفاءة المصرف.

2 معامل الارتباط بين مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والكفاءة التشغيلية.

الجدول (3-20): معامل الارتباط بين مبادئ الحوكمة التي جاءت بها ODEC والكفاءة التشغيلية.

المبدأ	قيمة معامل	التعليق
--------	------------	---------

الارتباط Pearson		
0,646	1 وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات	طردية وقوية .
0,442	2 حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية	طردية وقوية نوعا ما.
0,110	3 معاملة متساوية للمساهمين.	طردية وقوية نوعا ما.
0,451	4 دور أصحاب المصالح	طردية وقوية نوعا ما.
0,596	5 الإفصاح و الشفافية	طردية وقوية نوعا ما.
0,764	6 مسؤولية مجلس الإدارة	طردية وقوية جدا.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن: العلاقة بين مبادئ ODEC والكفاءة التشغيلية طردية وقوية نوعا ما في كل من مبدأ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، معاملة متساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح و الشفافية حيث كان معامل الارتباط محصورة في المجال [0,110-0,596] وطردية قوية في مبدأ وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات بمعامل ارتباط قدر بـ: 0,646 وقوية جدا فيما يتعلق بمسؤولية مجلس الإدارة بمعامل ارتباط قدر بـ: 0,764.

3 معامل الارتباط بين المحور الثاني مبادئ الحوكمة والمحور الثالث الكفاءة التشغيلية.

العلاقة بين المحور الأول مبادئ الحوكمة والمحور الثاني الكفاءة التشغيلية طردية وقوية بمعامل ارتباط قدر بـ: 0,679 ومستوى معنوية 0,000 أي درجة ثقة في المعامل 100 %.

الجدول (3-21): معامل الارتباط بين متغيري الدراسة.

معامل الارتباط بين الحور الثاني R1 والمحور الثالث R2.

	R1	R2
--	----	----

R1	Corrélation de Pearson	1	,644**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	40	40
R2	Corrélation de Pearson	,644**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	40	40

المصدر: أنظر الملحق رقم 02.

ثالثاً: اختبار تحليل التباين (ANOVA).

وفق هذا المعيار يتم اختبار تأثير بعض الصفات الديمغرافية على محاور الدراسة (مبادئ الحوكمة و الكفاءة التشغيلية) وفي هذه الحالة سنقوم بدراسة كل من تأثير المستوى، التخصص، الخبرة، المنصب على متغيرات الدراسة.
1- المستوى.

نضع الفرضيتين: H_0 : يوجد تأثير للمستوى على متغيرات الدراسة $\alpha > 0,05$.

H_1 : لا يوجد تأثير للمستوى على متغيرات الدراسة $\alpha < 0,05$.

بالرجوع إلى جدول تحليل التباين ANOVA نجد أن:

الجدول (3-22): تحليل تباين ANOVA بين المستوى و متغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة	قيمة ANOVA المحسوبة
1. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية	0,482

0,882	2. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0,685	3. مبادئ الشريعة الإسلامية
0,772	4. المحور الثاني مبادئ الحوكمة
0,707	5. المحور الثاني الكفاءة التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن: $\alpha < 0,05$ وبالتالي لا يوجد تأثير للمستوى على متغيرات الدراسة .

2 التخصص.

نضع الفرضيتين: H_0 : يوجد تأثير للتخصص على متغيرات الدراسة $\alpha > 0,05$.

H_1 : لا يوجد تأثير للتخصص على متغيرات الدراسة $\alpha < 0,05$.

بالرجوع إلى جدول تحليل التباين ANOVA نجد أن:

الجدول (3-23): تحليل تباين ANOVA بين التخصص و متغيرات الدراسة.

قيمة ANOVA المحسوبة	متغيرات الدراسة
0,962	1. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية
0,549	2. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0,630	3. مبادئ الشريعة الإسلامية
0,867	4. المحور الثاني مبادئ الحوكمة
0,369	5. المحور الثاني الكفاءة التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن: $\alpha < 0,05$ وبالتالي لا يوجد تأثير للتخصص على متغيرات الدراسة .

3 الخبرة.

نضع الفرضيتين: H_0 : يوجد تأثير للخبرة على متغيرات الدراسة $\alpha > 0,05$.

H_1 : لا يوجد تأثير للخبرة على متغيرات الدراسة $\alpha < 0,05$.

بالرجوع إلى جدول تحليل التباين ANOVA نجد أن:

الجدول (3-24): تحليل تباين ANOVA بين الخبرة و متغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة	قيمة ANOVA المحسوبة
1. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية	0,480
2. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	0,706
3. مبادئ الشريعة الإسلامية	0,665
4. المحور الثاني مبادئ الحوكمة	0,555
5. المحور الثاني الكفاءة التشغيلية	0,848

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن: $0,05 < \alpha$ وبالتالي لا يوجد تأثير للخبرة على متغيرات الدراسة .

4 المنصب.

نضع الفرضيتين: H_0 : يوجد تأثير للخبرة على متغيرات الدراسة $0,05 > \alpha$.

H_1 : لا يوجد تأثير للخبرة على متغيرات الدراسة $0,05 < \alpha$.

بالرجوع إلى جدول تحليل التباين ANOVA نجد أن:

الجدول (3-25): تحليل تباين ANOVA بين المنصب و متغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة	قيمة ANOVA المحسوبة
1. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية	0,423
2. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	0,834
3. مبادئ الشريعة الإسلامية	0,473
4. المحور الثاني مبادئ الحوكمة	0,633
5. المحور الثاني الكفاءة التشغيلية	0,723

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نظام SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن: $0,05 < \alpha$ وبالتالي لا يوجد تأثير للخبرة على متغيرات الدراسة .

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بـ:

- عرض عام للبنك محل الدراسة كذا البنوك التي أجريت فيها الدراسة التطبيقية؛

- عرض للمؤشرات المالية والنسب المستخدمة في الدراسة المالية بغية الوقف على كفاءة البنك محل الدراسة؛
- عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بمبادئ الحوكمة و دورها في الرفع من الكفاءة التشغيلية لبنك محل الدراسة والمتمثل في بنك البركة الجزائري والمتمثل في فروعها في كل من ولاية عنابة، سكيكدة، باتنة، بسكرة.
- هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الحوكمة في الرفع من كفاءة البنك التشغيلية وتمت هذه الدراسة من خلال وضع وعرض مناقشتها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS لمعرفة مدى صدق وثبات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، وتم أيضا الإشارة إلى نوع المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة.
- بعد القيام بعملية التحليل الإحصائي باستعمال برنامج SPSS تم استخراج النتائج الخاصة بالبيانات العامة وتحليلها للبنك محل الدراسة، ثم إيجاد علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة لمعرفة العلاقة بين مبادئ الحوكمة والكفاءة التشغيلية.

الخاتمة العامة:

أدت الفضائح المالية التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة إلى العديد من الاضطرابات مست جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة المالية منها محدثة بذلك صدمة كبيرة كان لها تأثير جد سلبي على جميع دول العالم دون استثناء، حيث أخذ منها القطاع المصرفي حصة الأسد وذلك بسبب التعاملات الكبيرة بين الدول وكبر حجمها وترابط اقتصاديات هذه الدول مع بعضها البعض مما زعزع عامل الثقة بين المستثمرين والمودعين وأصحاب المصالح ورؤوس الأموال في البنوك العالمية.

إن موضوع كفاءة البنوك من أهم المواضيع المطروحة في الساعة إلى جانب موضوع الحوكمة لأنه كلما كان تطبيق جيد لمبادئ الحوكمة كلما ساهم ذلك في كفاءة البنك وزادت معه ثقة المتعاملين والمعاملات المالية وعليه تم طرح إشكالية الحوكمة داخل المؤسسات المالية بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة لمعرفة دور المبادئ التي جاءت بها الحوكمة في زيادة كفاءة المصارف التشغيلية بصفة عامة والإسلامية منها خاصة حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

1 - نتائج الدراسة النظرية.

- لقد كان ظهور نظام حوكمة المؤسسات استجابة للفضائح والانحرافات الإدارية والمالية الذي عرفته كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، إنجلترا وفرنسا ، بالإضافة إلى تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والمساهمين.
- من الصعب إيجاد تعريف موحد لحوكمة المؤسسات ، إلا أنه يعتبر نظام أو أسلوب يتم من خلاله إدارة ورقابة الشركة في شفافية وأمان، وبما يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف الآخذة وتجنب الصراعات والنزاعات بين الأطراف الآخذة وفي أخلاقيات وآداب المهنة واحترام الحقوق وتطبيق المسؤوليات؛
- اختلاف النظريات الاقتصادية المفسرة لحوكمة الشركات والتي من أبرزها نظرية الوكالة التي جاءت لحل إشكالية تضارب المصالح لتضمن بذلك تحقيق الأداء والفعالية لمؤسسة ؛
- التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يضمنه مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بتطبيقه، حيث لكل دوره ومسؤولياته في ممارسة الإدارة والرقابة وذلك باتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة و تشجيع الشفافية مما يؤدي إلى رفع كفاءة البنوك؛

2 - نتائج الدراسة التطبيقية.

- يعتبر بنك البركة ذو كفاءة تشغيلية جيدة من خلال قدرته على توليد أرباح بتكاليف قليلة وذلك بتحكمه في كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف.

- بنك البركة يعتمد على المبادئ التي جاءت بها كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية.
 - وجود علاقة ارتباط قوية بمبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية و الكفاءة التشغيلية و هذا ما يدل على تأثير الحوكمة على المصارف الإسلامية.
 - وجود علاقة ارتباط قوية بين مبادئ الحوكمة في بنك البركة الجزائري و الكفاءة التشغيلية و هذا يدل على تأثير هذه المبادئ على كفاءة بنك البركة الجزائري التشغيلية.
- وبعد التطرق إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية لبنك البركة الجزائري والمتمثل في فروعه في كل من ولاية عنابة، سكيكدة، باتنة، بسكرة، يمكن معرفة مدى تحقيق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:
- الفرضية الأولى:** وجدنا أن حوكمة هي رقابة التسيير أو ما يعرف بالحكم الراشد للعدل بين جميع أفراد الشركة وتتمثل الأطراف المعنية بتطبيقها في: المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح **الفرضية الثانية:** تركز الحوكمة على المبادئ في المصارف الإسلامية والتي تتمثل في: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأخيراً مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به مبادئ الشريعة الإسلامية.
- الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ارتباط بين مبادئ الحوكمة والكفاءة التشغيلية حيث كان هذا الارتباط ايجابياً و هذا يعني أن مبادئ الحوكمة لها دور في الرفع من الكفاءة التشغيلية لهذه المصارف وهذا من خلال دراستنا للفصل التطبيقي.
- الفرضية الرابعة:** من خلال دراستنا الميدانية وجدنا أن لبنك البركة الجزائري والمتمثل في فروعه في كل من ولاية عنابة، سكيكدة، باتنة، بسكرة يعتمد على مبادئ الحوكمة سليمة التي ساهمت في الرفع من كفاءته التشغيلية.
- من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا البحث كالتالي:
- يجب زيادة الدور الرقابي على المصارف الإسلامية، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.
 - يجب الاستفادة من تطبيق مبادئ الحوكمة للرفع من كفاء المصارف بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة.
 - لبد من توفر رقابة داخلية وأخرى خارجية وهذا للسهر على زيادة ربحية المصارف وزيادة ثقة المتعاملين معها.

أما عن الاقتراحات يمكن إقتراح مايلي:

- دور آليات الحوكمة في الرفع من كفاءة المصارف.
- دور مبادئ وآليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- أثر تطبيق الحوكمة على ربحية البنوك.
- دور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
2. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009 .
3. عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الاقتصاد، جامعة المدينة، 2008-2009 .
4. رحمانى موسى، جودة سامية، تقنية المعلومات أداة إستراتيجية لحماية وأمن المعلومة، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر -بسكرة - المنعقد في 07 ماي 2012 .
5. كاترين لكويتشا هلبلينغ وآخرون، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية ، والصاعدة، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة واشنطن، 2003 .
6. الطيب داودي ، عبد الرزاق بن الزاوي، أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مقال بمجلة العموم الإنسانية، جامعة محمد خيضر -بسكرة -الجزائر- العدد 24 مارس 2012
7. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية للنشر، 2006.

8. هوام جمعة،. بعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، يومي 08 - 07 ديسمبر 2010 .

9. سفيان عبد العزيز، المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر الدولي الأول، للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04-05 ديسمبر 2012.

10. محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، 2005،

11. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات و الأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،

2005

12. عبد الرزاق بن الزاوي، أيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة فى شركات التأمين التعاونى

مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطنى الأول حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والادارى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المنعقدة بالفترة 06-07 فيفري 2012.

13. فكري عبد الغني، محمد جوده، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية فى المصارف

ال فلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير .تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .

14. جبار عبد الرزاق، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة فى القطاع

المصرفى العربى، حالة شمال إفريقيا ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع، جامعة الشلف الجزائر،

15. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين

التنفيذيين، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

16. فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة الفساد، مقال بمجلة

جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

17. بن تومي سارة، فوزيلي سمية، مداخلة بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة

الشركات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم

الاقتصادية جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04 - 05 ديسمبر 2012 .

18. قريشي بالعيد ، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد

المالي والإداري ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد

المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي 2012 .

19. مناور حداد ، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ، مؤتمر العربي الأول حول

حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 15-16 تشرين ،

2008

20. ماجد إسماعيل أبو حمام ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة

التقارير المالية ،رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة

، 2009 .

21. فريد كورتل، حوكمة المؤسسات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في

الوطن العربي مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، أيام 15

و 16 أكتوبر.

22. حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من

الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من

الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر،-بسكرة -المنعقد في 6-7 ماي 2012 .

23. طارق عبد العال، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب شركات قطاع، عام وخاص

للمصارف)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2007-2008 ،ص49.

24. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، 2007.

25. هشام سفيان صلواتشي، "أهلئ المؤسسات الصغورة و المتوسطة مدخل لتطبدق الحوكمة وتحسبن الأداء" بدراسة حالة مؤسسة" جتوب "رسالة .ماجستير ، غير منشورة ، قسم علوم التسىر ، جامعة سعد دحلب، البلىدة، الجزائر 2008.

26. جلاب محمد "حوكمة الشركات فى المنظومة المصرفية ضمن التحولات الإقتصادية العالمية" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نىل شهادة الماجستير فى علوم التسىر، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر "3".

27. بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفى فى الحد من الأزمات المالية و المصرفية رسالة الماجستير فى علوم التسىر، تخصص مالية و محاسبة، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، الجزائر، 2007-2008.

28. طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات" المفاهيم-المبادئ-التجارب-المتطلبات" شركات قطاع عام و خاص و مصارف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2007 - 2008،

29. عبد القادر برىش "قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة فى المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الاندماج فى الإقتصاد العالمى، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 01، 2006 .

30. جوناثن تشاركهام: إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمى لحوكمة الشركات، 2005 .

31. أ/حبار عبد الرزاق "الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة فى القطاع

المصرفى العربى" - حالة دول شمال إفريقيا - جامعة الشلف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع.

32. أمال عياري ، أبوبكر خوالد " تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية " - دراسة حالة الجزائر - مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر - بسكرة- يومي 06-07 ماي 2012.
33. شهيرة عبد الشهيد، قواعد إدارة الشركات تصبح سعياً دولياً، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سبتمبر 2001 .
34. حمزة عبد الوهاب، أهمية الإفصاح المالي في الوقاية من جرائم البورصة وموقف المشرع الجزائري منه، مقال بمجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013 .
35. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004 .
36. كري عبد الغني محمد جودة، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة ، فلسطين ، 2008
37. عدنان قباجة , مهند حامد , إبراهيم الشقاقي , تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين , معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس ورام الله , فلسطين، 2008.
38. سعودي محمد توفيق، المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة عن أعمال الشركة، دار الأمين، القاهرة (مصر) 2002.
39. عبدالقادر تمام هيبب ،"استقراء وتقييم مجالات التطور في المراجعة الداخلية دراسة مقارنة مع التطبيق على قطاع الأعمال في مصر".،رسالة الماجستير في المحاسبة،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،مصر، 1993.
40. السيد القبطان ، "قواعد المراجعة في أعمال البنوك - شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها"، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.

41. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 .
42. نجاح عثمان أو العنين : الحوكمة في المؤسسات الإسلامية ، المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة ، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارة ، جامعة اليرموك، أربد-الأردن، 17-18 أبريل 2013.
43. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006.
44. أ.د. ، سعيد سامي الحلاق ، حوكمة الشركات في مجال المصارف الإسلامية . المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية جامعة اليرموك – أربد.
45. عاطف محمد أو هرييد ، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية و دور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيزها ، مداخلة ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية ، تجربة الأسواق الناشئة ، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة اليرموك ، أربد.
46. أستاذ غبان حسام الدين : نحو تبني نموذج حوكمة إسلامي في المصارف الإسلامية - حالة ماليزيا - المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية ، تجربة الأسواق الناشئة ، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية جامعة اليرموك ، أربد.
47. محمد بوجلال، المصارف الإسلامية : مفهوما، نشأتها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

48. عبدالقادر شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 21 ، ع2 ، جدة، السعودية.
49. مشري فريد ، علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2008 .
50. سعد طبري، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص:التخطيط، جامعة الجزائر، 2002/2001.
51. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، تقديم: ريمون يوسف فرحات، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004 .
52. عادل حسيني علي رضوان، "البنوك الإسلامية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد الشريعة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1996.
53. محمود حسين الوادي وحسين سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
54. عبد المنعم قوصي، "الانتشار المصرفي الإسلامي في العالم الدوافع والآفاق"، مجلة اتحاد المصارف العربية، (لبنان)، العدد 298 ، سبتمبر 2005 .
55. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.
56. محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001.
57. جلال البدري محمدين ، البنوك الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2008.
58. عادل عبد الفضيل عيد ، البنوك الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2006.
59. عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الإسلامية، الإسكندرية، 2000 .

60. محسن أحمد الخضيرى، المصارف الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، ط3 ، مصر، 1999.
61. د. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
62. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف: السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.
63. سراج الدين عثمان مصطفى، خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 299 ، أكتوبر 2005 .
64. يوسف شاوش، التسويق البنكي للأنظمة والاستراتيجيات: دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري (BNA) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) "مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 1998-1999.
65. حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة اتحاد المصارف العربية (لبنان) ، العدد 310 ، سبتمبر، 2006.
66. ابن منظور، لسان العرب، ج 03 ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.
67. سعيد المرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السعودية، العدد 294 ،: سبتمبر 1997.
68. جمال لعمارة، استراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، وجهة نظر إسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، ؛ الجزائر.
69. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
70. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

71. حسن أيوب، فقه المعاملات المالية في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة، 2003.
72. عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، عقود المعاملات المالية و تطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
73. عائشة الشرقاوي المالقي، المصارف الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000 .
74. أشرف محمد دوابه، الاستثمار في الإسلام، دار السلام، مصر، 2009 .
75. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط 3 ، 2000 .
76. مصطفى أحمد الزرقا، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، جدة 1999.
77. عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج 10 ، مجموعة البركة المصرفية، البحرين، 2009.
78. عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية-دراسة حالة-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، قسم العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.
79. ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 .
80. نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات الاقتصادية: الإنتاجية والكفاءات، دار البداية، الأردن، 2008.

81. عبد الرحيم شيبى وبن بوزيان جازية، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار الجزائر، 24-25 أبريل 2006 .
82. محمد سعيد أحمد، الكفاءة والكفاية والفعالية، مجلة التجاريين، ع5 ، نقابة التجاريين، القاهرة، أكتوبر /نوفمبر، 1979.
83. محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية- دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية-، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
84. عبد الرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية:حالة الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 .
85. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001 .
86. عبد الرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية:حالة الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 .
87. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4 ، ج1 ، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004 ،
88. عبد الرحيم شيبى وبن بوزيان جازية، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار الجزائر، 24 - 25 أبريل 2006 .

89. لطيف زيود وآخرون، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة، تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 ، العدد4، 2005.
90. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري /دار الكتاب اللبناني، 1984.
91. طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000 .
92. محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، ع3 ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005 .
93. عبد الرحمن فائز الشهري، تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.
94. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
95. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004.
96. عبد الله بن منصور و سليمان مرابط، "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، الجزائر، جامعة فرحات عباس، 25-28 ماي 2003
97. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج، SPSS الجزء الثالث، موضوعات مختارة

98. القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية ج د ش، العدد 16، 18

أفريل 1990.

99. المادة 83، الأمر 03-11، الجريدة الرسمية ج د ش، العدد 52، 27 أوت 2003.

100. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري: 2006، 2003، 2009، 2010، 2011، 2012 .

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Fateh Dabla, **le sysTeme de gouvernement d'entreprise nouvelment priva Tisses An Algerie. (Etude duquelquèas)**, Mémoir magister en science économiques
2. **the committe of the financial aspects of corporate grovernance**. London December 1992
3. Spivey Stephen, **Corporate Governance & The Role of Government** , International Journal of Disclosure & Governance , Vol.1 , No. 4 , September 2004
4. makhfi amine et brouba athmed elhadj intervention intitulée : **examen emprique des principaux systèmes de gouvernance dans le monde d'entreprise, ofruna national sur la : la gouvernance d'entreprise comme un mécanisme vivant à réduire la corruption financière et d'administrative**, university de Biskra à jour 06-07 mai 2012
5. Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, Edition d'organisation, Paris, 1998,

6. Abdelaziz Rouabah, **Compétitivité des banques luxembourgeoises Monnaie Unique et Perspectives Stratégiques**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Nancy II, France, 2002.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

إستبيان بحث

تحية أما بعد...

يقوم الطالب بإعداد هذه الدراسة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

لمذكرة تخرج بعنوان:

"دور مبادئ الحوكمة في الرفع من الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "

"دراسة حالة بنك البركة"

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة في البحث، ويهدف إلى دراسة آراء عمال بنك البركة حول مدى التزام البنك بمبادئ حوكمة المؤسسات، ودور هذه الخيرة في الرفع من كفاءته ، حيث نضمن لكم سرية المعلومات أو الملاحظات واستخدامها بغرض البحث العلمي.

❖ يقصد بحوكمة المؤسسات: " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى

مستوى بما يحقق أهدافها ، والوفاء بمعايير المسؤولية والنزاهة والشفافية".

❖ يقصد بالكفاءة التشغيلية: "بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم

المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات".

❖ يقصد كفاءة التكاليف: تقيس هذه الكفاءة التغير في تكاليف البنك بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة

من مخرجات البنك.

❖ يقصد كفاءة الأرباح: تقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح البنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة

من مخرجات البنك.

الطالب: حليمي راجح

سنة ثانية ماستر مالية وحاكمية الشركات.

ملاحظة: الرجاء منكم الإجابة بكل مصداقية على الأسئلة، وذلك بوضع (X) في الخانة المناسبة، ولكم منا

جزيل الشكر والتقدير.

وشكرا

المحور الأول: البيانات الشخصية للعينة المدروسة.

- 1- الجنس: أنثى ذكر
- 2- الفئة العمرية: 29-20 39-30 49-40 أكثر من 50
- 3- المستوى العلمي: ثانوي ليسانس مهندس شهادة دراسات عليا أخرى
- 4- التخصص العلمي: اقتصاد محاسبة تسيير أخرى
- 5- عدد سنوات الخبرة العملية في العمل المصرفي:
أقل من خمس سنوات 5-10 سنة 10-15 سنة 15 سنة فأكثر
- 6- المنصب:

المحور الثاني: مدى تقييد والتزام البنك بمبادئ الحوكمة.

أولاً: مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية

رقم العبارة	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
01	مجلس الإدارة على دراية بدوره الرقابي خاصة في ما يتعلق بالمخاطر البنكية.					
02	يضمن مجلس الإدارة القيام بالإدارة العليا بوضع وتنفيذ الأهداف الإستراتيجية.					
03	يقوم مجلس الإدارة بتحديد وتوزيع المسؤوليات والمهام بما يخدم أهداف البنك.					
04	تقوم الإدارة العليا بالرقابة وفقاً للسياسة التي سطرته.					
05	يقر مجلس الإدارة باستقلال مرقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية.					
06	يتم التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك.					
07	يفصح البنك بقوائمه المالية في الوقت المناسب والدقيق.					
08	يلم كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالهيكل العمليتي للبنك.					

ثانياً: مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

1- وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

رقم العبارة	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	توفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد للمسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة					
02	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب أداء حوكمة الشركات					
03	تقوم الهيئات الرقابية في البنوك بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة					
04	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في البنك					

2 - حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

رقم العبارة	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	للمساهمين طرق مضمونة لتسجيل حقوق الملكية.					
02	الحصول على المعلومات الخاصة بالبنك في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.					
03	للمساهمين الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.					
04	إتاحة الفرصة للمساهمين في توجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة.					
05	يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة.					

3 - معاملة متساوية للمساهمين.

رقم العبارة	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	للمساهمين من نفس الفئة نفس حقوق التصويت.					
02	يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين.					
03	يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تمس بالبنك.					
04	يتم إلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود.					

4 - دور أصحاب المصالح.

رقم العبارة	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح (العاملين).					
02	يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون.					
03	يحصل أصحاب المصالح على فرصة الحصول لمعلومات للمشاركة في عملية حوكمة الشركات.					
04	الحق لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية.					

5 - الإفصاح والشفافية.

رقم العبارة	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتم إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.					
02	القيام بعملية المراجعة السنوية باستخدام مراجع مستقل.					
03	تتكفل الجهات المسؤولة على توزيع المعلومات على حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.					
04	تشمل عملية الإفصاح على العمليات التالية: النتائج المالية، أهداف البنك، أعضاء مجلس الإدارة،... الخ.					

6 - مسؤولية مجلس الإدارة.

رقم العبارة	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يشرف المجلس على تشكيل الهيكل التنظيمي وإقراره.					
02	يعمل مجلس الإدارة مع المديرين التنفيذيين على توافر كامل المعلومات وكذا تحقيق مصالح البنك والمساهمين.					
03	يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية ويأخذ في الاعتبار اهتمامات أصحاب المصالح.					
04	يوظف مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية: مراجعة وتوجيه إستراتيجية البنك، الموازنات السنوية، خطط النشاط، وضع أهداف الأداء					

ثالثاً: مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية.

رقم العبارة	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
01	يتبنى البنك مبدأ العدالة في معاملته اليومية مع عملائه وكذا في توزيع الأرباح على المساهمين وأصحاب المصالح المعنية.					
02	يتم تحديد مسؤولية كل فرد في البنك وتوزيع المهام على كل واحد منهم بالتساوي.					
03	تأخذ إجراءات قانونية وإدارية للأطراف المسؤولة عن الأعمال غير القانونية بالبنك التزاماً بمبدأ المسألة.					
04	يلتزم مسؤولوا البنك وعماله بالصدق والأمانة وكذلك دقة وشمول المعلومات المقدمة من الأطراف المختصة بالمصادقية والشفافية.					
05	للبنك هيئة رقابية شرعية تسهر على صحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.					
06	تعمل هيئة الرقابة الشرعية على وضع صيغ ونماذج عقود مطابقة لأحكام الشرع.					

المحور الثالث: الكفاءة التشغيلية ومدى اسهام مبادئ الحوكمة في الرفع منها.

رقم العبارة	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
01	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به لجنة بازل للرقبة المصرفية دوراً مهماً في الرفع من كفاءة البنك التشغيلية.					
02	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دوراً مهماً في الرفع من كفاءة البنك التشغيلية.					
03	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية دوراً مهماً في الرفع من كفاءة البنك التشغيلية.					
04	يزيد تطبيق الحوكمة من كفاء البنك التشغيلية.					
05	يتميز البنك بكفاءة تشغيلية جيدة نتيجة تطبيق مبادئ الحوكمة.					
06	يتميز البنك بكفاءة تشغيلية جيدة وذلك لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.					
07	تساهم مبادئ الحوكمة في الرفع من كفاءة الأرباح وذلك بتحسين مؤشرات قياسها.					
08	تساهم مبادئ الحوكمة في الرفع من كفاءة التكاليف وذلك بتحسين مؤشرات قياسها.					